جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

سلسلة محاضرات في مقياس :

مدخل للاقتصاد

من إعداد الأستاذ :
- بلال بغدادي
أستاذ محاضر صنف "أ "

موجهة لطلبة: السنة الأولى ليسانس
جذع مشترك

السنة الجامعية
2021 -. 2020

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

جامعة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
الرئيس العلمي

سلسلة محاضرات في مقياس :

مدخل للاقتصاد

من إعداد الأستاذ :

- بلال بغدادي

أستاذ محاضر صنف "أ"

موجهة لطلبة: السنة الأولى ليسانس

جذع مشترك

السنة الجامعية

2021 . 2020

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــة

People's Democratic Republic Of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Djilali Bounaama of Khemis-Miliana
Faculty of Economics Sciences, Commercial and Management Sciences
Scientific council

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المجلس العلمي

الرقم: 37 /ك ع ا ع ت/2022

مستخرج محضر اجتماع المجلس العلمي

في يوم الخميس 03 جوان 2021 على الساعة 13:00 انعقد المجلس العلمي للكلية بقاعة الأساتذة بحضور السادة أعضاء المجلس لدراسة جدول الأعمال الذي تم فيه:

تحديد لجنة لتحكيم المطبوعة العلمية المعدة من طرف الأستاذ:

د. بغدادي بلال

بعنوان: مدخل للاقتصاد

الموجهة لطلبة: **السنة الأولى جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير**

وبعد الردود الإيجابية للجنة التحكيم على المطبوعة قرر المجلس اعتماد المطبوعة العلمية.

رفعت الجلسة على الساعة 14:45 من نفس اليوم والشهر والسنة.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ، علوم التسيير
د. [illegible] زهرة

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الفهرس	/
مقدمة	/
المحور الأول : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد	**01**
أولا – مفهوم علم الاقتصاد	**01**
ثانيا - أهمية علم الاقتصاد	**03**
ثالثا – نشأة و تطور علم الاقتصاد	**03**
رابعا – مناهج علم الاقتصاد	**04**
خامسا – خصائص و أهداف علم الاقتصاد	**08**
سادسا - تطور مدارس الفكر الاقتصادي	**08**
سابعا - أهم طرق التحليل الاقتصادي	**10**
ثامنا – التحليل الاقتصادي	**19**
المحور الثاني – تطور الفكر الاقتصادي	**21**
أولا - مفهوم الفكر الاقتصاديّ	**21**
ثانيا - تطور الفكر الاقتصاديّ	**22**
ثالثا - أهمية دراسة الفكر الاقتصادي	**22**
المحور الثالث - المشكلة الاقتصادية	**23**
أولا - تعريف المشكلة الاقتصادية وخصائصها	**33**
ثانيا - خصائص المشكلة الاقتصادية	**33**
ثالثا - الحاجات الانسانية المتعددة و اللانهائية	**34**
رابعا - ندرة الموارد الاقتصادية	**36**
خامسا - المشكلة الاقتصادية و حلولها وفق الانظمة الاقتصادية	**40**
سادسا - خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع والثروة	**41**
المحور الرابع – الأسواق الاقتصادية	**43**
أولا – تعريف السوق	**42**
ثانيا - حجم السوق	**44**
ثالثا - هياكل السوق و بحوث الأسواق	**44**
رابعا - أنواع الاسواق الاقتصادية	**48**
المحور الخامس – الاستثمار	**50**
أولا - تعريف الاستثمار	**53**
ثانيا - أهداف الاستثمار	**54**
ثالثا - أدوات الاستثمار	**55**
رابعا - أنواع الاستثمار	**56**
سادسا - أهم المجالات الخاصة بالاستثمار	**56**
المحور السادس - الإنتاج	**57**
أولا - تعريف الإنتاج	**58**
ثانيا - نشأة مفهوم الإنتاج	**60**
ثالثا - عمليّات الإنتاج	**61**
رابعا - أهميّة الإنتاج	**61**
خامسا - عوامل الإنتاج	**62**

الفهرس:

سادسا - دالة الإنتاج	**64**
المحور السابع – الإستهلاك :	**67**
أولا - مفهوم الاستهلاك:	**77**
ثانيا - خصائص الاستهلاك	**78**
ثالثا - اهداف الاستهلاك	**79**
رابعا - العوامل المؤثرة على الاستهلاك	**81**
المحور الثامن – الادخار:	**85**
أولا - معنى الادخار:	**84**
ثانيا - أهمية الادخار:	**85**
ثالثا - طرق الادخار	**85**
رابعا - معوقات الادخار	**86**
المحور التاسع – التوزيع	**87**
أولا - ماهية التوزيع	**93**
ثانيا - أهمية التوزيع في المؤسسة الاقتصادية	**94**
ثالثا - وظائف التوزيع	**94**
رابعا - أعضاء نظام التوزيع	**95**
خامسا - سياسات التوزيع	**95**
سادسا - وظائف قنوات التوزيع	**96**
سابعا - استراتيجيات التوزيع	**97**
المحور العاشر – البطالة	**98**
أولا - تعريف البطالة	**98**
ثانيا - معدل البطالة	**98**
ثالثا - أنواع البطالة	**98**
رابعا - نتائج البطالة	**99**
خامسا - حلول لمشكلة البطالة	**99**
المحور الحادي عشر - التضخم الاقتصادي	**100**
أولا - تاريخ التضخم	**100**
ثانيا - أنواع التضخم	**103**
ثالثا - أسباب نشوء التضخم	**105**
رابعا - آثار التضخم	**106**
المحور الثاني عشر – أدبيات اقصادية	**107**
- أهم المصطلحات الاقتصادية	**107**
- السياسات الاقتصاديه	**113**
خاتمة	**117**
قائمة المراجع	**118**

الفهرس:

مقدمة:

ظهر على مر التاريخ عدة فروع معرفية بغرض دراسة شروط و أسباب رفاهية الإنسان المادية و النفسية و الصحية و الروحية ، كما اختلف المفكرين في وجهات نظرهم و في الزاوية التي ينظرون منها، فاكتشفوا علوم و نظريات نسبية غير مطلقة قد تصلح في زمن و لا تصلح في زمن آخر.

من بين العلوم التي حظيت بقدر وفير من الاهتمام علم الاقتصاد ، و الذي يدمج ضمن المناهج الدراسية تحت عدة مسميات حسب الفرع و التخصص ، و لعل أول ما يجب على الدارس لعلم الاقتصاد تعلمه هو مفاهيم عامة أو مدخل عام للاقتصاد .

الاقتصاد علم من العلوم الاجتماعية التي تدرس سلوك الإنسان فردا كان أم جماعة أو مجتمعا ، و البحث في كيفية إشباع حاجاته المختلفة و اللامتناهية في حدود الموارد الاقتصادية المتوفرة.

و المشكلة تكمن في كون الحاجات دائما أكبر من الموارد الاقتصادية المتاحة له ، و علم الاقتصاد وضع لهذه الغاية و هي إيجاد التوازن بين الاحتياجات و الموارد و التخفيف من خاصية الندرة.

كما يتناول أيضا علم الاقتصاد بالدراسات و التحليلات و النتائج مجالات أخرى لها علاقة و تدخل ضمن مجال تخصصه ، كالتضخم ، الركود ، البطالة ، التشغيل ، الإنتاج ، الإستثمار ، المالية ، البنوك ، التسويق ، التوزيع ، التجارة ، البورصات ، النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية ، الإستهلاك ، الادخار، الإصاتحات الاقتصادية، من خلال فرعيه الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي.

كما يرتبط ، يؤثر و يتأثر بمجالات معرفية و علوم أخرى منها : علم الرياضيات ، علم السياسة ، الإحصاء ، علوم اجتماعية، علوم الطبيعة و الجغرافيا ، التاريخ، ...

لقد وضعت لعلوم الاقتصاد و فروعه عدة قوانين و أنظمة و منظمات و هيئات دولية تهدف إلى البحث عن المشاكل الاقتصادية و عن أسباب الندرة و البحث في الحاجات الانسانية و العوامل المؤثرة فيها و البحث في نمط معيشة الشعوب و الأمم و المجتمعات و محاولة الوصول بالإنسان إلى الرفاه الاقتصادي.

تختلف نظرة الاقتصادي و تحليله للظاهرة التي يراها و يحللها الإجتماعي أو السياسي أو النفسي أو الديني أو الأمني أو العلمي أو علماء الطبيعة و الأحياء.

ينظر علماء الاقتصاد إلى العالم نظرة مغايرة فمثلا عند رؤية جمع الناس الذين ينتظرون دورهم في ركوب قطار الموت في مدينة ألعاب ، سيلاحظ عالم الأحياء الأفراد يتعرقون و قد يوصي الفزيائي بأن يكون المرتفع الأول هو الأكثر ارتفاعا و قد يرى عالم الاجتماع أن الناس مصطفون وفق جماعات تربطها صلة قرابة، و قد يلاحظ الاقتصادي أن المشروع يكون مربحا لو يتم إظافة قطار آخر أو الرفع من الأسعار و خفضها في أوقات أخرى أو إنشاء مطعم و مرقد في المنطقة مثلا.

نهدف من خلال هذه المطبوعة إلى ما يلي :

- التعريف بعلم الاقتصاد و فروعه و مناهجه و تقسيماته و أساسياته.
- شرح المشكلة الاقتصادية أساس علم الاقتصاد ، أسبابها و حلولها في المدارس الاقتصادية.
- معرفة أهم المواضيع و المفاهيم الاقتصادية من إنتاج ، استثمار ، ادخار ، بطالة ، تضخم، تنمية، ركود ، كساد، بورصة،البنوك ن الأسهم و السندات...

المحور الأول : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

أولا – مفهوم علم الاقتصاد :

هل الاقتصاد هو علم ؟ ماهي إبستمولوجيا علم الاقتصاد ؟

هو العلم الذي يدرس السلوك البشري و الرفاهية بين المقاصد و الأهداف التي لها عدة استعمالات و بين الموارد المتاحة المحدودة و النادرة.

و أصل كلمة اقتصاد هو كلمة يونانية ظهرت عام **400 ق م** تقريبا، حيث ألف المؤرخ اليوناني " **زينوفن** " كتابا تحت عنوان Œconomicus والتي تعني فن إدارة البيت، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتى أطلق على الجماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعنى اللغوي وهو التوفير، ولا معنى المال فحسب، وإنما المقصود المعنى الاصطلاحي لمسمى معين وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية[1] .

– **بدايات تبلور علم الاقتصاد:**

على الرغم من أن النقاشات حول عمليات الإنتاج والتوزيع دارت منذ بدايات التاريخ، إلا أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع علمي مستقل منذ أن قام آدم سميث بنشر كتابه الشهير" ثروة الأمم "عام 1776.

ويعرّف آدم سميث في كتابه مصطلح الاقتصاد السياسي بأنه أحد فروع علم السياسة والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين: الأول، تزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات، أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل متواصل، والثاني، تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات .وفي كتابه ثروة الأمم يشير آدم سميث إلى الاقتصاد بمصطلح (الاقتصاد السياسي Political Economy) – إلا أن هذا المصطلح استبدل تدريجياً في الاستعمال العام بمصطلح (الاقتصاد Economics) وذلك بعد عام 1870 بالإضافة أول من أستعمل مصطلح الاقتصاد السياسي رجل دين فرنسي يدعى أنطوان ديمونكريتيان و أول من تعامل بجدية مع علم الاقتصاد هم أصحاب المذهب الطبيعي حيث آمنوا بالزراعة كمصدر صافي للربح.

مجالات الاقتصاد

و سنقدم مختصر لأهم التعاريف لعلم الاقتصاد: [2]

– عرفه آدم سميث على انه العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الدول و المجتمعات من الحصول على الثروة و وسائل تنميتها

[1] توفيق عبد الرحمان حسن ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، عمان ، الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 17.

[2] خالد الوزني ، **مبادئ الاقتصاد الكلّي** ، دار وائل، عمان، 2004، ص49.

– عرفه ميلتون فريدمان على أنه ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمعات من حل مشكلات الحاجة و الندرة و المشكلات الاقتصادية

– عرفه سام ويلسون بأنه العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الافراد و المجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر و المستقبل

– هو علم إدارة الموارد النادرة [3]

– عرفه بيجو في كتابه اقتصاديات الرفاهية بأنه العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية

مما سبق يمكن القول أن علم الاقتصاد هو مجموعة من النظريات والنماذج الفكريّة التي تسعى إلى شرح كيفيّة بناء ثروة، وتوزيعها ضمن المجتمعات، وفهم طريقة تعامل الأفراد مع الموارد وخصوصاً مع نُدرة وجودها، ويُعرَّف علم الاقتصاد بأنّه الأسلوب المستخدم لتنظيم مجموعة من القطاعات، مثل القطاع الماليّ، والصناعيّ، والتجاريّ، كما يسعى إلى دراسة الأفكار الاقتصاديّة المرتبطة بمجموعة من السياسات. من التعريفات الأخرى لعلم الاقتصاد هو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى مجموعة من الدراسات الإنسانيّة، والمتعلقة بطبيعة الاختيارات البشريّة المعتمدة على الاستفادة من الموارد المحدودة، ويتمُّ تقديم التحليل الاقتصاديّ؛ من خلال تنفيذ عمليات استنتاجيّة، مثل الاعتماد على المنطق في الرياضيات.[4]

ثانيا – أهمية علم الاقتصاد:

يركّز علم الاقتصاد على كيفية التوزيع المناسب للموارد في المجتمع، وهو يعتمد على عدَة ركائز منها: فهم ما يحدث في الأسواق والاقتصاد الكلي، ودراسة الإحصائيات عن حالة الاقتصاد والشرح عن أهميتها، وفهم خيارات السياسة المختلفة وتقييم نتائجها المحتملة، ومن الأمثلة على أهمية علم الاقتصاد ما يلي[5] :

- **التعامل مع نقص المواد الخام** : يزوَد علم الاقتصاد بآلية للنظر في التبعات المحتملة لحالة التناقص في المواد الخام مثل: الغاز والنفط.
- **كيفية توزيع المصادر في المجتمع** :يتم النظر إلى كيفية توزيع الدخل في المجتمع، والتساؤل عمّا إذا كان عدم المساواة يؤدّي إلى خلق مشاكل اقتصادية أو يؤدي الى خلق حوافز اقتصادية.
- **تدخّل الحكومة في الاقتصاد** :مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد يعتمد على الفجوة الحاسمة في الاقتصاد، حيث يتجادل اقتصاديو الأسواق الحرّة مثل: حايك، وفرديمان حول محدودية تدخل الحكومة والأسواق الحرة، بينما يتجادل الاقتصاديون الآخرون مثل: كروغمان، وستيجليز حول إذا كان التدخل

[3] المهدي ناصر ، مطبوعة علمية بعنوان "**مدخل لعلم الاقتصاد** "موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، ص5.

[4] توفيق عبد الرحمان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[5] أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني ، **مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق** ، ط2 ، عمان ، الأردن ، دار وائل للنشر ، 1997 ، ص14.

الحكوميّ يتغلّب على عدم المساواة، أو نقص الخدمات العامة؛ فعلى سبيل المثال: هل توفير الرعاية الصحية المجانية من قبل الحكومة يعتبر أكثر فعالية أم تشجيع الرعاية الصحية الخاصة.

- **مبدأ تكلفة الفرصة** :يمتلك كل شيء تكلفة الفرصة حسب المفهوم الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال: الإنفاق على دعم التعليم الجامعي المجاني يعني زيادة الضرائب من ناحية أُخرى، لكن التساؤلات التي قد تُطرح هي هل استخدام المال العام في هذه الحالات أمر مُجدٍ، أم هل هناك استخدامات أفضل للأموال.
- **الكفاءة الاجتماعية** :من أفضل استخدامات الاقتصاد هو إيجاد حلول لفشل السوق؛ فيمكن أن تؤدي القيادة إلى وسط المدينة على سبيل المثال إلى خلق عوامل خارجيّة سلبية مثل: التلوث والازدحام، وهنا يمكن أن يأتي دور الخبراء الاقتصاديين بفرض الضرائب على القيادة إلى المدن؛ لاستيعاب العوامل الخارجية.
- **المعرفة والفهم** :من أهم الوظائف الرئيسية للاقتصاديين فهم ما يحدث في الاقتصاد، والتحقيق في أسباب الفقر، والبطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي.
- **التوقّعات** :تعد التوقّعات الاقتصاديّة أكثر صعوبة من فهم الوضع الحالي، وعلى الرغم من أنَ التوقعات ليست موثوقة دائماً، إلا أنّها يمكن أن تساعد في منح صناع القرار فكرة عن النّتائج المحتملة.
- **التقييم** :بسبب العديد من المتغيرات الغير معروفة يعتبر الاقتصاد علماً يختلف كلياً عن الرياضيات، ومن المستحيل أن تكون النتائج فيه نهائية، لكن الاقتصاديّ الجيد يكون على دراية بأنَ النتائج المحتملة تعتمد على متغيرات مختلفة، لذا يعد من الأفضل تجنّب اتباع منهج أيديولوجي مفرط، وعلى سبيل المثال: قد تمتلك الحكومة فلسفة "الأسواق الحرة هي الأفضل دائمًا"، لكنّ الاقتصاديّ سيكون مدركاً بنظرة أكثر وضوحًا في بعض الأسواق، مثل: الرعاية الصحية، والنقل، ويمكن أن يتغلب التدخل الحكومي على فشل السوق ويحسّن الرفاهية، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك أنّ تدخّل الدّولة هو الأفضل دائماً.
- **الاقتصاد السلوكي** :وهو الذي ينظر إلى أسباب أفعال الناس، وإمكانية الحكومة على تعديل سلوكيات الناس إلى نحو أفضل.
- **تطبيق الاقتصاد في الحياة اليومية** :لقد درس الاقتصاديون الحديثون القوى الاقتصادية الكامنة وراء القضايا الاجتماعية اليومية[6] .

ثالثا – نشأة و تطور علم الاقتصاد:[7]

إنّ نشأة وأصول علم الاقتصاد تعود إلى الحضارة اليونانيّة؛ إذ إنّ كلمة اقتصاد اشتُقّت من اللغة اليونانيّة القديمة، وأدّت التطورات الحضاريّة إلى انتشار مفهوم الاقتصاد بين الناس؛ حتى أصبح في الوقت الحاضر من

[6] أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[7] محمد حامد عبد الله ، **اقتصاديات الموارد** ، ط1 ، الرياض ، جامعة الملك سعود، 1991 ، ص 07.

المعايير الرئيسيّة التي تُستخدم لتحديد فشل أو نجاح المُنشآت والدول في إدارة أحوالها الاقتصاديّة، كما استُخدِمَت كلمة اقتصاد للإشارة إلى طبيعة النظام الاقتصاديّ المُطبّق في مجتمعٍ ما. لم يتفق الكثير من المُفكّرين والعلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميّاً وأكاديميّاً، ولكن تُشير أغلب الآراء إلى أنّ الفضل في تأسيس القواعد الأولى لهذا العلم يعود للعالم آدم سميث؛ بسبب اهتمامه بدراسة الأُسس الاقتصاديّة ومُعالجة كافة الظواهر الناتجة عنها، وتحديداً خلال الفترة الزمنيّة التي سبقت ظهور الثورة الصناعيّة، وما نتج عنها من تغيرات في مبنى علم الاقتصاد بشكلٍ عام

كما يعدُّ علم الاقتصاد من أهم العلوم التاريخيّة، وارتبط وجوده مع مجموعة من المفكرين والعلماء الاقتصاديّين، مثل آدم سميث، وكارل ماركس، وتوماس مالتوس، وحرصوا جميعاً على استخدام بيانات تاريخيّة ضمن تحليلاتهم الاقتصاديّة، وفي أواخر القرن التاسع عشر للميلاد ظهرت المدرسة الاقتصاديّة في ألمانيا، وجاءت رداً على مذهب التجارة الحُرّة التابعة لمفكّري الاقتصاد في بريطانيا، وقد ظهر جدلٌ بين علماء الاقتصاد حول عدم وجود قوانين اقتصاديّة من الممكن تطبيقها عالميّاً؛ ممّا أدى إلى ظهور رأي ينادي بضرورة تطبيق كلّ دولة لمسارها الاقتصاديّ بمفردها. أدت الثورة الصناعيّة في الفترة الزمنيّة بين عامي 1760م – 1850م، إلى ظهور عهد جديد من نمو القطاع الاقتصاديّ؛ لأنّها جاءت نتيجة للتطوّرات التكنولوجيّة الرائدة في أوروبا، فظهرت العديد من الابتكارات كالمحرك البخاريّ، وأيضاً رافقتها مجموعة من التطورات في قطاع الصناعة، مثل ظهور تقنيات صهر الحديد والمواد الصلبة بالاعتماد على الفحم بدلاً من الخشب، كما انتشرت العديد من الاختراعات الميكانيكيّة، مثل السفن البخاريّة والسكك الحديديّة، في القرن التاسع عشر للميلاد نجح علم الاقتصاد نجاحاً باهراً مقارنةً مع غيره من العلوم الاجتماعيّة؛ ممّا أدى إلى ظهور نظريّة اقتصاديّة مترابطة المكوّنات، وعُرِفت باسم النظرية الكلاسيكيّة التي اهتمت بطبيعة النشاط الاقتصاديّ عند الأفراد، وأشارت إلى إمكانية التنبؤ بالنشاط الاقتصاديّ الإنسانيّ بسهولة، مقارنةً مع كافة المظاهر السلوكيّة الأخرى عند الأفراد.

رابعا – مناهج علم الاقتصاد:

يعتمد علم الاقتصاد على تطبيق مجموعة من المناهج الفكريّة والعلميّة، ومن أهمها[8]:

المنهج الاستنباطيّ(الإستدلالي): و هي طرق كمية تعتمد في الوصول إلى نتائج واقعية بناءا على نماذج و معادلات كمية و هو من أقدم مناهج المعرفة؛ إذ يرجع إلى عهد أرسطو. والاستنباط عملية عقليّة يخلص بها من قضية تُعدّ مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعدّ نتيجةً لازمة لها)؛ عن طريق الاستعانة بمجموعة من القواعد الذهنيّة، ووفقاً لهذا المنهج يجب على المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ صياغة مجموعة من المقدمات الصحيحة وفقاً للافتراض الخاص به، ومن ثمّ يعتمد على استخدام التفكير العقليّ لاستخلاص كافة التعميمات المؤديّة إليها، ويساهم ذلك في تأليف النظريات الاقتصاديّة، وتعتمد صحة هذه النظريات على مدى سلامة التفكير المنطقيّ، والمقدمات المستخدمة في صياغتها.

[8] طلعت الدمرداش ابراهيم ، **الموارد الاقتصادية**، ط1 ، الزقازيق ، مصر ، مكتبة القدس ، 2007 ، ص 29,

المنهج الاستقرائيّ: و هو عبارة عن طرق كيفية كما يعتبر العملية المنطقيّة التي يخلص بوساطتها من الوقائع الفعليّة إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة. ويرتبط دور هذا المنهج في الاقتصاد بنشاط المُفكر أو المُحلل الاقتصاديّ؛ من خلال توصّله إلى العديد من النظريّات الاقتصاديّة المعتمدة على التحليل الواعي، والمنتظم لكافة الوقائع والمشاهدات المرتبطة بالحياة العمليّة، ويدلُّ ذلك على أنّ المنهج الاستقرائيّ معاكس تماماً للمنهج الاستنباطيّ، ممّا يؤدي إلى وصف المنهج الاستقرائيّ بأنّه الاستدلال الصاعد، بينما يوصف المنهج الاستنباطيّ بأنّه الاستدلال النازل.

خامسا – خصائص و أهداف علم الاقتصاد:

1 – خصائص علم الاقتصاد:

– اختصاصه بمصطلحات اقتصاديّة تميّزه عن غيره من أنواع العلوم، وخاصّة مصطلحات العرض والطّلب فإنّها تقترن فقط بالاقتصاد.[9]

– انتهاج أساليب علميّة بحتة في وضع النظريّات التي تفسّر كافة الممارسات والتّعاملات فيه.

– وضع النّظريات بالاعتماد على تجريد الواقع أوّلاً؛ حيث يُؤخذ بعين الاعتبار ثبات بيئة العوامل المؤثرة ومدى تأثيرها على عوامل معيّنة.

– هو أحد فروع العلوم الاجتماعيّة، التي تهتمّ بأحوال الأفراد والمجتمعات من الناحية الاقتصاديّة.

– التّميّز بقدرته على استنباط القوانين الاقتصاديّة الخاصّة بالاعتماد على نظريّاته؛ سواءً كانت تجريديةً أو نظريّة أو تجريبيّة أو واقعيّة.

– الاهتمام بالعمليّة الإنتاجيّة؛ لضمان توفير الخدمات والسلع واستهلاكها في الحاضر والمستقبل.

– تركيز الضّوء على ماهيّة السلع والخدمات المُنتجة في مجتمع ما، وكيفية إنتاجها وتوزيعها بين فئات المجتمع وشَرائحه.

2 – أهداف علم الاقتصاد :

– تحقيق النموّ الاقتصاديّ وتطورّه على الصعيدين المَحليّ والعالميّ.

– تثبيت مستويات الأسعار عند حدٍّ مُعيّن.

– تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة.

– التوظيف الكامل للأيدي العاملة في مجتمع ما، وجعلها مُنتجة.

– الأخذ بيد التجارة نحو التّوازن.

– توفير كلٍّ من: الحرية، والأمن الاقتصاديّ في المجتمعات.

– التوزيع العادل للدّخل

سادسا – تطور مدارس الفكر الاقتصادي[10]

[9] أمل حمد علي العليان ، **الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي سياسي** ، ط1 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، دار العلوم للطباعة و النشر ، 1996، ص 34.

1 – المدرسة الخلدونية :

2 – المدرسة الفزيوقراطية : و تركز هذه المدرسة على أهمية الريع و أهمية عنصر الأرض كأهم عامل من عوامل الإنتاج و الثروة

3 – المدرسة المركنتيلية : و تركز هذه المدرسة على أهمية المبادلات التجارية و أهمية المعادن النفيسة كأهم عامل من عوامل الإنتاج و الثروة

4– الأفكار الاقتصادية البدائية

ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية، والرومانية والهندية مروراً بالصينية والفارسية و الحضارة العربية .وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلى هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقي المشهور، وشاناكيا 293 – 340 ق. م رئيس وزراء الإمبراطور الأول لإمبراطورية (موريا) في شرق آسيا، والفيلسوف العربي المعروف ابن خلدون صاحب) مقدمة ابن خلدون (الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي. ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتير) أن الباحثين المتأخرى ن ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لـ "علم الاقتصاد". ووصف جوزيف شومبيتير (ابن خلدون) بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر، حيث أن العديد من نظرياته الاقتصادية لم تكن معروفة في أوروبا حتى وقت قريب نسبياً. لاحقاً قامت مدرستان أقتصاديتان هما المدرسة الطبيعية) الفيزيوقراطية(، والمدرسة التجارية) المركنتلية)، بتطوير وإضافة مفاهيم اقتصادية جديدة، حيث ساهمتا في قيام "القومية الاقتصادية" و"الرأسمالية الحديثة" في أوروبا.

5 – الاقتصاد الكلاسيكي

كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم للكاتب آدم سميث اعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص، وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل، ورأس المال، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة.

ومن وجهة نظر آدم سميث، فإن الاقتصاد المثالي، هو نظام السوق ذاتي التنظيم حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً "أوتوماتيكياً". وقد وصف "سميث" آلية عمل السوق بـ"اليد الخفية" التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل. في كتاباته، أخذ" آدم سميث "بعض أفكار ونظريات المذهب الطبيعي في الاقتصاد" الفيزيوقراطية "ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التي نادى بها الفيزيوقراطيون والقائلة بأن الأرض) الزراعة فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

[10] أمال اسماعيل شاور ، **الموارد الاقتصادية** ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص22.

6 – الاقتصاد الماركسي

أسسه المفكر الاقتصادي كارل ماركس الذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الطبقات الأخرى وخصوصاً الطبقة الرأسمالية وتجردها من الملكية الخاصة، وبعد ذلك تقود الطبقة العاملة دولتها وتسمى في العلوم الماركسية دولة " ديكتاتورية البروليتاريا " وتعبر بهذه الدولة إلى المجتمع الشيوعي الذي يحقق المساواة والعدل في توزيع الموارد والناتج القومي على الناس كافة، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكر الشيوعي، ولنا أن نذكر حيال ذلك ماحدث للماركسية بجميع جوانبها العلمية بحيث إنها أصبحت في طور النسيان وهذا السبب يعود ليس في تناقض مبادئها أو فشلها كما يعتقد البعض بل الجهل بها والانحراف والانقلاب الذي حدث لها في بداية ستينيات القرن العشرين حيث جرى الانقلاب عليها من قبل المدعو " نيكيتا خروشتشوف " بانتصارة للطبقة الوسطى وخاصة شريحة العسكر كأقوى مكوناتها، انهيار الإتحاد السوفيتي لم تكن خلفة العلوم الماركسية بل الطبقة البرجوازية[11].

7 – الاقتصاد الكينزي:

من أهم أفكار المدرسة الكينزية ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد و هي مدرسة مكملة للمدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث.

أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد اي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) اي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. في نظريته يعتقد ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وان لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصاً ابان الكساد الكبير . يعتقد ان الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين، وقد كان كثيراً يكتفي بشكر الاقتصادي سميث على كتاباته تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة ان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل وان الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الاسعار وفق الفكر الكنزي انما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

8 – مدارس وفروع اقتصادية أخرى

- يُمْكِنُ أيضاً أَنْ يُقسّمَ الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة وهذا لا يُلائمُ دائماً بعناية التصنيفِ الدقيقِ الكبيرِ. هذه الفروع الجزئية تتضمّنُ :اقتصاد دولي، اقتصاديات عمل، اقتصاديات رفاهية، اقتصاديات

[11] عبد الوهاب الأمين ، **مباديء الاقتصاد الكلي** ، ط1 ، عمان ، الأردن، الحامد للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص38.

عصبية، اقتصاد معلومات، اقتصاديات موارد، اقتصاد بيئي، اقتصاد إداري، اقتصاد مالي، اقتصاد منزلي، اقتصاديات تنمية، وجغرافية اقتصادية.

هناك أيضاً منهجيات مستعملة من قبل الاقتصاديين الذي يصنفون وفق النظرياتِ المهمة[12].

- المثال الأهمّ قَدْ يَكُون الاقتصاد القياسي، الذي يُطبّقُ التقنياتَ الإحصائيةَ على دراسةِ البيانات الاقتصادية .الاقتصاد الرياضي الذي يَعتمدُ على الطرقِ الرياضيةِ، يتضمن ذلك الاقتصاد القياسي.
- اتجاه آخر أكثرُ حَداثةً، وأقرب إلى الاقتصاديات الصغيرةmicroeconomics ، وهو يَستعملَ من علم نفس اجتماعي مفاهيم مثل) اقتصاد سلوكي (وطرق) اقتصاد تجريبي (لفَهْم الانحرافاتِ عن تنبؤاتِ الاقتصادِ neoclassical.

الاقتصاد التطوّري يشكل نظرية مبتكرة تتماشى مع التوجهات التي تُريدُ فَهْم دورِ ' الروتينات في قيادة تطور السلوك.

يمكن اعتماد تصانيف أخرى أيضاً .مالية كَانتْ تقليدياً تعتبر جزء من الاقتصاد بما أن كنتائجه الأساسية تظهرُ طبيعياً مِنْ الاقتصاديات الصغيرة ؛ لكن أَسّسَ اليوم كعلم مستقل عملياً، مع أنه وثيق الصلة بالفروع الأخرى للاقتصاد.

لقد كَانَ هناك اتجاهُ متزايدُ للأفكارِ والطرقِ في الاقتصادِ التي يمكن تطبيقها في السياقاتِ الأوسعِ. بما أن التحليلَ الاقتصاديَ يُركّزْ على إتّخاذ القراراتِ، فيُمْكِنُ أَنْ يُطبّقَ، بدرجاتِ متفاوتة من النجاحِ، على أيّ حقل يتضمن أناسا يُواجهونَ بدائلِ أو خيارات ؛ تعليم، زواج، صحة، الخ. فهو يشكل نظرية الخيار العام تدرس أيضا كيف يمكن للتحليل الاقتصادي أَنْ يُقدّمَ حلولا إلى تلك الحقولِ التي اعتبرتْ تقليدياً خارج الاقتصادِ. تَتداخلُ مناطقُ البحث في الاقتصادِ مع مناطق تابعة لعلومِ الاجتماعيات الأخرى، بما فيها العلوم السياسية وعلم اجتماع .الاقتصادَ السياسيَ الأكثر شيوعا يُدْعَى غالبا بشكل غير دقيق رأسمالية.

انظر اقتصاد سياسي لدراسةِ الاقتصادِ ضمن سياق عِلْمَ السياسة، واقتصاد اجتماعي لدراسةِ الاقتصادِ ضمن سياق عِلْمَ الاجتماع.

أهم نواحي الاقتصاد التي تسترعي الانتباه : تخصيص مصدر، الإنتاج، التوزيع، التجارة، والمنافسة.

يمكن للاقتصاد أن يطبق من حيث المبدأ على أيّ مشكلة تَتضمّنُ الاختيارَ ضمن شروط الندرةِ أَو شروط اقتصاديةِ حاسمةِ.

بَعْض الاقتصاديين يَستعملونَ السعر والعرض والطلب لخَلْق نماذج اقتصادية تَتوقّعَ نتائجَ القراراتِ أَو الأحداثِ. كما تسند للنماذج مهام أخرى حيث يُمْكِنُ لها أَنْ تُحلّلَ سلوكَ المجتمعاتِ الكاملةِ أيضاً.

سابعا – أهم طرق التحليل الاقتصادي:[13]

[12] كامل بكري ، محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، **الموارد و اقتصادياتها**، بيروت ، لبنان، دار النهضة العربية ، ص 41.

[13] https://ar.triangleinnovationhub.com/methods-economic-analysis.

تصف التعميمات الاقتصادية القوانين أو بيانات الاتجاهات في مختلف فروع الاقتصاد مثل الإنتاج والاستهلاك وتبادل وتوزيع الدخل. وفي رأي روبنز ، فإن التعميمات أو القوانين الاقتصادية هي بيانات عن التوحيد التي تصف السلوك البشري في تخصيص الموارد النادرة بين الغايات البديلة.

إن تعميمات الاقتصاد مثل قوانين العلوم الأخرى وعلاقات السبب والنتيجة في الدولة بين المتغيرات ووصف تلك الفرضيات الاقتصادية التي تم العثور عليها تتفق مع الحقائق أو ، بعبارة أخرى ، قد ثبتت صحتها من خلال الأدلة التجريبية. لكن يمكن التمييز بين التعميم (القانون) والنظرية.

يصف القانون أو التعميم العلاقة بين المتغيرات فقط ؛ لا تقدم أي تفسير للعلاقة الموصوفة. من ناحية أخرى ، تقدم النظرية تفسيرا للعلاقة المعلنة بين المتغيرات ، أي أنها تبرز الأساس المنطقي للتعميم. نظرية اقتصادية أو نموذج يستمد تعميما من خلال عملية التفكير المنطقي ويشرح الظروف التي بموجبها التعميم المذكور سيصدق.

.1الطريقة الاستنتاجية:

استمدت التعميمات في الاقتصاد بطريقتين[14]:

(1)الطريقة الاستنتاجية ،

(2)الطريقة الاستقرائية.

سنشرح أولاً الطريقة الاستنتاجية لاشتقاق التعميمات الاقتصادية. وتسمى الطريقة الاستنتاجية أيضًا الطريقة التجريدية والتحليلية والبداهة وتمثل مقاربة مجردة لاشتقاق التعميمات والنظريات الاقتصادية.

الخطوات الرئيسية في عملية استخلاص التعميمات الاقتصادية من خلال المنطق الاستنتاجي هي:

- **إدراك المشكلة:**

في أي استقصاء علمي ، يجب أن يكون لدى المحلل أو المنظر فكرة واضحة عن المشكلة التي يجب الاستفسار عنها. يجب عليه أن يعرف المتغيرات الهامة فيما يتعلق بسلوكه وعلاقاته المتداخلة التي يريد أن يستمد بها التعميمات. إن إدراك المشكلة ليس بالمهمة السهلة بأي حال من الأحوال.

- **تحديد المصطلحات التقنية وصنع الافتراضات:**

والخطوة التالية في عملية استخلاص التعميمات الاقتصادية هي تحديد المصطلحات التقنية المختلفة المستخدمة في التحليل بدقة ودون لبس ، وكذلك تحديد الافتراضات التي يقوم بها لاشتقاق التعميمات بوضوح.

كما ذكر أعلاه ، قد تكون الافتراضات السلوكية المتعلقة بسلوك المتغيرات الاقتصادية أو أنها قد تكون التكنولوجية المتعلقة حالة التكنولوجيا والعامية عامل. يتم افتراضات حاسمة على أساس الملاحظات أو الاستبطان.

أحد الافتراضات الحاسمة التي تم اتخاذها في علم الاقتصاد هو أن المستهلكين يحاولون تحقيق أقصى قدر من رضاهم ويحاول المنتجون مضاعفة أرباحهم. وبالمثل ، من المفترض أن يحاول المستثمرون تقليل مخاطرهم

[14] كامل بكري ، محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 47.

إلى الحد الأقصى وزيادة المعدل المتوقع لأرباحهم. يتم إجراء بعض الافتراضات فقط لتبسيط التحليل وقد لا يكون واقعيًا تمامًا.

إن العالم الاقتصادي الفعلي معقد للغاية ومليء بالتفاصيل التي تلعب فيها عوامل عديدة دورًا وتتصرف وتتفاعل فيما بينها. يعد إدخال افتراضات مبسطة أمراً ضرورياً للغاية لإبراز أهمية العوامل المهمة بالفعل التي لها تأثير على المشكلة قيد التحقيق.

وفقا للبروفيسور بولدينج ، فإن النظرية الاقتصادية تمثل مجرد "خريطة" لظاهرة العالم الحقيقي وليست صورة مثالية لها. على حد تعبيره ، "كما أننا لا نتوقع خريطة توضح كل شجرة ، كل شفرة من العشب في المشهد الطبيعي ، لذلك لا ينبغي أن نتوقع أن يأخذ التحليل الاقتصادي في الاعتبار كل التفاصيل والابتعاد عن السلوك الاقتصادي الحقيقي."

ومن ثم ، فإن ذلك يعني أن كل فرضية تقدمت بها النظرية قد لا تكون واقعية. العامل الحاسم في بناء نظرية صحيحة هو ما إذا كانت توقعاته مدعومة بالحقائق في العالم. يجب التعبير عن النظرية العلمية الصحيحة أو التعميم في شكل فرضية قابلة للدحض.

وكما ذكر أعلاه ، فقد عبر البروفيسور فريدمان في مقالته المعروفة الآن ، "منهجية الاقتصاد الإيجابي" عن وجهة نظر مفادها أنه لا ينبغي إعطاء الأهمية غير المبررة إلى "واقعية" الافتراضات. ما يهم أكثر من وجهة نظر النظرية العلمية ، وفقا له ، هو ما إذا كان يمكننا من التنبؤ بالأشياء بدقة.

- **استخلاص الفرضيات من خلال الخصم المنطقي:**

الخطوة التالية في اشتقاق التعميمات من خلال المنطق الاستنتاجي هي استنتاج فرضيات من الافتراضات أو الأماكن المأخوذة. الفرضية تصف العلاقة بين العوامل التي تؤثر على الظاهرة. تحدد العلاقة بين السبب والنتيجة بين المتغيرات التي لها تأثير على الظاهرة.

ثم ، من خلال العملية المنطقية ، يتم استنتاج الفرضية من الافتراضات التي تم وضعها. يمكن تنفيذ هذا المنطق المنطقي شفهيًا أو يمكن إجراؤه بعبارات رمزية باستخدام لغة ما يُعرف بالمنطق الرمزي.

تستخدم التقنية الهندسية أو الجرافيكية عادة لاستنتاج الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين العوامل. إلى جانب ذلك ، يمكن إجراء عملية الاستنتاج المنطقي بمساعدة المزيد من الرياضيات الرسمية.

هذه الأيام في جميع فروع الاقتصاد الحديث تقريبًا ، تستخدم الرياضيات كأداة لتحليل النظريات الاقتصادية والتعميمات بشكل متزايد. يثبت استخدام الرياضيات في التحليل الاقتصادي أنه مفيد للغاية حيث تجعل الطرق الهندسية التحليل أكثر تعقيدًا للفهم. إلى جانب ذلك ، فإن استخدام المنهج الرياضي يجعل اشتقاق الفرضيات الاقتصادية أكثر صرامة ودقة.

من الجدير بالملاحظة أنه عند اشتقاق فرضيات سليمة تحليليًا ، يجب على المرء أن يحذر من ارتكاب مغالطة منطقية في عملية الاستنتاج المنطقي. على سبيل المثال ، من غير المناسب استنتاج أن A يجب أن يكون سبب B ، إذا حدث A ليسبق.

علاوة على ذلك ، فمن المنطقي أن نقول أنه بما أن هناك درجة عالية من الارتباط بين هذين العاملين ، قل بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار ، يجب أن يكون السبب الأول لهذا الأخير ، ما لم يكن السببية منطقيًا.

- **اختبار أو التحقق من الفرضيات:**

يجب التحقق من الفرضيات التي تم الحصول عليها أعلاه قبل وضعها كتعميمات أو مبادئ اقتصادية. من أجل التحقق من الفرضيات ، لا يستطيع الاقتصاديون إجراء تجارب مضبوطة ، لأن عليهم اكتشاف التماثل في أنماط السلوك للإنسان.

لا يمكننا إجراء تجارب مع الإنسان في ظل ظروف مضبوطة ، كما هو الحال في المختبرات ، حيث يقوم العلماء الفيزيائيون بإجراء تجارب على الأشياء غير الحية للطبيعة ويقوم علماء الأحياء بعملها مع الحيوانات والنباتات. لذلك ، يجب على الاقتصاديين الاعتماد على الخبرة والمراقبة الخارجتين عن السيطرة.

إن المعلومات المتعلقة بالخبرة غير المنضبط حول أنماط السلوك المتعلقة بالمتغيرات المتعلقة بالرجل والاقتصاد متوفرة بشكل واف. غير أن اعتماد الاقتصاديين على تجارب غير خاضعة للرقابة يزيد من عدد الملاحظات المطلوبة للتحقق من الفرضيات أو لتحديد التعميمات.

إلى جانب ذلك ، فإن الحاجة إلى الاعتماد على تجارب غير خاضعة للرقابة تعقّد التحليل وتتطلب تفسير الحقائق بعناية لاكتشاف العلاقة الهامة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بنجاح. البروفيسور باور يقول عن حق: "إن الحاجة إلى الاعتماد على خبرات غير خاضعة للرقابة تزيد من عدد الملاحظات المطلوبة ، وتعقد أيضا تحليلها وتفسيرها الناجح ، قبل أن نتمكن من تمييز التمايزات الكبيرة بنجاح والتأكد من حدودها."

ومع ذلك ، يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من التعقيدات والصعوبات التي ينطوي عليها التحقق من الفرضيات الاقتصادية من خلال التحليل الناجح والتفسير الصحيح للتجارب والملاحظات الخارجة عن السيطرة ، فقد تم وضع العديد من التعميمات المفيدة والمهمة في الاقتصاد.

في مجال الاقتصاد الجزئي ، تتعلق التعميمات الراسخة بالعلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة ، والعلاقة المباشرة بين السعر والكمية المقدمة ، وميل سعر المنتج ليكون مساويا للتكلفة الحدية في ظل ظروف مثالية المنافسة ، والميل للأجور لتكون مساوية لقيمة المنتج الحديدي في ظل ظروف المنافسة الكاملة والعديد من الآخرين.

في مجال الاقتصاد الكلي ، تتعلق التعميمات المعمول بها بتحديد مستوى الدخل القومي من خلال إجمالي الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد الرأسمالي ، والزيادة المتعددة في الدخل والعمالة كنتيجة لزيادة أولية في الاستثمار تعتمد على حجم الميل الهامشي للاستهلاك ، واعتماد كمية الاستثمار على الكفاءة الهامشية لرأس المال ومعدل الفائدة والعديد غيرها.

تجدر الإشارة إلى أن غياب التجارب المسيطر عليها في الاقتصاد يؤثر على دقة القوانين والتعميمات الاقتصادية. وهذا يعني أن التعميمات في علم الاقتصاد ليست بنفس دقة تعاليم العلوم الفيزيائية ، وبالتالي فهي

لا تنطبق على الجميع في جميع الظروف. بسبب غياب التجارب المضبوطة ، تفتقر التعميمات الاقتصادية إلى الحزم ، ولا يمكن قبولها بسهولة من قبل الجميع ، وحتى التعميمات التي تدحضها الأدلة التجريبية لا يتم التخلي عنها نهائياً من الجميع.

يشير البروفسور باور عن حق إلى أن غياب الدليل الحيوي والمثير الذي توفره التجارب المضبوطة يضيف إلى حد كبير صعوبة تأمين القبول للتعميمات التي يبررها بشكل وافٍ تحليل الأدلة المتاحة ". وبالمثل ، غياب التجارب الخاضعة للرقابة ، وفقا ل فريدمان ، يجعل التخلص من الفرضيات غير الناجحة بطيئة وصعبة. ونادرا ما يتم إسقاطهم من أجل الخير ويظهرون دائما مرة أخرى.

فيما يتعلق باللهب واختبار التعميمات الاقتصادية ، يجب أن يوضع في الاعتبار فرقتين ذات صلة. أولاً ، يجب التمييز بين العلاقة الوظيفية بين المتغيرات الاقتصادية وتسلسل الأحداث تاريخياً.

فعلى سبيل المثال ، لا يصبح قانون الطلب الذي ينص على علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة باطلاً نظراً إلى أن الأسعار والكميات المباعة لكثير من السلع تزداد خلال فترات الازدهار. ويرجع ذلك إلى أن بعض القوى الأخرى مثل زيادة الطلب على الاستثمار الكلي تعمل والتي تسبب زيادة في السعر والكمية المباعة خلال فترة الازدهار.

ثانياً ، يجب التمييز بعناية بين التنبؤ بالتعميم لإظهار صحته وبين التنبؤ بالأحداث المستقبلية ؛ قد لا تأتي الأحداث الفعلية بالضبط كما تنبأ بالتعميم ، ومع ذلك قد يكون التعميم صحيحًا. ويرجع ذلك إلى أن المسار الفعلي للأحداث ، كما ذكر أعلاه ، يحكمه العديد من العوامل الأخرى التي يفترضها التعميم الذي لا يزال ثابتاً تحت "شروط أخرى تبقى على حالها."

وهكذا ، "حتى إذا كان التنبؤ بأن منتجي محصول معين يستجيب إلى سعر أعلى من خلال إنتاج المزيد هو الصحيح ، فإن هذا التنبؤ لا يمكّننا من التنبؤ بدقة بمخرجات العام المقبل (التي لا تزال أقل حصادًا في المستقبل البعيد) سيتأثر الحدث بالعديد من العوامل إلى جانب التغييرات في السعر."

في غياب التجارب المضبوطة ، من أجل التحقق من نظرياتهم يجب على الاقتصاديين الاعتماد على الملاحظات المباشرة للأحداث في العالم الحقيقي. نقصد بالملاحظات المباشرة "تجميع المعلومات شخصياً أو الاعتماد على مواد غير معالجة نسبياً مثل ملفات شركات الأعمال والدوائر الحكومية ، والتقارير المنشورة محلياً ، وقائع الاجتماعات التمثيلية ، والصحف ، والإعلانات ، وتقارير السوق ، وإشعارات المزادات وما شابه."

من أجل إثبات صحة الفرضيات ، وبالتالي لوضع القوانين أو التعميمات ، لا يمكن الاستخفاف بأهمية الملاحظات المباشرة. وهكذا فإن البروفيسور باور الأصول الصحيحة ، "إن عمق وأهمية التعميمات الاقتصادية تعتمد على جودة الملاحظات والتحليلات الأساسية."

- **اختبار الفروض الاقتصادية من خلال الأساليب الإحصائية:**

في السنوات الأخيرة ، تم تطوير طريقة مفيدة جدا لاختبار الفرضية الاقتصادية. هذه هي الطريقة الإحصائية أو ما يطلق عليه الآن طريقة الاقتصاد القياسي. تشغل الطريقة الإحصائية أو الاقتصادية القياسية للتحقق من التعميمات النظرية وتضعها مكانًا مهمًا بسبب التطبيق المحدود للتجارب المسيطر عليها في علم الاقتصاد.

وقد تم تطوير الأساليب الإحصائية المختلفة مثل تحليل الانحدار لاختبار فرضيات اقتصادية تجريبيا على أساس البيانات الاقتصادية التي تم جمعها. وتتمثل ميزة الاقتصاد القياسي في أن درجة العلاقة الوظيفية بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالقيمة الكمية الدقيقة يتم الحصول عليها من خلاله ، كما يمكن تقدير مستوى أهمية النتائج.

في الآونة الأخيرة ، استخدمت طريقة الاقتصاد القياسي لتحديد العلاقات الدقيقة بين العرض النقدي ومستوى السعر ، وكمية المال والدخل القومي والاستهلاك والدخل وتراكم رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي وما إلى ذلك.

ومع ذلك ، يمكن الإشارة إلى أنه لا يمكن استخدام التحليل الإحصائي أو الاقتصاد القياسي لوحده لاشتقاق وتثبيت المبادئ والنظريات الاقتصادية. يجب تطوير فرضيات أو نظريات اقتصادية منطقية قبل أن نتمكن من استخدام التحليل الإحصائي بشكل مفيد لاختبارها والتحقق منها.

في الواقع ، هناك حاجة لنظرية أو فرضية مسبقًا لاختيار الحقائق والبيانات ذات الصلة فيما يتعلق بالمتغيرات ذات الصلة والتي يمكن إخضاعها للاختبار التجريبي من خلال طرق الاقتصاد القياسي. البروفيسور ميردال على حق تمامًا ، عندما يقول: "النظرية ، لذلك ، يجب أن تكون دائمًا قبل الملاحظة التجريبية للحقائق.

الوقائع تعني شيئًا ما يتم تأكيده وتنظيمه في إطار نظرية. والواقع أن الحقائق كجزء من المعرفة العلمية ليس لها وجود خارج هذا الإطار. يجب طرح الأسئلة قبل الحصول على إجابات ، ومن أجل فهمها ، يجب أن تكون الأسئلة جزءًا من محاولة منسقة منطقية لفهم الواقع الاجتماعي ككل. إن المقاربة غير النظرية ، في منطق صارم ، لا يمكن تصورها. "يمكن تلخيص الخطوات الرئيسية المتبعة في صياغة النظريات الاقتصادية والتعميمات من خلال الطريقة الاستنتاجية على النحو المبين أدناه.

مزايا وعيوب الطريقة الاستنتاجية:

تم استخدام النهج الاستنتاجي في تأسيس التعميمات الاقتصادية على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين والكلاسيكيين الجدد مثل ريكاردو ، مالتوس ، سينيور ، شبيبة ميل ، ماركس ، مارشال و بيغو. لا يزال يتمتع بشعبية كبيرة مع الاقتصاديين المودم كما أن لديها العديد من المزايا. أولاً ، يمكن استخدام تقنيات رياضية مفيدة لاشتقاق قوانين ونظريات الاقتصاد.

وبمساعدة المنطق الرياضي الصارم ، يمكن تطوير النظريات الاقتصادية من خلال عملية الاستنتاج التي يمكن أن تفسر الظاهرة الاقتصادية بنجاح. ثانياً ، من خلال المنطق الاستنتاجي ، يمكن استنباط النظريات الاقتصادية المفيدة دون جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق ومفصل مطلوب بموجب الطريقة الاستقرائية.

وبالتالي ، بالمقارنة مع طريقة الحث ، يكون الاستنتاج أقل استهلاكا للوقت وأقل تكلفة. ثالثًا ، في ضوء النطاق المحدود للتجارب المسيطر عليها في الاقتصاد ، فإن طريقة الاستنتاج هي طريقة مفيدة للغاية في بناء النظريات الاقتصادية. وذلك لأن العديد من القوى تعمل في وقت واحد على ظاهرة اقتصادية وليس من الممكن القضاء على بعض هذه من خلال تجربة مسيطر عليها.

هذا يدل على الأهمية الحاسمة للمنطق الاستنتاجي لبناء المبادئ أو النظريات الاقتصادية. رابعاً ، إن استخدام أساليب رياضية متطورة في المنهج الاستنتاجي يمكّن الاقتصاديين من إدخال الدقة والدقة في المبادئ والنظريات الاقتصادية.

على الرغم من المزايا المذكورة أعلاه ، لا ينبغي إغفال أوجه القصور في النهج الاستنتاجي. يتطلب استخدام الطريقة الاستنتاجية في استخلاص التعميمات الاقتصادية استخدام كفاءة عالية المستوى في المنطق والتجريد النظري.

هناك حاجة إلى قدر كبير من الرعاية والموضوعية لتجنب المنطق السيئ أو المنطق الاقتصادي الخاطئ. فمن الصحيح تماما أن الاقتصاديين غالبًا ما خدعوا أنفسهم وقراءهم من خلال الانخراط في ما وصفه ليونتيف ذات مرة بـ" التنظير الضمني "الذي يقدم الحشوات في شكل مساهمات جوهرية في المعرفة الاقتصادية".

إلى جانب ذلك ، فإن معظم الاقتصاديين لديهم أفكار مسبقة أو تحيز في العديد من القضايا الاقتصادية. إذا ما تقرر إنشاء تعميمات اقتصادية سليمة ، فيجب على الاقتصاديين أن ينأوا بأنفسهم عن الأفكار المسبقة المعيارية والتحيزات في عمليتهم المنطقية لاستخلاص التعميمات الاقتصادية.

علاوة على ذلك ، فإن النقص الكبير في النهج الاستنتاجي هو أنه مع نماذج نظرية متطورة للغاية تستند إلى افتراضات غير واقعية إلى حد كبير ، يمكن تطويرها والتي ليس لها أي أهمية عملية. في الواقع ، فإن هذه النماذج التحليلية غير ذات الصلة بالمحتوى التجريبي والقليل من القدرة على استخدامها لصياغة السياسات قد تم تطويرها من قبل الاقتصاديين. هذه النماذج ليست أكثر من مجرد "ألعاب فكرية". إذا كان للاقتصاد أن يعمل كأداة للتحسين الاجتماعي ، فينبغي تجنب بناء مثل هذه النماذج النظرية التي ليس لها استخدام تشغيلي.

وأخيراً ، في افتراضات الفرضيات الاقتصادية والاستنتاجات من خلال المنطق الاستنتاجي ، تلعب الافتراضات دوراً حاسماً. إذا كانت الافتراضات التي تم إجراؤها بحيث عندما يتم إزالتها ، يتم دحض الفرضية الاقتصادية المستندة إليها ، فإن إجراء هذه الافتراضات غير صحيح[15].

وبالتالي ، ينبغي على الشخص الذي يستخدم النهج الاستنتاجي أن يضع في اعتباره إلى أي مدى تعتمد صحة التعميمات المستمدة من الافتراضات التي تم وضعها. على سبيل المثال ، يستند تحليل الاقتصاد الكلي الكينيزي على افتراض اقتصاد رأسمالي مكتئب بالاكتئاب مع الكثير من القدرة الإنتاجية الزائدة.

---

[15] محمد يسرى ابراهيم دعبس ، **الموارد الاقتصادية ، ماهيتها ، أنواعها اقتصادياتها** ، الإسكندرية ، مصر ، دار المعارف ، 1996 ، ص41.

لذلك ، تم إلحاق ضرر إيجابي بتطبيق النظريات الكينزية في سياق البلدان النامية مثل بلدنا حيث الفرضيات التي قدمها كينز ليست جيدة. وبالتالي ، ينبغي تجنب مجرد "تحليل استنتاجي لكرسي الذراع" ، إذا كان ينبغي الحفاظ على الطابع العلمي للاقتصاد.

.2الطريقة الاستقرائية:

الطريقة الاستقرائية التي تسمى أيضا طريقة تجريبية تستمد التعميمات الاقتصادية على أساس الخبرة والملاحظات. في هذه الطريقة يتم جمع البيانات المفصلة فيما يتعلق بظاهرة اقتصادية معينة ثم يتم بذل جهد للوصول إلى بعض التعميمات التي تلي الملاحظات التي تم جمعها.

ولكن من الجدير بالذكر أن عدد المشاهدات يجب أن يكون كبيراً إذا كان يمكن أن يؤدي إلى تعميم اقتصادي سليم. لا ينبغي للمرء أن يعمم على أساس ملاحظات قليلة جدا. هناك ثلاث طرق يمكن استخدامها لاستخلاص المبادئ والنظريات الاقتصادية.

إن التجارب ، أي استخدام التجارب المفتعلة هي محدودة التطبيق في الاقتصاد. أولاً ، على عكس العلوم الطبيعية التي تهتم بتحليل سلوك الكائنات الحية أو الحيوانات المطاعة مثل الجرذان والأرانب تحت تأثير الكلوروفورم ، فإن الاقتصاد يتعامل مع سلوك الإنسان الذي يكون متقلبًا إلى حد كبير ، ومتجهًا وغير قابل للإدارة.

إلى جانب ذلك ، لا يمكن للإنسان تحمل فكرة التجريب ، سواء بشكل فردي أو جماعي. ثانياً ، الظاهرة الاقتصادية هي نتيجة لتعدد العوامل وتؤدي إلى التفاعل والتفاعل فيما بينها.

ولذلك ، فإن الظاهرة الاقتصادية لا تكرر نفسها بنفس النمط الموحد. هناك عوامل عديدة تعمل على ظاهرة اقتصادية "تزعجها" وتجعل تكرارها بدقة غير محتمل. وبالتالي ، بالمقارنة مع الظواهر الطبيعية ، فإن الظواهر الاقتصادية هي ذات نمط موحد أقل ، أقل تكراراً وأكثر تغيراً.

ثالثًا ، يدرس الاقتصاديون الظواهر الاقتصادية التي تلعب فيها مجموعات الضغط مثل جمعيات أرباب العمل ، والنقابات العمالية ، وجمعيات اللوبي ، والأحزاب السياسية ذات الإيديولوجيات المختلفة دورًا حاسمًا ، وتؤدي أنشطتها إلى صعوبة إجراء تجارب مسيطر عليها في العالم الاقتصادي. ومع ذلك ، على الرغم من هذه الصعوبات ، يمكن استخدام الطريقة التجريبية في بعض المجالات.

على سبيل المثال ، أجريت تجارب لمعرفة قانون الإنتاج الصحيح ، أي ما إذا كان قانون العوائد المتناقصة ، قانون العوائد الثابتة أو قانون العائدات المتزايدة يعمل في العالم الحقيقي. إلى جانب ذلك ، غالبا ما تحاول المشاريع العامة أو الشركات الصناعية الكبرى تقييم تأثير التغيرات في أسعار منتجاتها على الطلب عليها وبالتالي معرفة مرونة الطلب لمنتجاتها.

خطوات مختلفة في الطريقة الاستقرائية[16]:

تم اتخاذ خطوات مختلفة من خلال تطوير النظريات الاقتصادية من خلال الأسلوب الاستقرائي. الخطوة الأولى ، كما في النهج الاستنتاجي ، هي تحديد المشكلة. الخطوة الثانية هي تحديد المصطلحات والمتغيرات الفنية المتعلقة بالمشكلة.

إنها الخطوة التالية التي تميز الأسلوب الاستقرائي ، وهي جمع البيانات حول المتغيرات المتعلقة بالمشكلة والقيام ببعض التفكير الأولي حول العلاقات الوظيفية الممكنة بين المتغيرات ذات الصلة.

الخطوة الهامة التالية في بناء النظريات الاقتصادية في هذه الطريقة هي معالجة البيانات التي يتم جمعها ومعرفة ما هي العلاقات بين المتغيرات في الواقع جيدة. من هذا ، يتم تطوير النظرية التي يمكن صقلها واختبارها من خلال الأساليب الإحصائية.

وبمجرد تطوير النظرية ، يمكن للمرء أن يضع توقعات على أساسه ، كما هو الحال في النهج الاستنتاجي. إذا كانت توقعات النظرية تتفق مع الحقائق والسلوك الفعلي للاقتصاد ، فقد تم تطوير نظرية جديدة موثوق بها. إذا كانت نظرية جديدة تشرح "كيف تعمل الأشياء" أفضل من تلك الموجودة بالفعل ، فإنها تحل محلها.

ومع ذلك ، إذا كانت التوقعات تتعارض مع الحقائق الفعلية وسلوك الاقتصاد ، يتم تجاهل النظرية أو بذل جهود جديدة لتعديلها وتنقيحها من خلال جمع المزيد من البيانات ومعالجتها. يتم توضيح الخطوات المختلفة في بناء وتطوير النظريات الاقتصادية

إن ملاحظات الحقائق من خلال جمع البيانات التفصيلية واستخدام الأساليب الإحصائية للوصول إلى التعميمات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين الحقائق يجري اتخاذها بشكل متزايد.

بعض الأبحاث الحديثة في مجال الاقتصاد الكلي ، مثل طبيعة وظيفة الاستهلاك التي تصف العلاقة بين الدخل والاستهلاك ، تم الحصول على مبدأ التسريع الذي يصف العوامل التي تحدد الاستثمار في الاقتصاد من خلال استخدام الطريقة الاستقرائية في المقام الأول.

ومع ذلك ، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن استخدام الحث أو الطريقة التجريبية ليس ذا قيمة كبيرة إذا لم يكن مدعومًا بالفرضية الاقتصادية أو النظرية التي طورها المنطق الاستنتاجي. يمكن استخدام الأسلوب الاستقرائي في أفضل الأحوال لاختبار النظرية أو الفرضية بشكل تجريبي حول ما إذا كانت تتفق مع الحقائق أو تدحضها.

يوجد في المنهج الاستقرائي قيد آخر حيث يوجد خطر كبير من استخلاص الاستنتاجات من البيانات غير الكافية. للحصول على التعميمات من خلال الطريقة الاستقرائية ، يجب على المرء أن يعتني أنه قد تم أخذ عدد كافٍ من الملاحظات أو البيانات في الحسبان.

[16] محمدي فوزي أبو السعود ، **مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة** ، الاسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2006 ، ص 33.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن جمع البيانات نفسها ليست مهمة سهلة. ويجب على الباحث الذي يرغب في استخدام الأسلوب الاستقرائي للوصول إلى التعميمات أن يكون لديه معرفة جيدة بالأساليب الإحصائية ، أي أنه يجب أن يعرف فن جمع ومعالجة وتفسير البيانات. من الواضح أنه بالمقارنة بالطريقة الاستنتاجية ، فإن الطريقة الاستقرائية تستغرق وقتا طويلا ومكلفة.

الطريقة الاستنتاجية: دمج طريقتين

يستنتج الاقتصاديون الحديثون أولاً فرضيات اقتصادية من خلال عملية الاستنتاج المنطقي ثم يختبرونها تجريبياً من خلال الأساليب الإحصائية أو الاقتصادية. وقد أشار مارشال بحق إلى أن "الحث والاستقراء ضروريان للفكر العلمي لأن كلا من اليمين والقدم اليسرى كلاهما ضروريان للمشي."

إن الدراسات التجريبية التي تتم عن طريق الطريقة الإحصائية أو الاستقرائية دون فرضية نظرية لتكون بمثابة دليل لاختيار البيانات غير مجدية. كما أن اشتقاق التعميمات الاقتصادية من خلال نهج المنطق الاستنتاجي دون اختبارها تجريبيا من خلال الطريقة الاستقرائية هو أيضا غير مناسب تماما.

كما توضح الدراسات التجريبية التي أُجريت في النهج الاستقرائي حقائق أو ظواهر اقتصادية مهمة تتطلب تفسيرًا تحليليًا من خلال المنطق الاستنتاجي. على سبيل المثال. أدت دراسات إدارة المزارع في الهند في منتصف الخمسينات إلى اكتشاف حقيقة أن الإنتاج لكل فدان في المزارع الصغيرة الحجم أعلى من ذلك في المزارع الكبيرة.

هذا أدى إلى التفسيرات النظرية المختلفة للظاهرة التي لوحظت في الدراسات التجريبية. من ناحية أخرى ، يتم أولاً تطوير نظرية أو فرضية من خلال منطق استنتاجي من بعض الافتراضات ، ثم يتم اختبار التنبؤات القائمة على الفرضية من خلال طريقة استقرائية أو احصائية. إذا ثبت أن التنبؤات ثابتة مع الحقائق ، فإن الفرضية أو النظرية تثبت ، وإذا تبين أن تنبؤات النظرية لا تتسق مع الحقائق ، فإنها مرفوضة.

ثامنا – التحليل الاقتصادي :

1 – مفهوم التحليل الاقتصادي[17]

التحليل الاقتصادي هو منهج علمي للبحث وأسلوب منطقي للدراسة الاقتصادية، من خلاله يمكن تفسير العوامل المؤثرة في سلوك الظواهر الاقتصادية، ويمّدنا بالأدوات المنطقية المختلفة التي يتّم استخدامها لاستنتاج النظريات الاقتصادية المختلفة، فإن كانت النظرية تمثل الخلاصة فإن التحليل يمثل منهاج البحث.

2 – أهداف التحليل الإقتصادي

يتركّز التحليل الاقتصادي حول مشكلة عامة هي كيف يتّم توزيع الموارد المالية والبشرية، وكيف يتّم تحقيق التناسق بين الخطوات اللاّزمة لهذا التوزيع وذلك بغرض إشباع حاجات الأفراد، ولهذا تتمثّل أهداف التحليل الاقتصادي في:

[17] https://www.tadwiina.com

- نتيجة لتزايد حاجات الأفراد وتنّوعها وفي ظل الندرة النسبية للموارد، أصبح أحد الأهداف الأساسية للتحليل الاقتصادي هو ايضاح كيف تعمل المؤسسات الاقتصادية في توزيع موارد المجتمع، وكيف يتّم التنسيق في توزيع هذه الموارد حتى يمكن إشباع حاجات الأفراد.
- يهدف التحليل الاقتصادي إلى تقييم الكفاءة التي تعمل بها المشروعات الاقتصادية من أجل توزيع الموارد وتنسيق هذا التوزيع وذلك بغرض إشباع رغبات المستهلكين. حيث أّن الرفاهية الاقتصادية تكون بعد تحقيق أفراد المجتمع لأكبر اشباع ممكن وذلك عن طريق استخدام الموارد أحسن استخدام، وتوزيعها على الاستعمالات المختلفة.
- المساعدة في رسم السياسة العاّمة، حيث أّن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على إيضاح كيف يعمل النظام الاقتصادي بل يوضح كيف يعمل بنجاح.

3 – أنواع التحليل الاقتصادي

يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي وفق عّدة معايير تتمثّل في:

إقرأ أيضا: مفهوم العولمة الثقافية، مظاهرها وآثارها

- **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الحجم** :وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

1. **التحليل الجزئي** :ويسمى أيضا بالتحليل الوحدوي، وهو التحليل الذي يقوم على أساس دراسة الوحدات الاقتصادية الصغيرة التي تمثل النشاط الاقتصادي، أي الدراسة في هذه الحالة قائمة على أساس دراسة الوحدات الصغيرة مثل سلوك المستهلك والمؤسسة.
2. **التحليل التجميعي أو الكلي** :وهو التحليل القائم على أساس دراسة الاقتصاد الوطني في مجموعة أي النظر إلى المجتمع ككل، حيث تتّم دراسة الدخل الوطني أو الإنتاج الوطني للمجتمع ودراسة العناصر المكونة لهذا الدخل. ومن أمثلة الدراسات التجميعية أو الكلية دراسة مشكلة البطالة، دراسة الاستهلاك، والاستثمار، والادخار على المجتمع ككل.

- **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الشمولية** :وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

1. **التحليل الجزئي** :وهو يقوم على أساس تحليل ظاهرة معّينة مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه.
2. **التحليل الشامل** :وهو التحليل القائم على أساس دراسة جميع العوامل التي تتغّير في وقت واحد، ويعتمد هذا النوع من التحليل على المعادلات الرياضية.

- **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الزمن** :وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

1. **التحليل الساكن** :وهو التحليل الذي لا يكون لعامل الوقت أي أثر في الدراسة، فهو التحليل القائم على أساس الدراسة في لحظة معينة. فعند دراسة أثر السعر على الكمية المطلوبة فإّننا لا نأخذ في اعتبارنا سوى أثر السعر في لحظة معّينة ولا نهتم بالسعر في الماضي أو في المستقبل.
2. **التحليل الساكن المقارن** :هو الذي يتناول دراسة حالة التوازن والانتقال إلى حالة توازن أخرى دون أن يتعرض إلى العوامل التي تؤثر في الظواهر الاقتصادية خلال فترة الانتقال من حالة التوازن الأولى إلى حالة التوازن الثانية.
3. **التحليل الحركي أو الديناميكي** :وهو عكس التحليل الساكن، أي هو التحليل الذي يأخذ في اعتباره عامل الزمن.

- **أنواع التحليل الاقتصادي حسب معيار الغرض المقصود من التحليل** :وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التحليل الاقتصادي إلى:

1. **التحليل القائم على أساس النظرية الوضعية** :وهذا النوع من التحليل ينظر إلى الظواهر الاقتصادية كما هي في الواقع. وهذا النوع من التحليل يعّبر عّما يجب فعله للتأثير في هذه الظواهر على أساس المبادئ والقواعد والأصول الاقتصادية وذلك بغض النظر عّما إذا كانت الأهداف مقبولة اجتماعيا أو غير مقبولة.
2. **التحليل القائم على أساس معيار يهتم بتقييم الكيفية التي يعمل بها النظام الاقتصادي ومقارنته بمعايير معينة** :وهنا يظهر الجدل القائم فيما إذا كان التحليل الاقتصادي يتضمن اقتراح السياسات الاقتصادية، فهناك وجهة نظر ترى أّن اقتراح السياسة لا يعتبر جزءا من التحليل الاقتصادي العلمي، ذلك لأّن مثل هذه الاقتراحات لا بّد وأن تكون قائمة على أساس الحكم القيمي، أّما وجهة النظر الأخرى فترى أّن الاقتصاديين لهم خبرة في التحليل الاقتصادي مّما يجعلهم في مركز مناسب لاقتراح السياسات، وهذا ما نجده في الواقع عموما حيث نجد الاقتصاديين دائما يقّدمون مقترحات لمواجهة مشكلة اقتصادية معّينة.

4 – أدوات التحليل الاقتصادي

إذا كان هدف النظرية الاقتصادية (علم الاقتصاد) هو وضع القوانين الاقتصادية التي ترشدنا لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فإّن هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمّكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة، ويعتمد التحليل الاقتصادي عموما على أربع أدوات رئيسية يمكن اختصارها كما يلي:

أ– الأداة الوصفية اللفظية:

لقد شاع استخدام أدوات التحليل الوصفية اللفظية في النظرية الاقتصادية عندما كانت العلاقات الاقتصادية بسيطة غير معقدة، حيث تعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنطق اللفظي.

وأسلوب التحليل اللفظي له مزايا عديدة، فهو أكثر قبولا لكثير من الدارسين خاصة من لا يفضلون التحليل الرياضي، كما أّن هذا الأسلوب يمكن أن يؤّدي نفس مهمة التحليل الرياضي وبنفس الكفاءة ولكن ذلك في حالة النماذج الأولية التي لا تحتوي على العديد من المتغيرات. ولكن استخدام هذا الأسلوب يصبح أكثر صعوبة وتعقيدا عند محاولة تفسير

النماذج التي تحتوي على عدد أكبر من المتغيرات، وقد يصبح عديم الفائدة تماما في النماذج الأكثر شمولا.

ولهذا يمكن القول على أّن هذه الأداة غير دقيقة بالقدر الكافي للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية.

ب –الأداة الرقمية:

وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على التحليل الإحصائي باستخدام الأرقام ودلالتها، فعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن قانون الطلب أي العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى من خلال جدول الطلب، وهو جدول يعّبر بالأرقام عن وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

ج –الأداة الهندسية البيانية:

وتعتمد هذه الأداة على الأشكال والرسومات البيانية للتعبير عن العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية. كأن يعّبر عن جدول الطلب باستخدام ما يسّمى منحنى الطلب وذلك لإيضاح العلاقة العكسية بين السعر والكمية.

ويلاحظ أّن التحليل البياني له قوة جذب خاصة في أّنه يمثل عرض تصويري للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويجد الكثير استحسانا للعلاقة بين متغيرين عند عرضها في رسم بياني عنه في صورة معادلة جبرية، لكن ما يأخذ على التحليل البياني هي عدم قدرته على تصوير الحالات التي تزيد عدد المتغيرات فيها عن ثلاثة.

د –الأداة الرياضية القياسية:

وهنا يستخدم المنطق الرياضي في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد شاع استخدام هذه الأداة في التحليلات الاقتصادية الحديثة وأصبحت تمثل فرعين من فروع علم الاقتصاد هما الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي. وهكذا تتطور التعبيرات الرياضية والقياسية للنظرية الاقتصادية حتى نصل إلى تكوين النماذج الاقتصادية بكل أبعادها فيما يسمى بالاقتصاد القياسي.

ومن مزايا الأسلوب الرياضي، أّنه يدّ عم التحليل بالمنطق والدقة ويمّكن من عمل التعميمات خاصة في المراحل التحليلية المتقدمة والتي تتناول النماذج ذات المتغيرات الكثيرة حيث تزداد العلاقات بينها تشابكا وتعقيدا.

وهكذا يلاحظ تعّدد الأدوات المستخدمة في إيضاح النظرية الاقتصادية المكونة لعلم الاقتصاد والمهم أن نشير إلى أّنه لا يوجد تعارض بين تلك الأدوات بل يوجد تكامل، وتشترك جميعا في تعميق فهم واستيعاب النظرية الاقتصادية.

المحور الثاني – تطور الفكر الاقتصادي

أولا – مفهوم الفكر الاقتصاديّ:

الفكر الاقتصاديّ – Economic Thought :هو مجموعة من الدراسات التي تتابع الخطوات البشريّة المُستخدمة في البحث عن القوانين الاقتصاديّة واكتشافها؛ عن طريق دراسة أبحاث وآراء العُلماء حول ظواهر الاقتصاد الماديّة، منذ العصر البدائيّ مروراً في العصرين الإغريقيّ والرومانيّ ووصولاً إلى كلٍّ من العصر الأوروبيّ والعصر الحديث؛ حيث شكّلت كافة هذه العصور الأُسس والدراسات التي أدّت إلى تأسيس وظهور علم الاقتصاد.

ثانيا – تطور الفكر الاقتصاديّ:

لا يُمكن فهم وإدراك علم الاقتصاد وطبيعته دون التعرف على التاريخ الخاص به، كما لم يكن تاريخ الفكر الاقتصاديّ مجالاً فكريّاً مُنتشراً بين الكثير من الناس، فاعتمد انتشاره على ظهور العديد من الكُتب والمُؤلفات العلميّة الاقتصاديّة التي قدمت فوائداً للباحثين الاقتصاديين، ولكن افترضت مجموعة من هذه المُؤلفات أنّ الفكر الاقتصاديّ يمتلك حياةً خاصة به، أمّا الحقيقيّة العامة تُشير إلى أن كافة أفكار الاقتصاد مرتبطة مع الإنتاج المكانيّ والزمانيّ لها، ولا يمكن اعتبارها تمتلك حياةً خاصة بها ومُنفصلةً عن الواقع؛ أيّ عن الحياة العاديّة المرتبطة مع العالم الذي تهتمّ هذه الأفكار بتفسيره، ومثلما يشهد العالم تطوراً كذلك يتطور الفكرُ الاقتصاديّ حتى يتمكن من المحافظة على أهميته، فاعتمد تطوره على تأثره بالأفكار الناتجة عن المدارس الاقتصاديّة؛ لذلك من الممكن تلخيص هذا التطور وفقاً للآتي:

الفكر الاقتصاديّ البدائيّ وُلِدَ الفكر الاقتصاديّ البدائيّ بالتزامن مع ظهور الحضارات القديمة الأولى، مثل الهنديّة والإغريقيّة والرومانيّة والصينيّة حتى الوصول إلى الحضارة العربيّة، وظهر العديد من الفلاسفة والمُفكّرين المُنتمين إلى هذه الحضارات، مثل أرسطو في الحضارة الإغريقيّة، وابن خلدون في الحضارة العربيّة، ويرى الكاتب شومبيتير أنّ باحثي وعُلماء الاقتصاد الذين ظهروا في الفترة الزمنيّة الواقعة بين القرن الرابع عشر والقرن السابع عشر للميلاد هم الذين ساهموا في تأسيس قواعد علم الاقتصاد، كما شكّلت نظريات العالم والمُفكّر العربيّ ابن خلدون نوعاً من أنواع الريادة الاقتصاديّة؛ حيث لم تكن الكثير من نظرياته حول علم الاقتصاد معروفةً في أوروبا بشكلٍ كبير، ومن ثمّ حرصت كلّ من المدرستين الطبيعيّة والتجاريّة على إضافة عدّة مفاهيم ومُصطلحات اقتصاديّة؛ ممّا أدّى إلى ظهور الاقتصاد القوميّ والرأسماليّ في أوروبا.

الفكر الاقتصاديّ الكلاسيكيّ: ساهم نشر العالِم والمُفكّر والفيلسوف الاقتصاديّ آدم سميث لكتابه "ثروة الأُمم" في تعزيز انطلاق علم الاقتصاد كواحدٍ من العلوم؛ حيث حرص هذا الكتاب على تحديد العوامل الإنتاجيّة والمُتمثّلة في رؤوس الأموال، والأيدي العاملة، والأراضيّ، وأشار إلى أنّ هذه العوامل الرئيسيّة تُعدّ أساس الثروة الخاصة بالأُمم، كما يرى سميث أنّ نظام الاقتصاد المثاليّ هو المعروف باسم نظام السوق ذاتي التنظيم؛ لأنّه يحرص على توفير كافة حاجات الأفراد بشكلٍ تلقائيّ، ووصف السوق بأنّه يُساهم في تشجيع الأفراد على العمل لتحقيق حاجاتهم؛ ممّا يؤدي إلى الوصول لأفضل منفعة للمُجتمع.

الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ: يعود ظهور مرحلة الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ إلى أفكار الفيلسوف والمُفكّر ماركس؛ حيث اهتمّ بعدم وجود أي مُلكيّة فرديّة للأملاك والعناصر الإنتاجيّة؛ عن طريق سعي طبقة العُمال إلى الثورة على طبقة المالكين والمُسيطرين على عوامل الإنتاج، وأُطلِق على الدولة التي ستُؤسَّس بالاعتماد على أفكار ماركس والثورة العُماليّة اسم دولة البروليتاريا الديكتاتوريّة؛ حيث يهتمّ اقتصادها ومُجتمعها بضرورة تحقيق العدل والمساواة بين الأفراد في الموارد الاقتصاديّة، وشجّع ذلك على إنشاء الفكر الشيوعيّ.

مع مرور الوقت شهِدَ الفكر الاقتصاديّ الماركسيّ والماركسيّة بشكلٍ عام تراجعاً ملحوظاً في كافة جوانبها؛ حيث أصبح الفكر الماركسيّ منسيّاً نتيجةً للجهل فيه والانقلابات التي حدثت في مطلع الستينات من القرن العشرين للميلاد، فقد شهدت الماركسيّة انقلاباً كان من أهمّ نتائجه سقوط الاتّحاد السوفيتيّ.

الفكر الاقتصاديّ الكينزيّ: اعتمد تأسيس الفكر الاقتصاديّ الكينزيّ على نظرية المُفكّر وعالم الاقتصاد جون كينز؛ حيث اهتمّ بدراسة كلٍّ من قطاعي الاقتصاد العام والخاص، والمعروفان اقتصاديّاً باسم الاقتصاد المُختلط، واختلفت أفكار كينز الاقتصاديّة عن أفكار اقتصاد السوق الحُرّ؛ حيث شجّع على تدخل الدول بمجموعةٍ من المجالات الاقتصاديّة، ويرى من خلال نظريته أنّ كافة الاتّجاهات الخاصة بالاقتصاد الكُليّ تُساهم في تحديد السلوك الفرديّ ضمن الاقتصاد الجُزئيّ، ويتّفق ذلك مع آراء مُفكّري الاقتصاد الكلاسيكيّ حول تأثير الطلب على السّلع، وتميّزه بدورٍ مُهمٍ في حالات الركود الاقتصاديّة؛ إذ يُعتقد أن الحكومات تعتمد على الطلب الكُليّ في مُحاربة الكساد والبطالة.

انتشر اعتقاد أثناء مرحلة ظهور الكساد الكبير أشار إلى عدم ميل الاقتصاد للتوظيف الكُلي الطبيعيّ وفقاً لمبدأ الاقتصاديين الكلاسيكيين والمُعروف باسم اليدّ الخفيّة، كما أنّ النظرية الحديثة للتوظيف لم تتّفق مع النظرية الكلاسيكيّة، فترى النظرية الحديثة أنّ الاقتصاد الرأسماليّ لا يضمن توظيفاً كُليّاً، وقد يسعى الاقتصاد الوطنيّ إلى تحقيق التوازن في ناتجه بالتزامن مع وجود التضخم والبطالة؛ لذلك تُعدّ حالة التوظيف الكُليّة وفقاً للفكر الاقتصاديّ الكينزيّ حالةً غير دائمة.

ثالثا – أهمية دراسة الفكر الاقتصادي: ارتبطت أهمية دراسة الفكر الاقتصاديّ وتاريخه مع نوعية وطبيعة آراء المُفكّرين الاقتصاديين؛ ممّا أدّى لانقسامهم إلى عدّة مجموعات، فترى مجموعة منهم ألّا حاجة للاهتمام بدراسة الفكر الاقتصاديّ وتاريخه؛ لأنّه يحتوي على العديد من الأخطاء، بينما ترى مجموعة أُخرى أنّه لا يُمكن فهم علم الاقتصاد إلّا من خلال دراسة تاريخه؛ لذلك من الممكن تلخيص أهمية دراسة الفكر الاقتصاديّ وفقاً للآتي:

التعرف على طبيعة ارتباط الأفكار الاقتصاديّة مع العصور القديمة. فهم أُسس نشأة وأصول علم الاقتصاد.

معرفة دور الفكر الاقتصاديّ في بناء وإعداد الأنظمة السياسيّة والاقتصاديّة للدول. القُدرة على المُقارنة بين الأفكار الاقتصاديّة المُتنوعة؛ ممّا يُساهم في الوصول إلى أحكامٍ متوازنة.

المحور الثالث – المشكلة الاقتصادية:

تَهتمّ المُشكلة الاقتصاديّة بدِراسة العَلاقة بين المَوارد الاقتصاديّة من جهة، والمجتمع والأفراد من جهة أخرى، وتَرتبط هذه المُشكلة مع الحاجات الإنسانيّة مثل الحاجة للماء، والطعام، والمأوى، وغيرها من الحاجات

الأساسيّة الأخرى التي تُساهم باستمرار الحياة؛ ممّا يدفع الناس إلى السعي للبحثِ عن الوسائل والمصادر المناسبة لإشباع حاجاتهم، فيكتشفون أنّ هذه الحاجات أكثر من قدرتهم على إشباعها ضمن الموارد الاقتصاديّة المتاحة، فينتج عن ذلك ظهور المشكلة الاقتصاديّة.

المشكلة الاقتصاديَّة هي عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشريَّة من السِّلع والخدمات في ظلِّ ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج و يُطلق عليها أيضاً اسم مشكلة النُدرة وتُعرَّف بأنّها عبارةٌ عن مشكلةٍ تواجه المجتمعات البشريّة، وترتبط بالاهتمام في قلّة الموارد الاقتصاديّة من أجل تخصيصها لتوفير أغلب الخدمات والسلع داخل القطاع الاقتصاديّ.

كما تعرف على أنَّها "محدوديَّة الموارد، وكثرة الحاجات، الَّتي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويَّات، وَمِنْ ثَمَّ التَّضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معيَّن بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعدِّدة، والمتنوِّعة، والمتجدِّدة عبر الزَّمن.

فالمشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل ببساطة في النُّدرة النِّسبيَّة للموارد الاقتصاديَّة المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كلِّ دولة اذا ما قورنت بالحاجات الإنسانيَّة المتعدِّدة، والمتجدِّدة باستمرار. فالمشكلة الاقتصاديَّة تنشأ من هذه العناصر – محدوديَّة الموارد، وعدم محدوديَّة الحاجات(، وهذه الأركان يكاد يتَّفق عليها علماء الاقتصاد الرَّأسماليّ ، ويرى الاقتصاد الإسلاميُّ أنَّ السَّبب الرَّئيسيَّ للمشكلة الاقتصاديَّة هو الإنسان، وليس بخل الطَّبيعة، وندرة الموارد.

أولا – تعريف المشكلة الاقتصادية وخصائصها:

تتمثل المشكلة الاقتصادية فيما يمكن أن يعبر عنه بعدم التناسب والتوازن بين الموارد المحدودة والحاجات المتعددة والذي ينعكس في صورة ندرة الموارد وصلاحيتها لاستخدامات متعددة بالنسبة لحاجات الإنسانية التي تتعدد وتتفاوت في أهميتها النسبية

. واستناداً إلى ذلك يمكن الوقوف على بعض المعطيات والمفاهيم التي يفترضها التعريف المذكور:[18]

– أن الحاجات متعددة وبالتالي تتعدد وسائل اشباعها

– أن الحاجات الانسانية تتفاوت في الأهمية النسبية بالنسبة للأفراد.

– أن غالبية وسائل اشباع الحاجات غير متوافرة في صورة مباشرة.

– أن الموارد اللازمة للحصول على هذه الوسائل نادرة.

– أن الموارد لها استعمالات بديلة ومتعددة.

– أن الانسان يسعى إلى تعظيم اشباع حاجاته من خلال محاولة الحصول على أقصى اشباع ممكن من خلال أقل قدر من الموارد.

ثانيا – خصائص المشكلة الاقتصادية :

[18] أساسيَّات **علم الاقتصاد**، محمود يونس، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندرية، 1985م، ص 39.

تتميّز المُشكلة الاقتصاديّة بصفتها أساساً من أُسس علم الاقتصاد بمجموعةٍ من الخصائص، وهي: **العموميّة:** هي طبيعة المشكلة الاقتصاديّة التي تتصف بأنّها مشكلة مكانيّة وزمانيّة؛ أي موجودة قديماً وحديثاً وتمتدّ في كافة الأماكن، ولا يختص فيها مكان واحد فقط.

الديمومة: أي إنّها مُشكلة أبديّة ودائمة تظهر في كافّة الأزمنة والعصور؛ فالإنسانُ منذُ القِدم يُواجه مشكلة اقتصاديّة تُعاني منها المُجتمعات الحديثة، وستواجهها المُجتمعات الأحدث في المُستقبل.

النُدرة النسبيّة: هي نقص أو عدم كِفاية المعروض من الموارد

كما يمكن تلخيص الخصائص فيما يلي[19]:

1 – ان المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة:

تعني العمومية أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديما وحديثا وتعني أخيرا أنها ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون أخر كما لا يفتقر إليها مكان دون آخر.

2 – إن المشكلة الاقتصادية مشكلة أبدية دائمة:

وهو ما يتفق مع تفسير العمومية بأنها تنطبق على كل العصور والأزمنة وبيان ذلك أن الإنسان منذ خلقه الله تعالى وما ينتج عن ذلك من مجتمعات تواجه وستواجه مستقبلا هذ ه المشكلة طالما تنوعت حاجاته وتطورت وتجددت.

3 – أن المشكلة الاقتصادية مشكلة اختيار وتخصيص:

تظهر هذه الخاصية بسبب محدودة الموارد وعدم محدودية الحاجات بحيث تظل دائما الحاجات أكثر من الموارد وهو ما يترتب عليه وجوب تضحية الفرد أو المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الأخرى والأكثر أهمية وعملية التضحية هذه تستوجب المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب أولويتها بالنسبه له وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن بعد ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لإشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها.

ثالثا – الحاجات الانسانية المتعددة و اللانهائية:

1 – مفهوم الحاجات الإنسانية المتعددة :

يظهر من هذا العنوان أن عباراته تدل على شقين الأول يتعلق بالحاجات الإنسانية والثاني يتعلق بكون هذه الحاجات متعددة وهو ما سنقوم بالقاء الضوء عليه.

بالنسبة للحاجات الإنسانية فالمقصود بها الحاجات المادية المتمثلة في الرغبات التي يرغب ويوجد جمهور المستهلكين الحصول عليها ويستخدم مختلف السلع والخدمات لإشباع هذه الرغبات.

ويظهر لنا هذا التعريف تقسيما للحاجات الإنسانية بحيث نجد حاجات ضرورية وحاجات غير ضرورية أو كمالية وقد تم التعبير عن الحاجات الضرورية من خلال التعريف بإظهار الرغبة في الحصول على الوسائل

[19] أحمد سحنون دباس، **المشكلة الاقتصاديَّة بين التَّوصيف والحل، من منظور اقتصاديّ إسلاميّ**،الأردن ، 2008 ص8.

الكفيلة يتوقى الاحساسات المؤلمة أو يوضع حد لها أما الحاجات غير الضرورية أو الكمالية فهي التي اشارت اليها العبارة القائلة وكذلك بإحداث احسسات ممتعة أو بزيادتها

وزيادة في ايضاح ذلك نجد أن بالنسبة إلى الحاجة إلى الطعام مثلا فإن اشباعها من خلال الغذاء يقي الإنسان ألم الجوع وكذلك الحاجة الى الشراب فإنها تكون مقترنة بالم وعذاب يتم التخلص منه بتناول المشروبات وهو ما ينطبق ايضا بخصوص الحاجة إلى المسكن إذ أن اشباعها من خلال توفير السكن يقي الإنسان آلم التعرض لحرارة الشمس الشديدة في الصيف او للبرد القارس في الشتاء وهي صورة للآلم المادي كذلك فإن المسكن يقي الإنسان من الألم المعنوي المتمثل في عدم احساسه بستر عورته عن أعين الناس . . . . الخ.

- بالنسبة لكون الحاجات الإنسانية متعددة فإن التعدد هنا يشير إلى أكثر من معنى :
- يشير التعدد إلى القيمة العددية لمطالب الأفراد أي عدد الحاجات التي يشعر بها الشخص بحيث نجد أن الحاجات إلى الطعام مطلب وأن الحاجة إلى الشراب مطلب ثان والحاجة إلى الملبس مطلب ثالث وهكذا.
- يشير التعدد أيضا إلى تنوع هذه المطالب واختلافها باختلاف الزمان والمكان.

وتفسير ذلك نجد أنه مثلا بخصوص الحاجة إلى الطعام فإنها تتعدد وتتنوع بتنوع أنواع الطعام فنجد مثلا الخضروات والفواكه واللحوم ... الخم وعندما ننظر إلى الحاجة إلى الملبس نجدها تتنوع بين حاجة إلى لباس شتوي وآخر صيفي وملبس يناسب الخروج وآخر يناسب المكوث في المنزل .. الخ.

- يشير التعدد ايضا إلى تجدد الحاجات وزيادتها باستمرار مع مرور الوقت بحيث نجد أن الحاجة كلما تم اشباعها عادت بعد فترة إلى الظهور ثانية.

2 – العوامل المؤثرة في الحاجات :

تحتمل كلمة التأثير أن يكون بالإيجاب كما قد يكون بالسلب وعليه نجد أن هناك من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الحاجات وأن هناك منها ما يؤدي إلى الحد من الحاجات فنجد مثلا أن عنصر الزمن من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الحاجات من زاويتين[20] :

الزاوية الأولى : مرور الوقت من شأنه في العادة أن تزيد المعرفة وتزيد تبعا لذلك معدلات التنمية الاقتصادية وما يصاحب ذلك من زيادة في معدلات الدخول وزيادة وتقدم في وسائل الاتصالات والمواصلات وهو ما يساهم في نقل السلوكيات من مجتمع إلى أخر بفعل التقليد والمحاكاة كل هذا من شأنه استمرار تزايد الحاجات الإنسانية.

الزاوية الثانية : أن مرور الوقت من شأنه أن يؤدي إلى تجدد الحاجات بعد سبق إشباعها مثل الحاجة إلى الطعام أو الشراب مثلا فإنه بعد إشباع كل منها ما تلبث أن تعود بعد فكرة بسبب الشعور بالجوع أو العطش من جديد .. وهكذا.

رابعا – ندرة الموارد الاقتصادية :

[20] رابط الموضوع: https://www.alukah.net/sharia/0/106072/#ixzz6vySTvGnM

1 – تعريف الموارد الاقتصادية :

أن مفهوم الموارد قد ينصرف إلى التعبير عن الموارد الطبيعية كما قد ينصرف إلى التعبير عن الموارد الاقتصادية غير انه يوجد اختلاف أساسي بين النوعين ذلك لأن المورد يكون طبيعيا عندما لم تتدخل يد البشر في تكوينه إذ هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى وهو ما يظهر من خلال موارد الأرض والغابات الطبيعية والمصائد والمياه بأنواعها والموارد الموجودة في باطن الأرض.

يمكن تعريف الموارد بأنها كل ما يصلح ويلزم لإشباع الحاجات الإنسانية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

2 – تقسيمات الموارداالاقتصادية :

يمكن تقسيم الموارد تقسيمات عدة وذلك بحسب النظرة التي ينظر إلى الموارد من خلالها وذلك كما يلي :

بالنظر إلى أماكن وجودها نجد أن الموارد تنقسم إلى[21] :

– **موارد موجودة في كل مكان :** إن المورد يوجد في كل مكان وينطبق ذلك على الأكسجين في الهواء والرمال في الصحراء.

– **موارد موجودة في أماكن عديدة :** هذه الانواع من الموارد أقل وجودها من المورد السابق بحيث نجد أنها اقل وفرة ولا توجد في كل مكان وإن كانت توجد في أماكن عديدة ويلاحظ أنها لا توجد في نفس الأماكن بنفس المقدار بل تتفاوت بحيث توجد في اماكن بوفرة وبندر وجودها في اماكن أخرى وهذا يبرر سبب اختلاف اثمانها من مكان إلى مكان آخر لما يقضي به قانون العرض بخصوص العلاقة بين الكمية والثمن بحيث يرتفع الثمن حيث يندر أو يقل وجود العنصر في حين ينخفض الثمن يوجد العنصر بوفرة.

– **مورد موجود في أمكان قليلة :** وينطبق على ذلك بصفة اساسية على كثير من المعادن.

– **موارد موجودة أو مركزة في مكان واحد :** وهو ما ينطبق كذلك بصفة رئيسية في انواع المعادن مثل النيكل

بالنظر إلى الموارد من حيث عمرها وديمومتها نجدها تنقسم إلى :

– **موارد متجددة :** يقصد بذلك ان المورد قابل للدوام في وجوده بسبب قدرته على التجدد للمحافظة على نوعه وأن هذا المورد متجدد بطبيعته بمعنى أنه يزيد زيادة طبيعية ويحتاج فقط لمجرد تنظيم استخدامه حتى يستمر وجوده ويستمر الانتفاع به.

ومن الموارد التي تزيد زيادة طبيعة النباتات والحيوانات إذ أن الغابات وما فيها من أشجار تزيد بمعدلات طبيعية حيث تنمو الشجرة ثم تثمر وتخرج البذور وتسقط في الأرض فتنمو شجرة من جديد أو يجني الإنسان الثمار والبذور ويقوم بزراعتها من جديد.

– **موارد فانية :** المقصود هنا هو الموارد الفانية أو القابلة للفناء بطبيعتها بمعنى أن هذه الموارد تكون موجودة في الطبيعة بكميات معينة إلا أنها تقل باستمرار السحب منها وهو ما ينطبق على المستخرجات من باطن

[21] معتز عبد الله مسالمة، مشروع تخرج لمرحلة الماجيستير، قسم **الاقتصاد والمصارف الإسلاميَّة**، جامعة اليرموك، الأردن، ص22.

الأرض مثل البترول وغيره من المعادن المختلفة.

بالنظر إلى الموارد من حيث مظهرها نجدها تنقسم إلى :

– **موارد ملموسة :** ينطبق ذلك على الموارد ذات الوجود المادي الملموس وهذا الوصف ينطبق على غالبية الموارد التي تتبادر إلى الذهن عندما نذكر كلمة الموارد مثل الأراضي والمباني والغابات والمعادن والحيوانات الخ والتي يمكن التعبير عنها إذا جاز التعبير بالموارد التقليدية.

– **موارد غير ملموسة :** ينطبق هذا النوع من الموارد على كل مصدر من المصادر الذي من شأنه جعل الموارد الملموسة أكثر قدرة على اشباع الحاجات الإنسانية وينطبق ذلك على الإضاءة والتهوية والتدفئة والرعاية الصحية والترفيه فكل هذه العناصر لاشك إذا توافرت جعلت العامل والآله والتربة أكثر قدرة على انتاج السلع والخدمات.

بالنظر إلى الموارد من حيث اصلها نجدها تنقسم إلى :

– **موارد طبيعية :** هي التي تستند في وجودها وتجد مصدرها في الطبيعة سواء كانت ملموسة مثل الثروات المعدنية والغابات أو كانت غير ملموسة مثل الصفات الطبيعية التي يكتسبها مكان ما أو إقليم ما والمتمثلة في درجات الحرارة أو الرطوبة او فترات سطوع الشمس أو موقع إقليم معين بالنسبة لعناصر انتاج معينة .. الخ.

– **موارد بشرية :** يجد هذا النوع مصدره في السكان ويعد من أهم الموارد وأكثرها قيمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتظهر أهمية هذا العنصر عندما تعلم أنه يساهم في الإنتاج بأكثر من شكل.

3 – خصائص الموارد الاقتصادية : [22]

الخاصية الأولى : الموارد الاقتصادية محدودة نادرة :

تعني هذه الخصيصة أن كمية الموارد المتوافرة والموجودة في الطبيعة سواء كانت في صورة مباشرة أم صورة غير مباشرة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية ذلك لأنها لا تكفي إنتاج كافة المنتجات والوسائل اللازمة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية.

وعندما نقول أن هذه الموارد محدودة أو نادرة فإن المقصود هنا هو الندرة النسبية بمعنى ندرة الموارد أو عدم كفايتها بالنسبة للحاجات المتعددة.

ونخلص من كل ذلك إلى الندرة أو الوفرة تكون نسبية وليست الندرة أو الوفرة المطلقة وبمعنى آخر ليس مجرد الوفرة أو الندرة كافيا للحكم على حقيقة الأمور بل ننظر لوفرة المورد أو ندرته بالنسبة للحاجات المطلوب من إشباعها.

وعندما نقول أن الندرة نسبية بالمعنى السابق أي عدم كفاية المورد لإشباع الحاجة فإن هذه الندرة قد تكون صفة ملازمة للمورد باستمرار وقد تكون صفة تلحق بالمورد ويتصف بها مؤقتا لكنها يمكن ان تزول عنه مع الوقت.

أما بخصوص كون الندرة مؤقتة لا تلبث أن تزول مع مرور الوقت فإن ذلك يتحقق إذا كان هناك بعض

[22] إسماعيل عبد الرَّحمن ، **مفاهيم ونظم اقتصاديَّة**، دار وائل، عمان – الأردن ، 2005 ص32.

المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها غير مستغلة أو وجود جزء من قوة العمل في حالة تعطل وبطالة فإنها إذا توافرت الظروف التي تستطيع الدولة معها أن تستصلح الجزء من الارض غير المستغل أو ان تستطيع تشغيل الجزء المتعطل عن العمل..

خلاصة القول أن لعنصر الزمن تأثير على مسالة الندرة خاصة وأن أغلب الموارد لا توجد في الطبيعة في صورة صالحة لان تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة بل تحتاج إلى تحويلها إلى صورة أخرى وهو ما يحتاج إلى فترات زمنية تختلف من حالة إلى أخرى.

الخاصية الثانية : الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات :

تعني هذه الخاصية أن المورد الواحد يمكن ان يستخدم في انتاج اكثر من سلعة وعليه يستطيع المورد الواحد اشباع اكثر من حاجة . وبيان ذلك هو أن عنصر العمل مثلا وهو أحد الموارد مورد بشري يمكن أن يساهم مع عناصر اخرى وفي انتاج سلعة زراعية إذا شارك في الإنتاج الزراعي كذلك يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في انتاج سلعة صناعية كما يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في انتاج خدمة النقل أو العلاج أو التعليم .. الخ.

الخاصية الثالثة – قابلية المورد للإحلال محل بعضها :

يمكن لأي مورد أن يحل في استخدامه محل مورد أخر في انتاج نفس السلعة وأن وجب التنبيه إلى أن الإحلال يكون نسبيا وليس مطلقا وغالبا ما لا يكون كاملا . وبيان ذلك أنه لو أن لدينا قطعة أرض زراعية ويتم زراعتها بمحصول زراعي مثل القمح فإنه يمكن باستخدام نفس المساحة من الأرض الإنتاج نفس الكمية من المحصول باستخدام نسبة معينة من عنصر العمل ونسبة معينة من راس المال أو باستخدام نسبة مغايرة من العمل أكثر أو أقل من النسبة السابقة ونسبة مغايرة من رأس المال أكثر أو أقل من النسبة السابقة.

الخاصية الرابعة : التخصيص والاختيار :

تعرضنا بالبيان فيما سبق لعنصرين من عناصر المشكلة الاقتصادية فتحدثنا عن الحاجات الإنسانية المتعددة كما تحدثنا عن الموارد المحدودة وتكون بذلك قد وصلنا إلى الحديث عن العنصر الثالث الذي يجد أصلا له في العنصرين السابقين إلا وهو الاختيار من بين الحاجات المتعددة والتخصيص من بين الموارد المحدودة ذلك لأنه نظراً لتعدد الحاجات الإنسانية ولانهائيتها وعدم إمكان إشباعها جميعا حتى ولو أمكن إشباع الكثير منها فإنه لن يتم في وقت قصير لذا لزم أن يقوم الفرد بترتيب هذه الحاجات بحسب أهميتها بالنظر إلى أي منها أولى بالإشباع دون الآخر أو قبله وعليه تظهر أمام الفرد مشكلة الاختيار التي تجد اصلها في مشكلة تعدد الحاجات الإنسانية ولا نهائيتها.

يدلنا ما سبق على أن الاختيار والتخصيص هما حلقة الوصل بين الحاجات والموارد وذلك أن اتخاذ القرار بشان الاختيار والتخصيص ينطوي ي الواقع على نوعين من القرارات.

فهو يشتمل أولاً : على قرار بشأن تحديد الحاجات التي استقر الرأي على إشباعها أولاً.

ويشمل ثانياً: على قرار بشأن تحديد الأنواع والكميات من الموارد التي ستستخدم في تحقيق هذا الغرض

نجد أن مشكلة الاختيار ترتبط أيضا بمحدودية الموارد ويتضح ذلك إذا علمنا أن مشكلة الاختيار يمكن أن تنتفي في حالتين :

أولاً : عندما تنتفي مشكلة الندرة وذلك عندما تكون الكميات الموجودة من المورد من الوفرة بحيث تستطيع اشباع كافة الحاجات المطلوبة منها اشباعها.

وتنتفي مشكلة الاختيار والتخصيص ثانيا عندما لا يصح المورد الواحد إلا لإشباع حاجة واحدة دون غيرها أو بمعنى آخر عندما يكون المورد نوعيا أي له استخدام واحد فقط ففي مثل هذه الحالة تنتفي فرصة الاختيار بين الحاجات طالما أن المورد لا يصلح إلا لإشباع حاجة معينة.

وكما راينا تاثيرا لعنصر الزمن على كل من الحاجات المتعددة والموارد المحدودة فإنه يؤثر ايضا بخصوص العنصر الذي نحن بصدده إذ قد يساهم عنصر الزمن في تعميق مشكلة التخصيص ذلك لأنه ربما يصلح مورد ما لإشباع حاجة معينة في وقت معين إلا أنه مع مرور الوقت يمكن أن يتم تهيئة هذا المورد حتى يصلح لإشباع حاجة أخرى.

ويتضح من ذلك أن هذا الشخص كان يستطيع فقط أن يعمل في مجال واحد ومن ثم يساهم في إشباع نوعية معينة من الحاجات ومن ثم فلا حاجة إلى المقارنة بين تخصيصه لإنتاج سلعة زراعية أم إنتاج غيرها وبذلك تنتفي مشكلة التخصيص أما وقد تم تدريبه وقد اكتسب بذلك مهارات أخرى فقد أصبح قادرا على إنتاج سلع مختلفة في مجالات مختلفة فتنشا على أثر ذلك الحيرة بشأن هل يتم استخدامه في إشباع حاجات يتم إشباعها من خلال استهلاك سلع زراعية يشارك هو في إنتاجها أم يتم استخدامه في إنتاج بعض السلع الصناعية ليشبع بذلك حاجات ذات طبيعة أخرى وهكذا.

4 – العوامل المؤثرة في الموارد الاقتصادية :

– العوامل ذات التأثير السلبي على الموارد :

نجد مثلا الحروب والكوارث الطبيعية والتلوث البيئي تعمل في اتجاه واحد بان تؤثر سلبا على الموارد تأثير الحروب ، إذا تؤدي الحروب إلى تدمير الموارد بكافة أنواعها في بعض الحالات مما يؤدي إلى حرمان البشرية من الانتفاح بما كان يمكن أن تساهم به هذه الموارد في انتاج سلع وخدمات تشبع حاجات انسانية مختلفة ومتعددة ويتضح معنى هذا القول وبإيجاز شديد عندما نشير ونوجه النظر إلى ما حدث من دمار شامل للموارد المختلفة نتيجة القاء الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما ونجازاكي في اليابان لتنتهي بذلك الحرب العالمية الثانية[23].

– تاثير الكوارث الطبيعية :

كذلك تاتي بعض الكوارث الطبيعية على العديد من الموارد مثلما يحدث في حالات الفيضانات والزلازل والبراكين وما يؤدي إليه ذلك من تأثير على كثير من الموارد مثل قتل الأشخاص ونفوق الحيوانات وتهدم

[23] السَّيِّد مُحَمَّد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندرية، ط1، 2004م، ص30.

المباني وغرق الأراضي.

- تأثير التلوث البيئي :

بجانب ما يحدث من دمار وتأثير على الموارد بسبب الحروب والكوارث الطبيعية نجد التاثير الضار للتلوث البيئي ايا كان مصدره بما يؤدي إليه من وقف أو تعطيل استخدام بعض الموارد أو جعل استخدامها أكثر تكلفة وهو ما يحدث عند تعرض المياه والأراضي والهواء للتلوث وما لذلك من تأثير على العنصر البشري الإنسان.

- العوامل ذات التأثير الإيجابي على الموارد :

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي :

العوامل التي من المفترض أن تؤثر إيجابيا على الموارد منها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ من شأن ترك النشاط الاقتصادي للأفراد يمارسونه بحرية كاملة تحت مظلة قوانينهم التي تبيح لهم فعل كل ما هو من شأنه تعظيم الأرباح التي يحصلون عليها وتحكمهم شريعة يؤمنون بها تقضي لهم بأن الغاية تبرر الوسيلة ففي ظل أوضاع كهذه نجد أن الأفراد يسعون من خلال انشطتهم إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح حتى ولو كان ذلك من خلال الجور على البيئة سواء تعلق الأمر بإهدار بعض الموارد بسبب سوء الاستغلال أو تعلق الأمر بتعريض البيئة وما تحتوي عليه من موارد للتلوث بسبب عدم مراعاة الاشتراطات البيئية عند ممارستهم لأنشتطتهم.

واخيرا تستطيع الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي أن تتغلب عليه نسبيا سواء بطريقة مباشرة عندما تمارس الأنشطة الاقتصادية بنفسها مع مراعاة للبعد البيئي أو بطريقة غير مباشرة من خلال الاشتراطات البيئة التي تطلبها من راغبي انشاء المشروعات عند تقدمهم بطلب بالترخيص لهم لممارسة أنشطتهم.

- العوامل ذات التأثير المزدوج على الموارد :

يوجد بعض العوامل التي تؤثر على الموارد والتي يعمل تأثيرها في الاتجاهين الإيجابي والسلبي على ما سنرى فيما يلي :

- تأثير زيادة السكان :

نجد ان زيادة السكان تؤثر تأثير سلبي على الموارد إذ من شأن زيادة السكان أن يزداد الطلب ويزداد الاستهلاك للموارد وعندما تكون الزيادة السكانية بنسبة كبيرة وعندما يفتقد التخطيط اللازم لهذه المشكلة يتم استهلاك الموارد المتاحة استهلاكا جائزا ولا تراعي القواعد اللازمة لضمان تجدد هذه الموارد كان يتم ذبح صغار المواشي وإناثها وصيد صغار الأسماك.

- تأثير التقدم الصناعي :

من العوامل التي تؤثر في الاتجاهين أيضا التقدم المستمر في الصناعة فقد يساهم التقدم الصناعي في اكتشاف اماكن جديدة تحتوي على كميات كبيرة من الموارد لم تكن متاحة من قبل إذ قد يتم تطوير بعض المعدات التي تعمل في مجال الكشف والتنقيب عن البترول وغيره من المعادن.كذلك عندما يتم استخدام بعض الموارد الصناعية بديلا عن بعض الموارد الطبيعية في بعض الصناعات إذ يمثل ذلك اضافة لما هو موجود كذلك

يساهم التقدم الفني في جعل كمية معينة من مورد معين أكثر قدرة على إشباع بعض الحاجات أكثر من ذي قبل بسبب استخدام طريقة جديدة أو فن جديد من فنون الإنتاج..

كذلك قد يتسبب التقدم الفني في فقدان الانتفاع ببعض الموارد وذلك عندما يتم إهمال بعض الموارد الطبيعية بسبب ارتفاع تكلفة الحصول عليها عند مقارنة ذلك بتكاليف الحصول على كميات مماثلة من الموارد الصناعية والتي تكون تكلفة الحصول عليها أقل وهو ما حدث بالنسبة لبعض الموارد مثل الأقطان والأصواف والمطاط الخ.

نظرة المدارس الاقتصادية إلى المشكلة الاقتصادية و طرق حلها :

إنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تشكل جزءًا من المشكلة الإنسانيَّة العامَّة، إذ الاقتصاد يمثِّل جانبًا من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أنَّ تحديد هويَّة، وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولازالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنُّظم المختلفة .

فالرَّأسماليَّة تعتبر أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة نسبيًّا، نظرًا إلى محدوديَّة الطَّبيعة نفسها، والَّتي لا تفي بالحاجات المادِّيَّة الحياتيَّة للإنسان، الَّتي تبدو في تزايُدٍ مستمرٍ؛ فتنشأ المشكلة حول كيفيَّة التَّوفيق بين الإمكانات الطَّبيعيَّة المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين أنَّ الماركسيَّة تؤمن بأنَّ المشكلة الاقتصاديَّة تتمثَّل بالتَّناقض المستمرِّ بين الشَّكل والنِّظام الَّذي يتمُّ به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التَّوزيع.

وأمَّا الإسلام فإنَّه يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرَّأسماليَّة والماركسيَّة، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلَّة الموارد الطَّبيعيَّة حتَّى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانيَّة المتزايدة، ولا في التَّناقض بين نظامي الإنتاج والتَّوزيع، وإنَّما في الإنسان نفسه .

ويرى أنَّ المشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة تعدُّد الحاجات، مع ندرة الموارد، وبعبارة مبسَّطة هي مشكلة الفقر الَّذي لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلَّة الموارد.

ومن هنا؛ فإنَّ موضوع المشكلة الاقتصاديَّة، وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كلِّه، ممثَّلًا في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التَّبادل، وسلامة التَّوزيع، وترشيد الاستهلاك.

والمشكلة الاقتصاديَّة هي مشكلة سلوكيَّة، يتسبَّب فيها الإنسان، وذلك من عدَّة وجهات منها :[24]

أَوَّلًا : حين يفرِّط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيودَ له؛ فيغرق في التَّرف، والإسراف، والتَّبذير في الأمور الفاسدة.

ثَانِيًا: حينما تسود الأثرة، والظُّلم، والطُّغيان؛ فيحدث نهب الدُّول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أيِّ تنمية بها.

ثَالِثًا :حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل.

---

[24] عبد الجبَّار السبهاني ، **المشكلة الاقتصاديَّة بين الاقتصاد الإسلاميّ، والاقتصاد الوضعيّ، أوجه الاختلاف، وأوجه الاتِّفاق، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام** ، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة، ط1، 2005، ص 251.

وجملة القول :فقد واجهت المشكلة الاقتصاديَّة المجتمعات منذ نشأتها؛ لأنَّها مشكلة إشباع الحاجات، ومن الطَّبيعيّ أن يتناول الإنسان المشكلة بالتَّفكير والاهتمام، وَمِنْ ثَمَّ؛ فقد كان الفكر الاقتصاديُّ قديمًا قِدَم الإنسان ذاته.

إن التَّصوُّر الإسلاميَّ للمشكلة الاقتصاديَّة لم يرتبط منذ البداية بهدف تطوير الضَّرورات الأساسيَّة للمعيشة، وإنَّما بهدف رفع مستوى المعيشة، وتحسينه، وهو ما انتهى إليه الفكر الاقتصاديُّ الحديث، معبِّرًا عنه بمصطلح الرَّفاهية الاقتصاديَّة، أو الرَّخاء المادّيّ .

هناك فرق بين تصوُّر الإسلام للمشكلة الاقتصاديَّة، وبين نظرة الاقتصاد الرَّأسماليّ والاشتراكيّ، "فالاقتصاد الإسلاميُّ لم يعد المشكلة الاقتصاديَّة –كما تصوَّرها الكُتَّاب الرَّأسماليُّون– أنَّها مشكلة قلَّة الموارد، أي مردها إلى الطَّبيعة ذاتها، وعجزها عن تلبية الحاجات، ولا هي كما صوَّرها الكُتَّاب الماركسيُّون بأنَّها مشكلة التَّناقض بين قوى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع وإنَّما مردُّ المشكلة –كما بيَّن– إلى الإنسان نفسه، وقصور سلوكه، سواء من حيث الإنتاج والاستهلاك، أو من حيث التَّداول، والتَّوزيع، ممَّا لا علاقة له بالطَّبيعة، أو أشكال الإنتاج.

ويمكن تلخيص نظرة المدارس للمشكلة الاقتصاديَّة في[25]:

1 – الاقْتِصَادَ الرَّأْسِمَالِيَّ : يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الفقراء أنفسهم، سواء لكسلهم، أو لسوء حظِّهم بشح الطَّبيعة، أو قلَّة الموارد، أي أنَّ قضيَّة الفقر في نظره، هي أساسًا قضيَّة قلَّة إنتاج.

وقد رتَّب الفكر الاقتصاديُّ الرَّأسماليُّ على ذلك أنَّ على الدَّولة أَنْ تبيح الحرِّيَّة المطلقة للجميع؛ لينتجوا، ويكسبوا، ويغتنوا، دون قيد أو شرط، وأنَّ على مَنْ خانه الحظُّ أَنْ يرضى بواقعه، فهو نصيبه، وقدر الله له.

2 – الاقْتِصَادَ الاشْتِرَاكِيَّ : يرى أنَّ سبب المشكلة الاقتصاديَّة هم الأغنياء أنفسهم، باستئثارهم بخيرات المجتمع، دون الأغلبيَّة الكادحة، وبالتَّالي نشوء التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، فقضيَّة الفقر في نظره هي أساسًا قضيَّة سوء توزيع .

وقد رتَّب على ذلك نظريَّاته في الصِّراع بين الطَّبقات، وفي التَّركيز على تغيير أشكال، ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكيَّة الخاصَّة، وتصفية الرَّأسماليّين البورجوازيين بحسب تعبيرهم.

3 – الاقْتِصَادَ الإِسْلَامِيَّ: يرى أنَّ مردَّ المشكلة ليس هم الفقراء، أو قلَّة الموارد، كما ذهب الاقتصاد الرَّأسماليُّ، كما أنَّه ليس سببها الأغنياء، أو التَّناقض بين قُوَى الإنتاج، وعلاقات التَّوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكيُّ، وإنَّما هي:

أَوَّلًا :مشكلة القصور في استغلال الموارد الطَّبيعيَّة، لا قلَّة هذه الموارد، وهو ما عبَّرت عنه الآية :﴿ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾]إبراهيم.

ثَانِيًا :مشكلة أثرة الأغنياء، وسوء التَّوزيع، قال الله تعالى :﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ ، وقد أُثِرَ عن علي بن أبي طالب –

[25] هايل عبد المولى طشطوش، **المشكلة الاقتصاديَّة بين التَّوصيف والحل، من منظور اقتصاديّ إسلاميّ** ، بحث مقدَّم لمنتدى الاقتصاد الإسلاميّ بدبي، 2015، ص6.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْه – قوله: "ما جاع فقير إلا بما شبع غني"، وعن السلف الصالح "ما من سرف إلا وبجواره حق مضيع. "

وخلاصة القول :فإنَّ هناك اختلافًا جوهريًّا بين طبيعة المشكلة الاقتصاديَّة من منظور الاقتصاد الإسلاميّ، والاقتصاد الوضعيّ في توصيف المشكلة الاقتصاديَّة، بينما هناك اتِّفاق حول وجود المشكلة الاقتصاديَّة على المستوى الكونيّ .[26]

فأهمُّ نقاط الاختلاف بين طبيعة المشكلة الاقتصاديَّة من منظور الاقتصاد الإسلاميّ، والاقتصاد الوضعيّ هو سبب هذه المشكلة، فبينما يرى الاقتصاد الرَّأسماليُّ أنَّ السَّبب هو بخل الطَّبيعة، وندرة الموارد، يرى الاقتصاد الإسلاميُّ أنَّ السَّبب هو الإنسان، وذلك بابتعاده عن الكفاءة في استخدام الموارد، والعدالة في توزيعها.

خامسا – المشكلة الاقتصادية و حلولها وفق الانظمة الاقتصادية:

1 – طبيعة المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع, مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي , في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة , ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة, أي أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية الى ثلاثة عناصر أساسية : أولهما يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث يتمثل في الاختيار.

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة .بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية...رأسمالية أم اشتراكية.فالمشكلة لا تختلف في أسبابها و لا عناصرها من مجتع لاخر , أما الذي يختلف فهو طريقة حلها.

2 – أسباب المشكلة الاقتصادية

من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

أ– الندرة النسبية للموارد الاقتصادية :ان سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة. فالانسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لاشباعها فانه سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة الا أن مايحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من العدم , بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا,هي عوامل الانتاج ,خلال عملية معينة هي عملية الانتاج وأن هذه العوامل هي التي أصلا نادرة.اذا تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل الانتاج سواء ما كان منها هبة من هبات الطبيعة أو نتاج عن جهود الانسان وغير خاف أن ماتهبه الطبيعة من خيرات ليس متاحا في كل مكان بالقدر اللازم ولا بالصورة المرغوبة.فنجد مجتمعات منحتها الطبيعة فيضا من المواد الأولية في الوقت الذي يعاني فيه من ندرة رأس المال

[26] https://bohoht.blogspot.com/2014/10/blog-post_18.html

أو العمل وكلاهما مطلوب لتجهيز المواد الاولية بحيث تصبح صالحة لاشباع رغبات الانسان. لذلك وجب على الانسان أن يبذل جهده وفكره في كل لحضة ولا بد عليه الانتظار حتى تؤتي جهوده ثمارها.

ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن اشباع جميع الحاجات الانسانية الى الأسباب التالية:

–أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد, وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.

–زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج ,وبالتالي يؤدي هذا الى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لاشباع الحاجات الانسانية.

ب– كثرة الحاجات الانسانية وتعددها وتطورها وتزايدها: من المعروف أن للانسان ومنذ بدء الخليقة مجموعة من الحاجات التي يهدف الى اشباعها ,وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى بحاجة الى اشباع . وتعرف الحاجة الانسانية بأنها (الرغبة التي يسعى الانسان الى اشباعها).

وتقسم هذه الحاجات الى نوعين:

–1الحاجات الأولية (الأساسية(وهي مجموع الرغبات الانسانية التي لا تحتمل التأجيل في اشباعها , والتي اذا أفنيت يفنى الانسان ورائها ,بمعنى أنها ضرورية لبقاء الانسان على قيد الحياة كحاجته الى الغذاء والماء والمسكن ...الخ.

–2الحاجات الثانوية – الكمالية:

وهي مجموع الرغبات الانسانية التي تحتمل التأجيل في اشباعها , على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الانسان أو لا يكون على قيد الحياة.

وتمتاز الحاجات الانسانية بمجموعة من الخصائص مثل:

الحاجات الانسانية متزايدة ,وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد.

الحاجات الانسانية متطورة,وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل اشباع الحاجات.

الحاجات الانسانية متكررة, وتتكرر الحاجة مع تكرارو تعاقب الأجيال , فحاجة أجدادنا للغذاء هي نفس حاجاتنا له مع اختلاف نوع الغذاء.

الحاجات الانسانية متجددة,وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات و الاختراعات الجديدة التي يقوم بها الانسان.

ج– الاختيار اذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الانسان, فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست تقنية.فالاختيار وهو عملية تنطوي على الرشد يتمثل في القيام بموازنة

منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة , لاختيار أفضل بديل ممكن.وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار ما لم تكن رغبات وحاجات و تفضيلات الانسان متعددة وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية بالفعل هي مشكلة اقتصادية فحاجات الانسان متعددة متجددة و متزايدة.

وبالطبع لو اختفت الندرة لاختفت المشكلة... ولو لم تتعدد الحاجات لما كان هناك مجال للاختيار وبالتالي لما كانت المشكلة الاقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية

3 – المشكلات الاقتصادية الاساسية:

يمكن حصر المشكلات الاقتصادية الاساسية بالاسئلة الاتية:

المشكلة الأولى:

ما السلع التي تنتج وما كميتها ؟ (ماذا تنتج)والسؤال يتعلق بالمثال السابق حول مشكلةالاختيار,وبمعنى اخر أنها مشكلة توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة,وتتطلب هذه المشكلة معرفة معايير تخصيص الموارد.

وكما سبق القول فان جهازالثمن يعد الاداة في توزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة. في حين توكل هذه المهمة الى الأجهزة التخطيطية في الاقتصادات الاشتراكية.

المشكلة الثانية : ما هي طرق انتاج هذه السلع ؟(كيف تنتج.(يعكس هذا السؤال ان هناك أكثر من طريقة لانتاج سلعة ما,فعلى سبيل المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في استخدام الماكنات والألات الزراعية أم انتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات المزرعية المختلفة,وهذا يتوقف على ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟

المشكلة الثالثة: كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أفراد المجتمع؟ (لمن.(ان توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع يحظى باهتمام الاقتصاديين, وهذا الجانب من المشكلة متعلق بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في مجتمعات المنافسة التامة ونتائج هذا التدخل .وقد انعكس هذا التدخل في صورة الحد الأدنى للأجور أو ضريبة الدخل.وتتعلق هذه الجوانب بنظرية التوزيع.

المشكلة الرابعة :هل الموارد الاقتصادية للمجتمع موظفة بصورة كاملة أم أن بعضها عاطل ؟

ان عدم تشغيل بعض الموارد يؤدي الى ضياع الثروة على

المجتمع ؟ وقد يبدوا ذلك غريبا بعض الشيء فكيف تكون الموارد نادرة وكذلك

تتسم بعدم التشغيل ؟

ان احدى خصائص اقتصاديات السوق أن مثل هذا الضياع قد يحدث , ولهذا قد تسود في هذه الاقتصاديات بطالة في العمل وأن هناك عمالا يرغبون في العمل ولا يجدونه.

المشكلة الخامسة: ما مدى الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية؟

وهذا يعني هل الانتاج كاف ؟ وهل التوزيع كاف؟وهي مسالة

مرتبطة بامكانية اعادة تلخيص الموارد للحصول على انتاج أكبر من سلعة معينة بالموارد السابق استخدامها دون التأثير في انتاج السلع الاخرى. كما أن الاجابة عن مشكلة التوزيع تشير : هل بالامكان اعادة توزيع الانتاج الحالي

بين أفراد المجتمع على نحو يؤدي الى زيادة رفاهيتهم أو تحسين رفاهية بعض الأفراد ودون الاضرار أو التأثير

على مستوى رفاهية بقية الأفراد في المجتمع؟

المشكلة السادسة: هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟

والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الاسعار وارتفاع الأسعار معناه انخفاض القوة الشرائية للنقود ,وأحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

المشكلة السابعة: هل يتزايد الانتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟

فالمقدرة الانتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن احداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في الاقتصاد القومي,فالمجتمعات التي تعتمد على ألية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الاشتراكية على شكل علاقات الانتاج ومشكلة التوزيع.

4 – الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة:

تتميز الموارد الانتاجية بأن استخداماتها بديلة متعددة.فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن. وحتى اذا قررنا استخدامها في الزراعة فاننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعيرا أو قطنا . وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة)المتنافسة) لكل عنصر انتاجي .وتعرف عملية توزيع الموارد الانتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد. وحيث أن موارد الانتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة ومحدودة فان أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول الى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة .ونقصد بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الانتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي الى الحصول على أقصى قدر ممكن من الانتاج وبحيث أن أي نمط اخر خلافه لا بد

أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه.غير أن ندرة الموارد لا تملي فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد,بل تؤدي الى ضرورة الاختياربين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين انتاجه منها

على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد.أي أن الندرة هي التي تولد الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد أن نضحي بهدف أو أهداف أخرى في مقابل ذلك.فدائما لا بد أن تحل شئ محل شيئ اخر

طالما أن مواردنا نادرة ومستخدمة بالكامل.

وبالطبع لا بد أن هناك عددا كبيرا من الاختيارات يتعين على المجتمع القيام بها عندما يقرر تخصيص موارده المتاحة النادرة لانتاج ما يرغبه من طيبات الحياة.حيث تقترن التضحية بالاختبار والتضحية المترتبة على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار. فعندما نريد معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين, فاننا نحسبها بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ قرار اخر. ان وجود قدر معين

من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص لانتاج كميات مختلفة من بعض السلع و الخدمات المختلفة ومن ثم فان تكلفة انتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن انتاجه من منتج أو متجات أخرى باستخدام نفس القدر من الموارد و تعرف التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة.

5 – منحنى امكانيات الانتاج:

يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الاجابة على التساؤلات ماذا وكيف و لمن؟ ويعبر هذا المنحنى عن الحقيقة الاساسية الأتية:المجتمع الذي يوظف أو يشغل موارده تشغيلا كاملا لا بد أن يتنازل أو يضحي بانتاج سلعة ما عندما يقرر القيام بانتاج سلعة اخرى.

وهذه الحقيقة تفترض أنه من يمكن تحويل المواردمن انتاج السلعة الاولى الى انتاج سلعة أخرى.

ومنحنى امكانيات الانتاج يمثل ما هو متاحا للمجتمع للاختيار.وتمثل النقاط داخل المنحنى "على اليسار" حالة عدم اكتمال تشغيل موارد المجتمع بالكامل.

وفي هذه الحالة " حالة تعطيل بعض موارد المجتمع الانتاجية" يمكن زيادة ما ينتجه هذا المجتمع عن طريق تشغيل هذه الموارد وبالتالي الانتقال على نقطة منحنى امكانيات الانتاج و هذا ما تهتم به نظرية التشغيل والتوظيف والدخل.

أما الانتقال بمنحنى امكانية الانتاج الى وضع أعلى فيكون عن طريق تنمية الموارد بالقدر الذي يمكن المجتمع من انتاج أكبر في كلا النوعين سلعة (1) وسلعة (2) وهذا ما تهتم به نظرية النمو الاقتصادي.

ويمكن تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية من الرسم السابق لمنحنى امكانيات الانتاج. فحقيقة ندرة الموارد تتضح من عدم القدرة على انتاج خارج المنحنى أ ب ج د كما يمكن تفهم مشكلة الاختيار من كون منحنى الامكانيات ينحدر من أعلى الى أسفل جهة اليمين وذا ميل سالب .أي ضرورة التضحية بانتاج سلعة على حساب انتاج سلعة أخرى.

سادسا – خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع والثروة.

1 – خصائص الرغبات الانسانية

أ– التعدد:

ان الرغبات غير محدودة في عددها, ولا يعني ذلك أن الانسان ,بطبيعته,جشع,غير أنه ما من شك أن ثمة عددا لا نهائيا من الرغبات التي يمكن أن يستشعر الانسان بالميل الى اشباعها,وحتى عندما تتزايد طاقة الانسان على اشباع هذه الرغبات جميعها, فلا مناص من أن تثور في نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعا أخرى من الاشباع. قد تختلف الطاقة الاشباعية من فرد الى اخر, وقد يقف بعض الأفراد في أحوال استثنائية عند حد معين من الاشباع, ومع ذلك فلا جدال أن الغالبية من الأفراد تتطلع الى رغبات جديدة , كلما اشبعت رغبات سابقة.

ب– التنافس:

ومن الواضح أن خاصية التنافس بين الرغبات هي النتيجة الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الاشباع,اذ تتنافس الرغبات فيما بين بعضها البعض حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة,فهي تتضارب وتتطاحن مع بعضها البعض , بحيث تجعلنا دائما تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين ما يمكن اشباعه وما نتخلى عن اشباعه .بيد أن هناك معنى اخر للتنافس بين الرغبات ,فقد يخلي بعضها السبيل لبعص الاخر.

ج- التلازم:

كما نجد في الحياة العملية أن كثيرا من الرغبات يتماشى مع بعضه البعض, بمعنى اخر أن الواحدة تسوق الى الأخرى,أي أن اشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق الا باشباع رغبة أخرى . فقد ترتبط الرغبات بعضها مع البعض الاخر ارتباطا وثيقا كالرغبة في الشاي والرغبة في السكر وهذا هو معنى كلمة التلازم أو التكامل بين الرغبات.

د- التكرار:

كما نجد أيضا في الحياة العملية أن الرغبات التي نشعر بها تميل في معضمها الى التكرار,حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى.وهذه الخاصية واضحة تماما في الرغبات الأساسية,كالملبس أو المأكل. ومع ذلك فقد نلاحظ أن مستوى المعيشة يسمح أيضا بتكرار الرغبات الأكثر ترفا في طبيعتها حتى يصير اشباعها أمرا عاديا يالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد وما من شك أن لهذه الصفة أهميتها في ايضاح نظرية الاستهلاك.

2 - أنواع السلع:

يمكن تقسيم السلع بوجه عام بطرق ثلاث, تشير الطريقتان الاولى والثانيةمنها الى الطبيعة الماديةللسلع,أما الطريقة الثالثة فتشير الى العلاقة بين كميات السلع وبين الرغبات التي تشبعها.

أ- السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية :

وتنطوي الطريقة الاولى على تقسيم السلع الى نوعين رئيسيين:سلع استهلاكية وسلع انتاجية .أما السلع الاستهلاكية فهي تلك السلع التي يمكن أن تشبع الرغبات الانسانية بطريقة مباشرة ومن أمثلة ذلك السيارة و الخبز والخدمات فهذه جميعها سلع (مادية أو لا مادية) موجهة للاستهلاك المباشر.

أما السلع الانتاجية فهي تلك السلع التي تسهم بطريق غير مباشر في اشباع الرغبات حيث نجد مثلا أن تصنيع سلعة استهلاكية كالسيارة يحتاج الى توفر بعض السلع الانتاجية كالحديد والزجاج والمطاط.حيث

أن السلع الانتاجية تسهم في انتاج السلع الاستهلاكية

المعدة لأغراض الاستهلاك المباشر ومن هنا تتضح حقيقة أن الاستهلاك هو

الهدف النهائي من جميع أوجه النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات.

ب-السلع الفانية والسلع المعمرة[27]:

[27] http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=47205

أما التقسيم الثاني فيفرق بين السلع جميعها من حيث عدد المرات التي تستخدم فيها كل سلعة– سواء أكانت سلعة استهلاكية أم سلعة انتاجية– في اشباعها لرغبة انسانية معينة .اذ هناك بعض السلع التي تستنفد قدرتها على الاشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة وتسمى هذه السلع عادة بالسلع الفانية) ومن أمثلة ذلك مختلف أنواع الطعام.كما ثمة نوع اخر من السلع التي يمكن أن تحقق سلسلة متتابعة من الاشباع ولكنها اذ تحقق ذلك ,تفقد قدرتها الاشباعية تدريجيا .ومن أمثلة ذلك المنازل , الملابس ..الخ, ويطلق عليها (السلع المعمرة) وأخيرا هناك نوع ثالث من السلع التي تنتج اشباعا يمتد الى أجيال عديدة دون أن تفقد قدرتها الاشباعية ومن أمثلة ذلك الأرض التي نتوارثها جيلا بعد جيل ويطلق على الأرض وما شاكلها من السلع بالسلع غير قابلة للفناء.

ج–السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

وتنطوي الطريقة الثالثة على تقسيم السلع الى نوعين رئيسيين: السلع الحرة والسلع الاقتصادية. السلع الحرة فهي السلع التي تتواجد بكميات غير محدودة بالنسبة للحاجة اليها, ولا يبذل الانسان في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء, أو يخصص لانتاجها أي قدر من الموارد مثلا:

كالهواء والماء في بعض الظروف. وهي حرة ,لأنها لا تتطلب الاختيار بين الموارد النادرة في سبيل انتاجها ,ولا تتطلب الاقتصاد في استهلاكها, و الحصول عليها لا يقتضي انفاق الموارد.

أما السلع الاقتصادية فهي تلك السلع التي لا توجد الا بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها,وهي تلك السلع التي لا مناص من تخصيص قدر معين من الموارد في سبيل انتاجها, وهي اقتصادية لأنها تنطوي على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة ولأنها تتطلب الاقتصاد في استعمالها, وتحدد لها أثمان معينة في أسواقها الخاصة.كما تتسم هذه السلع بالندرة وبصفة المنفعة.

المطلب الثالث : أنواع الثروة

يسوقنا الحديث عن السلع الى الحديث عن الثروة. اذ أن اصطلاح الثروة يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الاقتصادية الموجودة في وقت معين , سواء في حيازة الفرد أو الجماعة .ان الثروة اذن,تشمل كل السلع الاقتصادية, وتتسم بالندرة النسبية.

وهناك أنواع ثلاثة للثروة: الثروة الفردية والثروة القومية والثروة العالمية.

أ– الثروة الفردية:

تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية التي يملكها الفرد في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الحقوق التي يملكها والديون المستحقة له على أفراد أخرين, ناقصا الديون المستحقة عليه للأفراد الاخريين.

غير أن الفرد لا يستمد اشباعه الكلي من ثروته الخاصة فحسب, بل من الثروة القومية أيضا , وان لم تكن هذه جزءا من ملكيته الفردية.

ب– الثروة القومية:

تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في دولة معينة في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى, ناقصا الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة.

وقد تسمى الثروة القومية, في بعض الأحيان, برأس المال القومي.

ج- الثروة العالمية:

تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في العالم

بأسره,في وقت معين,باستبعاد الخدمات, واستبعاد جميع النقود الوطنية, وجميع

الديون القائمة بين الدول.

حل المشكلة الاقتصادية

يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف (بجهاز الثمن), كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق(جهاز التخطيط)أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن وجزئيا عن طريق جهاز التخطيط.

حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:

بعد انهيار النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى,وتزايد انتشار فكرة القومية,عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية,كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي .وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي.

ويقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعامات هي[28]:

تدني دور الدولة :

نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن ,أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.

الحرية: وهي تعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي.فكل فرد حر في هذا النظام:

حر في أن يتملك ما يشاء,وقتما شاء, وبأي قدر.

حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنها.

حر في انشاء المشروعات الخاصة ,مهما كان حجمها أو شكلها القانوني أو مجال نشاطها.

ونتيجة لهذه كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة هو (دعه يعمل دعه يمر.

الدافع الفردي :

يهدف النظام الرأسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد أولا, ومصلحة الجماعة أخيرا .حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الأخريين.فالمستهلك يريد الحصول على أقصى اشباع

[28] سالم توفيق النجفي ، **أساسيات علم الاقتصاد ,الدار الدولية للاستثمارات** ,الطبعة الأولى ,القاهرة , مصر,2000 .

ممكن, والمنتج يهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن. ولذلك فان ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح.

المنافسة الحرة :

والمنافسة الحرة كما تخيلها منظروا الرأسمالية هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق ,وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب وان كان مستحيلا ففي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكارية والتي قد تصل الى حد المنافسة الدموية.

في ظل هذه الدعامات يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن , ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق)قوى العرض والطلب.

و يتم التعرف على (ماذا تنتج) عن طريق حركة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية , فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها.ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها يرتفع ثمنها , الأمر الذي يغري المنتجين الى انتاج المزيد منها والعكس صحيح.

كما يتم التوصل الى (كيف تنتج) عن طريق مقارنة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية(والتي تعكس ايرادات المنتجين) بأثمان السلع والخدمات الانتاجية (والتي تعكس تكاليف الانتاج). وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط الانتاجي .

وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الانتاجية –النادرة– بين الاستخدامات – البديلة – الأكثر كفاءة – والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع. كذلك يقدم جهاز الثمن حلا لمشكلة توزيع الانتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بشكل أو باخر بحجم دخله.

ويتحدد حجم الدخل بدوره بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات انتاجية من ناحية, وبسعر هذه الخدمات الانتاجية من ناحية اخرى وبالطبع من يمتلك خدمات انتاجية ذات سعر أعلى سوف–مع بقاء العوامل الأخرى على حالها– يزيد دخله فتزيد قوته الشرائية فتزيد نصيبه من الناتج القومي ,والعكس صحيح.أما بالنسبة لضمان الاستمرار,أي ضمان النمو الاقتصادي ,فان جهاز الثمن يلعب أيضا دورا في هذا الصدد.فالنمو الاقتصادي يتطلب ضرورة وجود جبهة عريضة من الاستثمارات تقود عملية التقدم الاقتصادي.

غير أن هذه الاستثمارات تحتاج بدورها الى رصيد ضخم من رأسمال لتمويلها

وتنفيذها.وقد يمكن الحصول على رأس المال هذا جزئيا من الداخل, وجزئيا من

العالم الخارجي.غير أنه مهما كان حجم المساعدات الخارجية فانها في النهاية محدودة .وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على امكاناتها الذاتية.وهذا يعني ضرورة أن تبحث الدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل داخلية جديدة.وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دورا في محاولة تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها, عن طريق رفع سعر الفائدة الى الحد الذي تستجيب له طاقة الادخار المحلي.

المطلب الثاني :حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة,حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية.فعوامل الانتاج مملوكة بالكامل- أو تكاد- للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية.كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة فضلا عن عملية تنميتها .انها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط.

وقد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا. ويقوم جهاز التخطيط بدراسات وأبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ.

ان جهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع. والخدمات المزمع انتاجها في الفترة التالية لاشباع رغبات المستهلكين.

كما انه يقوم بتنظيم عملية الانتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع وخدمات متاحة.وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة.

فضلا عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافات التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات. وأخيرا يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط الانمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها الى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.

كما أن هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع (الكفاية والعدل).الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة.والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده.

نشير في الأخير كخلاصة أن أي وضع اقتصادي يتميز بالخصائص الاتية[29]:

- ندرة الموارد بالنسبة للرغبات كشرط أساسي لقيام أي مشكلة اقتصادية.
- الاستعمالات البديلة لكل مورد .
- تعذر حل المشكلة الاقتصادية الا بالاختيار بين الرغبات العديدة المتنافسة.
- ارتباط حل المشكلة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بطرق الافراد في كسب مواردهم باعتبارها الخطوة الضرورية في عملية اشباع الرغبات ومن هنا يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية ستضل لصيقة بالانسان يحاول حلها ما استطاع الى ذلك سبيلا و لكن بينه وبين أن نختفي تماما أمدا بعيدا ولذلك سيظل علم الاقتصاد وهو قرين وجودها له صفة الديمومة التي تجعله بحق ,درة العلوم الاجتماعية جمعاء.

المحور الرابع – الأسواق الاقتصادية:

أولا – تعريف السوق:

[29] عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد**,الدار الجامعية,الطبعة الأولى دار الفكر العربي ,الاسكندرية ، مصر,1997 .

يمكن تعريف السوق على أنه مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون لتبادل السلع والخدمات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، يمكن أن يلتقي كلا الطرفين في مدينة او ولاية او مقاطعة او دولة، وقد يكون السوق مادياً أو افتراضياً.

يبيع الطرف الواحد (البائع) منتجاً أو خدمة إلى مشترٍ مقابل مزايا مالية، وفي معظم الأوقات يوجد أكثر من بائع ومشتري واحد في السوق. تستند قيمة وأسعار المنتج والخدمة على قانون العرض والطلب في السوق.

السوق هو مجموعة من جميع المشترين الفعليين والمحتملين للمنتجات والخدمات.

تعريف السوق في علم الاقتصاد: يختلف تعريف السوق في علم الاقتصاد عن التعريف العامّ المُقترِن بمكان بيع السلع والخدمات، إذ يعرّف اقتصادياً بأنّه مجموعة من معاملات البيع والشراء للسلع، وتشكيل سعرها بناءً على عدد لا يُحصى من القرارات، حيث تعتمد هذه القرارات على عاملين رئيسيين يعملان معاً وهما كالآتي:

الطرف المُنتج للسلعة: وهو الذي يتحكّم بسعر العرض في السوق.

الطرف المستهلك للسلعة: والذي بدوره يتحكّم بسعر الطلب في السوق. يُحدّد النطاق الجغرافيّ طبيعة السوق الاقتصادية، حيث تختلف إذا كان الاقتصاد ريفيّاً، أو الاقتصاد على مستوى دولةٍ ما، أو على المستوى الاقتصادي لمنطقة معيّنة، أو على مستوى الاقتصاد الدوليّ.

تعريف السوق في مجال الأعمال يُعرّف السوق في مجال الأعمال بأنّه مجموعات الأفراد أو المنظمات التي تُشكّل مجموعة العملاء الفعليين والمحتملين للسلع والخدمات التي يُقدّمها رجال الأعمال، إذ تُقسم هذه المجموعات إلى واحدة أو أكثر من الفئات الآتية: الفئة الجغرافيّة، أو الديموغرافيّة، أو الاجتماعيّة الاقتصاديّة، أو النفسيّة، أو السلوكيّة، أو القطاعيّة.

- **تعريف السوق في الاقتصاد المؤسسي:** الجديد يُعرّف السوق من المنظور الاقتصادي المؤسسي الجديد على أنّه آلية عمل ما أو نوع من المؤسسات الموجودة بهدف تسهيل التبادل، والتنسيق، وتخصيص الموارد، والسلع، والخدمات بين المشترين والبائعين، وبين المنتجين والوسطاء والمستهلكين، وقد تكون هذه الأسواق مؤسسةً غير كاملة، و ذات طبيعة تنافسيّة وعلى كفاءة عالية، بحيث توفر تنسيقاً فعّالاً لآلية عمل السوق، وتُشجّع تطوير الأعمال، وتسعى لتحقيق أهداف اقتصاديّة على مستوى أوسع، وذلك من خلال تقليل تكلفة ومخاطر تنفيذ المعاملات.

ثانيا – حجم السوق: يختلف حجم السوق بناءً على عدد من العوامل وهي: عدد البائعين والمشترين، وإجمالي الأموال المتضمّنة في السوق سنويّاً،

ويرتبط بالسوق عدد من المصطلحات بحسب أنواعه المختلفة التي تعتمد على حجم الفئة المستهدفة من عمليّة التسويق، وهي كالآتي:

السوق المحتمل: يستهدف هذا السوق جميع الأفراد المهتمّين بشراء منتج وخدمة معيّنة. السوق المتاح: وهو جزء من السوق المحتمل، ولكنّه يستهدف الأشخاص الذين لديهم أموال كافية لشراء المنتجات والخدمات.

السوق المؤهل المتاح: يكون هذا السوق للأشخاص الذين يقصدون السوق المتاح، بشرط أن يكون مسموح لهم شراء المنتجات والخدمات المقدمة فيه.

السوق المستهدف: هو جزء من السوق المتاح، بشرط أن تكون الشركة مستعدّةً لخدمة الأشخاصِ الذين يقصدون منتجاتها وخدماتها.

السوق المخترق: ويشمل الزبائن الذين اشتروا المنتجات والخدمات من السوق المستهدف. عناصر تأسيس السوق يُشترط لتكوين السوق وجود مجموعة من العناصر التي تُكمّل بعضها البعض، وهي كالآتي:

المشترون: وهم مجموعة الأشخاص الذين يتوقّعون إشباع رغباتهم واحتياجاتهم في السوق. القوة الشرائية: وهي الدافع الأساسيّ الذي يُحوّل رغبات المشترين واحتياجتهم إلى طلب فعّال.

البائعون: وهم مجموعة الأشخاص الذينَ يَعرضون سلعهم وخدماتهم، ويتوقّعون في المقابل أن يحصلوا على عائد ماديّ، بحيث يوفّر هذا العائد الإيرادات اللازمة لتغطية تكاليف الإنتاج ولتحقيق الربح.

وسائل التواصل: يجب أن تتوفّر وسائل تواصل بين المشترين والبائعين، والتي تقوم بدورها بتقديم السلع والخدمات المعروضة للبيع.

الموازنة في المعرفة: يُشترط لوجود السوق واستمرار عمله، أن يكون هناك موازنة في المعرفة بين المشترين والبائعين، وذلك بتجنّب حجب المعلومات ذات الصلة في عملية الشراء، فلا يتعرّض الطرف الآخر للاستغلال بشكل جزئيّ.

وسيلة التبادل: هي وسيلة لتسهيل عملية التبادل بين الطرفين؛ كالنقود، أو بطاقات الائتمان، أو غيرها. الدفع المؤجل: هو خدمة توفّرها الأسواق للمشتري، بحيث تُتيح له القدرة على الدفع في وقت لاحق.

النظام القانوني: يهدف النظام القانونيّ لتوفير الحماية في العمليات التي تتمّ بين البائع والمشتري، ومن هذه القوانين القانون المدنيّ كالعقود، أو القانون الجنائيّ مثل قوانين مكافحة السرقة.

النظام المالي: يهدف النظام المالي لتمكين الأفراد والشركات من الحصول على قروض عند الحاجة إليها، أو الادّخار إذا كان لديهم أموال فائضة عن حاجتهم.

حقوق الملكيّة: تُؤمّن حقوق الملكيّة الحق للبائع في بيع سلعه وخدماته، والحق للمشتري في شراء احتياجاته، وامتلاك ما اشتراه.

ثالثا – هياكل السوق و بحوث الأسواق: يوجد 4 أنواع رئيسيّة لهياكل الأسواق؛ وهي: سوق المنافسة التامة، وسوق المنافسة الاحتكارية، وسوق احتكار القلة، وسوق الاحتكار التام، وتُشير هذه الهياكل إلى خصائص السوق المختلفة، والتي تُحدّد العلاقات بين البائعين بعضهم لبعض، وبين البائعين والمشترين، وأيّ علاقة تبادلية في السوق، وذلك من خلال الخصائص الأساسيّة الآتية:

- العنصر المباع سواء كان سلعةً أو خدمة.
- سهولة أو صعوبة الدخول والخروج من السوق.
- توزيع الحصة السوقية على أكبر الشركات.

- عدد الشركات في السوق.
- عدد المشترين وكيفية عملهم مع البائعين أو ضدهم لتحديد السعر والكمية.
- العلاقة بين البائعين.
- أبحاث السوق تقوم بعض الجهات المتخصصة بعمل أبحاث عن السوق لتقديم معلومات دقيقة وشاملة عنه، وذلك للأهداف الآتية: تخطيط الأعمال، فهيَ تُساعد على تحديد جدوى الأعمال التجاريّة قبل تخصيص موارد كبيرة للمشروع. تقديم المعلومات الضروريّة لرجال الأعمال حول عدد من المحاور الرئيسيّة في مجال الأعمال التجاريّة، مثل: العملاء المحتملين والحاليين، والمنافسة، والصناعة بشكل عام. توضيح تحديات التسويق التي قد تواجهها الأعمال التجاريّة.
- تطوير عدد من الاستراتيجيّات، مثل: تجزئة السوق، وإنشاء هوية المنتجات أو الخدمات التي لا يُمكن تطويرها بدون هذه الأبحاث.

تُبنى أبحاث السوق بشكلٍ أساسيّ على الآتي: [30]

- جمع معلومات عن السوق، وتحليلها، وتفسيرها.
- جمع معلومات حول منتج أو خدمة سيتمّ عرضهم للبيع في السوق.
- جمع معلومات حول العملاء السابقين، والحاليين، والمحتملين للمنتج أو الخدمة.
- البحث في الخصائص وعادات الإنفاق، والموقع، والمنافسين، واحتياجات السوق المستهدف للعمل، والصناعة ككلّ.
- الاحتكار في البيع والشراء قد تتضمّن العمليّات التي تجري في السوق من بيع وشراء نوعاً من الاحتكار، ومن أشكال الاحتكار ما يأتي: الاحتكار في البيع: أن يكون البائع هو المحتكر، إذ تحدث هذه الحالة عندما يكون في السوق بائع واحد مقابل العديد من المشترين، فيحتكر البائع المنتج أو الخدمة دون وجود منافسة من الآخرين، وتكون لديه سيطرة كاملة على المنتجات والخدمات، فيتمكّن من تحديد أو تغيير السعر. الاحتكار في الشراء: حيث يكون في السوق العديد من البائعين ولكن هناك مشتري واحد يُطلق عليه اسم محتكر الشراء، بحيث يُصبح لهذا المشتري سيطرة على البائعين.

رابعا – أنواع الاسواق الاقتصادية :

أنواع السوق: يُصنّف السوق إلى عدد من الأنواع، وهي كالآتي:

السوق السوداء: وهو سوق غير قانونيّ، ويُقصد به السوق الذي تتمّ المعاملات فيه دون علم السلطات أو الهيئات التنظيمية الأخرى.

سوق المزاد: هو السوق الذي يتجمّع فيه العديد من الناس بهدف بيع وشراء الكثير من البضائع، وما يُميّزه هو عمليّة المزايدة التي تتمّ بينَ المشترين؛ لإعطاء أعلى سعر للبضائع المعروضة، حيثُ تباع العناصر المعروضة

[30] https://mawdoo3.com/ : تاريخ الاطلاع 08-02-2021

لأعلى مُزايدة. **السوق المالي:** هو المكان الذي يتبادل فيه طرفان الأوراق الماليّة المختلفة، والعملات، والسندات، ويُعدّ هذا النوع من الأسواق أساس المجتمعات الرأسماليّة، لأنّه يوفّر مصدراً لتكوين رأس المال والسيولة للشركات.

السوق المادي: هو المكان الذي يُمكن للمشترين مقابلة البائعين فعلياً، وشراء البضائع المطلوبة منهم مقابل المال، ومن الأمثلة على هذا النوع من السوق: مراكز التسوق، والمتاجر، ومتاجر البيع بالتجزئة.

السوق غير المادي: ويُسمّى أيضاً السوق الافتراضي، وهو السوق الذي يَعرِض فيها البائعون السلع والخدمات عبرَ الإنترنت، فلا يتمكّن المشترون من رؤيتها بصورتها الماديّة، أو التفاعل المباشر مع البائع.

سوق السلع الوسيطة: وهو السوق المخصص لبيع سلع على هيئة مواد خام، والتي تُستخدم للإنتاج النهائيّ لسلع الأخرى.

سوق المعرفة: وهو مجموعة من الأشخاص الذين يتبادلون المعلومات والمنتجات القائمة على المعرفة.

كما يمكن تقسيم الأسواق وفقا لمعايير وعوامل مختلفة فقد يتم تحديدها وفقا للتقسيم الاقتصادي لها، أو وفقا للتقسيم الجغرافي أو وفقا لطبيعة السلعة أو وفقا لطبيعة وتركيب السوق، وفيما يلي عرضا لكل منها.

أ – التقسيم الاقتصادى للأسواق:

ويعتمد هذا التقسيم على وصف الأسواق وتحديد الهيكل وتركيب السوق من وجهه النظر الاقتصادية، وتعددت أنواع الأسواق وفقا لهذا التقسيم منها:

1 – أسواق المنافسة الكاملة[31]:

وتتسم تلك الأسواق بتوافر الشروط التالية:

- أن تكون السلع والمنتجات متجانسة ومتماثلة تماما.
- حرية الدخول والخروج من الأسواق وسهولة حركة السلع والمنتجات من وإلى الأسواق دون أى عوائق.
- توافر الأنباء والمعلومات والبيانات التسويقية لكافة المتعاملين في الأسواق.
- أن تكون معاملات أى بائع أو مشتري صغيرة بالنسبة لحجم السوق الكلي ولا تؤثر تلك المعاملات على التوازن السوقي.
- الحرية الكاملة للأسعار في الارتفاع أو الانخفاض محدثة التوازن السعري للسلع والمنتجات دون أى تدخل من أى طرف.

[31] . **د .محمد أحمد الأفندي** مقدمة في اقتصاد الوقف الاسلام مركز الكتاب الاكاديمي. رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2019 /12 /6560) الافندي الدكتور **محمد أحمد الافندي**، ص 272

2 – أسواق الاحتكار الكامل:

وهذه الأسواق عكس أسواق المنافسة الكاملة حيث تتسم اسواق الاحتكار الكامل بوجود بائع وحيد للسلعة وتتسم السلعة بافتقارها إلى بدائل جيدة أو مماثلة لها، ولا يتأثر المحتكر بتقلبات الأسعار أو الإنتاج وهو ما يطلق عليه أحيانا "ملك السوق" أى المحتكر والمتحكم الوحيد في السلعة، والسعر، والتوزيع، وزمن البيع ومن أمثالها مؤسسة الكهرباء أو المواصلات السلكية واللاسلكية.

3 – أسواق احتكار القلة:

تتسم هذه الأسواق بقلة عدد البائعين لسلعة ما بحيث أن غياب الفرد منهم يعتبر ذو تأثير كبير على السوق حيث يؤثر غيابه على السعر والكميات المباعة للقلة الأخرى من البائعين وهم ليسوا بمعزل عن بعض ولكن على دراية وعلاقة بالأسواق ومن هذه الأسواق مثلا أسواق أجهزة التليفزيون مثل توشيبا العربي وجولدى والمستورد أى الشركات التي تعمل في مجال صناعة الأجهزة الكهربائية أو تلك التي تعمل في مجال إنتاج السيارات.

ب – التوزيع الجغرافي للأسواق:

ويعتمد هذا التقسيم على التوزيع الجغرافي للأسواق وأماكن تواجدها، وأحيانا ما يسمي السوق باسم المنطقة أو القرية التي تتواجد فيها ومن أنواع تلك الأسواق:

1– أسواق القرية:

وغالبا ما تكون تلك الأسواق في قرية معينة وفي يوم محدد يوم الخميس أو السبت أو الجمعة ويكون معروفا للقرى المجاورة ويتم البيع والشراء في تلك الأسواق بكميات محدودة مقارنة بالأسواق الأخرى.

2 – أسواق المركز:

ويكون في المركز أو المدينة عاصمة المركز وتكون أكبر حجما من أسواق القرية وأكثر نشاطا وقد يحدد لها يوم معين أو تكون على مدار الأسبوع وتقام في مكان معين وقد يوجد أكثر من سوق داخل كل منطقة كما تتعامل مع سلع ومنتجات مختلفة.

3 – أسواق المدن:

حيث تتواجد تلك الأسواق داخل مدينة ما وتتعامل في سلع مختلفة وقد تتركز داخل عاصمة الدولة ومنها سوق العبور بالقاهرة، وسوق المنتزة بالإسكندرية وغيرها من الأسواق داخل عواصم المحافظات وعادة ما تكون تلك الأسواق هى أسواق الجملة .

4 – أسواق دولية:

وعادة ما تعكس أو تمثل مجموعة من الدول على المستوى العالمي ومنها السوق الأوربية المشتركة أو الكوميسا أو اسيان أو غيرها من التكتلات التي تعكس شكل التجارة والأسواق في منطقة معينة من العالم أو السوق العربية المزمع قيامها.

ج- توزيع الأسواق وفقا لطبيعة السلع[32]:

حيث تقسم الأسواق وفقا لطبيعة السلع أو القطاع الإنتاجي لها إلى:

-1أسواق السلع الزراعية:

وتتخصص تلك الأسواق لتسويق السلع والمنتجات والحاصلات الزراعية وغالبا ما يتعامل فيها العاملين في القطاع الزراعي ومنها مثلا سوق العبور، وأسواق الجملة ونصف الجملة للسلع الزراعية.

-2أسواق السلع الاستهلاكية:

وهى الأسواق المتخصصة في السلع والمنتجات التي تسهم في الإشباع المباشر للمستهلك النهائي، أى الاستهلاك الشخصي المباشر وتتصف تلك الأسواق بكبر حجمها وتعدد السلع والمنتجات فيها ومنها على سبيل المثال سوق العتبة بالقاهرة.

-3أسواق السلع الصناعية:

وعادة تكون تلك الأسواق متخصصة لتغذية صناعات بذاتها حيث يتم الشراء من تلك الأسواق للاستخدام في إنتاج سلع نهائية ومنها وكالة البلح بالقاهرة وأسواق الغزل والخيوط وكافة الأسواق المتخصصة في تسويق السلع نصف المصنعة أو المكملة لبعض الصناعات.

د- التوزيع التسويقي للأسواق:

وهو ما يقصد به توزيع الأسواق وفقا لطبيعة وتركيب السوق ومنها:

1- الأسواق المحلية:

وهى قريبة من مناطق الإنتاج وتكون صغيرة الحجم وعددها كبير، وتباع فيها السلع والحاصلات لأول مرة حيث يتم تجميعها في تلك الأسواق حسب حجم السوق ويتم البيع مباشرة للمستهلك أو عن طريق الوسطاء المحليين بالمنطقة، وتتميز تلك الأسواق بـ:

- تيسير عملية البيع بسرعة وبأقل مجهود نظرا لتقابل المنتج والمستهلك مباشرة.
- سهولة تعرف المشترين على السلع ودرجة جودتها ونوعيتها نظرا لقلة الكمية.
- تجميع السلع والمنتجات في أقرب مناطق إنتاجها.

2- **الأسواق المركزية:**

وهى بمثابة مراكز تجميع وتخزين للسلع والحاصلات ومن ثم فهى حلقة الوصل بين الأسواق المحلية والمنتجين وبين أسواق الجملة والمستهلكين وقد تكون موجودة بالمدن الكبيرة، وقد يتم فيها بعض الوظائف التسويقية مثل التخزين، وإعادة التعبئة، والتجهيز وغالبا تكون تلك الأسواق كبيرة الحجم.

3- أسواق الجملة:

وهى أسواق كبيرة الحجم ومعدة لتوفير كافة التسهيلات، ومعدات الاتصال ووسائل التخزين ووسائل النقل وتوفير

[32] **حازم الصيرفي** .محمد الصيرفي، حازم. التسويق الصناعي. تأليف / د. حازم محمد الصيرفي. قسم النشر الإسكندرية : مؤسسة حاورس الدولية 2019 ، ص 448 .

العبوات، وكافة المعلومات والبيانات التسويقية من خلال دفاتر الصادر والوارد بتلك الأسواق لكافة السلع والحاصلات وسهولة التعرف على عدد كبير من التجار وكبار الموردين والوسطاء والموزعون بتلك الأسواق وتلك الأسواق تتواجد في المدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية والمنصورة وفي هذه الأسواق تضاف العديد من المنافع للسلع وذلك عن طريق المنافع الزمنية عن طريق التخزين أو المنافع المكانية عن طريق التجميع والنقل أو المنافع الشكلية عن طريق تغيير العبوات والتجهيز لبعض السلع ومن ثم تقترب أسواق الجملة من أسواق المنافسة الكاملة.

4- أسواق التوزيع:

وظيفة تلك الأسواق تجميع السلع سواء من المنتجين أو أسواق الجملة ثم توزيعها على تجار التجزئة ومحلات البيع، وأسواق التجزئة الموجودة في المنطقة ومن ثم فيمكن اعتبار تلك الأسواق كأنها وسيط تسويقي يساهم ويساعد في سرعة وسهولة توزيع السلع.

5- أسواق التصدير:

تتركز تلك الأسواق في المدن الساحلية مثل الإسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط حيث يتم من خلالها تصدير السلع والحاصلات إلى الأقطار الخارجية كما يتم استيراد السلع والخدمات من الدول الخارجية للاستهلاك والتصنيع المحلي. وتركز تلك الأسواق على الأسعار العالمية (سيف – فوب) وفي تلك السواق يتم إعادة تجهيز وتعبئة وفرز وتدريج السلع والخدمات وفقا لمواصفات وشروط كل دولة أو مستورد خارجي وتتوافر في تلك الأسواق وسائل الاتصالات والمراسلات الحديثة وكافة التسهيلات الائتمانية والبنكية ووسائل النقل والشحن وتتصف تلك الأسواق بسهولة ويسر التعرف على المعلومات والإنباء التسويقية العالمية.

6- الأسواق المختلطة:

يصعب أحيانا توصيف السوق ومن ثم يكون السوق خليطا ما بين الجملة والتجزئة والتصدير والتوزيع وبالتالي يطلق على مثل تلك الأسواق بالأسواق المختلطة (المتعددة أو المتنوعة) حيث تتعدد وتتنوع وظائف السوق.

7- الأسواق التجزيئية:

وهى أسواق تمثل الحلقة الأخيرة في العمليات التسويقية، وفي هذه الأسواق يتم تجهيز وتعبئة وتغليف السلع والحاصلات في شكلها النهائي وتباع مباشرة للمستهلك النهائي وعادة توجد مثل هذه الأسواق بالقرب من المدن الرئيسية أو القرى وقرب أماكن الاستهلاك ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

خامسا – مستويات السوق:

يبدأ تعريف السوق بإجمالي عدد السكان ويضيق مستوي السوق كلما اتجهنا لمستوي اقل. هناك مصطلحات مختلفة تستخدم لفهم مستويات السوق[33].

السوق المحتمل :هو إجمالي عدد السكان في السوق المهتمين بشراء منتج وخدمة

[33] https://www.business4lions.com/2020/10/Market-definition-and-market-types.html

السوق المتاح :كل هؤلاء الأشخاص داخل السوق المحتمل الذين لديهم أموال كافية لشراء المنتجات والخدمات.

السوق المتاح المؤهل :كل الأشخاص في السوق المتاحة المسموح لهم بشراء المنتجات والخدمات المتاحة.

السوق المستهدف :إنها شريحة السوق المتاحة التي تكون الشركة مستعدة لخدمتها.

سوق مخترق :هؤلاء العملاء في السوق المستهدف الذين قاموا بشراء المنتجات والخدمات.

المحور الخامس – الاستثمار:[34]

يعد الاستثمار من أهم الدوافع التي تحقق النمو الاقتصادي للدول، كما أنه يساهم بشكل كبير في رفع مستوى المعيشة للأفراد، ويحقق النمو المجتمعي في الدولة، كما يقلل من نسب البطالة التي تمثل عائق كبير في النمو الاقتصادي للدول بشكل عام، فيعد الوسيلة المناسبة لتحقيق دخل قومي مناسب يسد من احتياجات الدولة الخارجية والداخلية.

أولا – تعريف الاستثمار:

بالإنجليزيّة Investment و هو عِبارةٌ عن رأس المال المُستخدم في إنتاجِ أو تَوفيرِ الخَدَمات أو السلع، وقد يكون استِثماراً ثابتاً كالأسهم المُمتازة والسّندات، أو استثماراً مُتغيّراً مثل ملكيّة المُمتلكات،

ويُعرَّف الاستثمار بأنّه الأصول التي يشتريها الأفراد والمنشآت من أجل الحصول على دخلٍ في الوقت الحالي أو المستقبليّ.

من التّعريفات الأُخرى للاستثمار هو مبلغ ماليّ يُستثمر بشيءٍ ما؛ وخصوصاً في الأعمال التجاريّة التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة

هو عبارة عن مصطلح اقتصادي يشير إلى رأس المال الذي يتم استخدامه في إنتاج وتوفير المنتجات أو الخدمات، وذلك من أجل الحصول على النفع المالي منه، ويؤثر بشكل رئيسي على الاقتصاد الخاص بالدولة، وقد يتنوع ما بين الاستثمار الثابت كالأسهم والسندات أو الاستثمار المتغير كالاستثمار في الممتلكات أو الاستثمار في الأعمال التجارية المختلفة، والغرض منه تحقيق الربح المالي بشكل ثابت وعلى مدى طويل.

ثانيا – أهداف الاستثمار:

يتم اتجاه الأفراد أو الدول إلى الإستثمار نظرًا لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الآتي :

1- السعي لتحقيق الأرباح المالية.

2- توفير الحماية على الأموال من خلال استثمارها لتجنب انخفاض القوة الشرائية نتيجة ارتفاع التضخم، وبالتالي يساهم في تحقيق أرباح رأسمالية.

3- الحفاظ على النمو في الثروات المالية، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

4- تلبية متطلبات السوق من السلع والخدمات، وتوسيع الأفاق له لمواكبة زيادة معدلات الطلب فيه.

---

[34] د/ عبد المطلب عبد الحميد – اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامى فى الصيرفة الإسلامية – الدار الجامعية – البخارى. مسلم. أبو يعلى الموصلى التميمى. د /**أشرف محمد دوابة** – الاستثمار في الإسلام– 2014م – ص 166.

5- مواكبة التطور المستمر في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، لذا يتم اللجوء للاستثمار لاستثمار الأموال في تطوير التكنولوجيا والتقنيات في الدولة لمواكبة العالم.

6- رفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال توفير مصدر دخل ثابت وكبير.

7- الاستفادة من مميزات الضرائب على المشاريع الاستثمارية وبالتالي حماية الدخل الفردي من الضرائب وقيمتها المرتفعة.

8- تحقيق الأمان في المستقبل وخاصة للأشخاص القريبين من سن التقاعد للحفاظ على مستوى دخل ثابت لهم بعد التقاعد.

9- زيادة مستوى الإنتاج بالنسبة للدول، وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة نسبة مستوى الدخل للفرد.

10 – تخفيض نسبة البطالة، من خلال المشاريع الاستثمارية التي تحتاج ليد عاملة بنسبة كبيرة فتفتح آفاقًا واسعة للتوظيف.

11- تحقيق التوسع الاقتصادي للدولة، وبالتالي فتح آفاقًا جديدة في النواحي الاقتصادية.

كما يَسعى الاستثمار إلى تحقيق مجموعةٍ من الأهداف، وهي:

- توفير الحماية للمال من انخفاضِ قُوّته الشرائيّة الناتجة عن التضخم؛ حيث إنّ هدف الاستثمار يعتمد على تحقيق أرباحِ رأسماليّة، وعوائد تُحافظ على القوة الشرائيّة للمَال المستثمر. المحافظة على استمرار التنمية في الثروة الماليّة، فيكون الهدف من الاستثمار هو تَحقيق العوائد الماليّة المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.
- الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المُستثمرين على الاستِثمارات التي تُحقّق لَهُم أكبر العوائد الماليّة دون الاهتمام بأيّ اعتباراتٍ أُخرى، مثل نسبة المُخاطرة.
- توفير الحماية للدخل من الضرائب؛ حيث يسعى الاستثمار إلى إفادة المُستثمرين من مزايا الضرائب، والناتجة عن التشريعات المُطبقة، وفي حال تمّ توظيف الاستثمار في مجالٍ غير مناسب قد يؤدّي ذلك إلى التعرّض لنسبةٍ مرتفعة من الضرائب.
- الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتمّ بتحقيق هذا الهدف من الاستثمار المضاربون في السوق الماليّ؛ حيث يحرصون على اختيار استثماراتٍ مُرتفعة المخاطرة، ويقبلون كافّة الأشياء المُترتبة على اختياراتهم.
- تأمين المستقبل؛ وهي الاستثمارات المُرتبطة بالأفراد الذين وصلوا إلى سن التقاعد؛ حيث يكون هدف الاستثمار هنا هو تأمين المستقبل؛ من خلال استثمار المال في شراء الأوراق الماليّة التي تُقدّم عوائد متوسّطة، مع أقلّ درجة من المخاطرة.

ثالثا – أدوات الاستثمار:

يعتمد الاستثمار على مجموعةٍ من الأدوات الخاصة به، وتُشكّل أصولاً ماليّةً أو حقيقيّةً تتبع لملكية المستثمرين، وتُعدّ هذه الأدوات وسائط استثماريّةً تُصنّف إلى قسمين هما

أدوات الاستثمار الماديّة، وتشمل الآتي: المشروعات الاقتصاديّة: هي من أكثر أنواع الأدوات الاستثماريّة الماديّة انتشاراً، وتشهد تَنوُّعاً في نشاطاتها التجاريّة، والخدميّة، والزراعيّة، والصناعيّة، وتسعى إلى إنتاج الخدمات والسلع التي تُشكّل حاجات الأفراد.

العقارات:

هي استثمارات تعتمد على طريقتين هما:

الاستثمار المباشر: هو شراء المُستثمر لعقار حقيقيّ، مثل الأراضي والمَباني.

الاستثمار غير المباشر: هو شراء المُستثمر لسندٍ عقاريّ؛ من خلال المُشاركة بإحدى المحافظ الاستثماريّة أو المَصارِف العقاريّة.

السلع: هي المُنتجات التي تتميّز بخصائص استثماريّة، وتمتلك أسواقاً خاصّةً بها تشبه أسواق الأوراق الماليّة، ومن الأمثلة على هذه السلع الذهب والبُن.

أدوات الاستثمار الماليّة، وتشمل الآتي:

الأسهم: هي الوَثائق الماليّة التي تُسلّم للأفراد الذين يَمتلكون حصصاً من رأس مال شركة مُعيّنة، وتُقسم هذه الأسهم إلى نوعين هما:

الأسهم العاديّة: هي عبارة عن مُستندات ملكيّة تمتلك قيماً سوقيّة، ودفتريّة، واسميّة؛ فالقيمة الاسميّة هي القيمة المُدوّنة على سند السهم، والقيمة الدفتريّة هي قيمة حقوق ملكيّة السهم ولا تتضمّن الأسهم المُمتازة، بل الأرباح والاحتياطات، أمّا القيمة السوقيّة فهي التي تُشكّل سعر بيع السهم في السوق الرأسماليّ. **الأسهم الممتازة:** هي أسهم تمنح أصحابها حقوقاً خاصّةً بهم، مثل الأولويّة في تحقيق الأرباح، وزيادة قيمة الربح نتيجةً لتصفية الشركة، وتمتلك هذه الأسهم ثلاث قيمٍ مثل الأسهم العاديّة، وهي:

القيم الدفتريّة، والسوقيّة، والاسميّة.

السندات: هي وثائق تثبت امتلاك أصحابها حقوقاً معينة في ملكيّة الأشياء أو استخدام خدمات مُحددة، كما تُعدّ ديوناً مترتبةً على أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتشمل السندات

الأنواع الآتية: السندات الصادرة عن الحكومة، وتُعرف باسم السندات الحكوميّة؛ وهي عبارة عن صكوك ذات مديونيّة طويلة ومتوسّطة الأجل، وتصدّرها الحكومات للحصول على موارد تساعدها على مواجهة التضخّم أو تغطية العجز الاقتصاديّ. السندات الصادرة عن المؤسسات: هي عقود بين المنشآت (المقترضة) والمستثمرين (المُقرضين)، ووفقاً لهذا الاتفاق يُقرض الطرف الثاني مبلغاً ماليّاً للطّرف الأول الذي يتعهّدُ بأن يردّه مع قيمة الفوائد المترتبة عليه في تاريخ مُحدّد

. أنواع الاستثمار توجد مجموعة من أنواع الاستثمار التي تُصنَّف وفقاً لعدّة معايير مُحددة، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ هذه الأنواع:

وفقاً لنوعه الاستثمار الاقتصاديّ: هو إنتاج الخدمات أو السلع المُخصصة للاستثمار أو الاستهلاك، مثل المشروعات الزراعيّة والصناعيّة.

الاستثمار الاجتماعيّ: هو السعي نحو رفع رفاهيّة الأفراد الاجتماعيّة، مثل المشروعات الثقافيّة، والرياضيّة.
الاستثمار الإداريّ: هو تطوير الأماكن الإداريّة التي تهتمّ بالمحافظة على المجتمع، مثل المباني العسكريّة والحكوميّة.
استثمار الموارد البشريّة: هو السعي لتحقيق التنمية البشريّة التي تظهر في البرامج التدريبيّة، والتعليميّة المُقدمة للأفراد في الدولة.
وفقاً لأداته تشمل الأنواع الآتية:
الاستثمار الحقيقيّ: يُعرف أيضاً باسم استثمار الأعمال أو المشروعات، ويُعدّ الاستثمار حقيقيّاً عندما يُوفّر للمستثمر الحقوق في الحصول على أصول حقيقيّة، مثل الذهب والعقارات.
الاستثمار الماليّ: هو شراء حصّة في رأس مال أو قرض توفر لصاحبها أرباحاً أو فوائد مضمونةً بالقانون.
الاستثمار المعنويّ: هو الاستثمار المعتمد على الحصول على معرفة أو أصول فكريّة، مثل تنفيذ بحث علميّ.
وفقاً لمعيار التعدد وعدمه الاستثمار المُتعدد: يُعرف أيضاً باسم استثمار المحفظة؛ وهو الاستثمار في أكثر من نوعٍ من أنواع الأدوات الاستثماريّة الماليّة أو الماديّة. الاستثمار غير المُتعدّد: هو المشاركة باستثمار واحد، مثل شراء أصل ماليّ أو أصل ماديّ واحد فقط. وفقاً لمعيار الملكيّة أي أن يكون الاستثمار ملكاً للأفراد أو المجموعات أو الدول، ويشمل الأنواع الآتية: الاستثمار الخاص: هو استثمار يُنفّذه فرد أو مجموعة أفراد بشكل قانونيّ ضمن شركةٍ خاصّة.
الاستثمار العام: هو استثمار تُنفّذه منشأة أو مجموعة منشآت تتبع ملكيّتها للدولة ضمن شركة عامة.
الاستثمار المُختلط: هو استثمار يُنفّذه شخص أو مجموعة أشخاص، أو منشأة أو مجموعة منشآت خاصّة، مع منشأة أو مجموعة منشآت عامة، ضمن أيّ نوعٍ من أنواع المنشآت المُختلطة التي تُوزّع ملكيّتها بين طرفين عام وخاص[35].

رابعا – أنواع الاستثمار:

يتميز الإستثمار بالتنوع الكبير حيث يمكن أن تستثمر أموالك في أي نوع يناسب احتياجاتك ومتطلباتك، كما أنه يتنوع طبقًا لاحتياجات الدولة ومن أهم أنواع الآتي:
1- الإستثمار المالي الذي ينقسم إلى الاستثمار الخاص الذي يقوم به فرد محدد لتحقيق ربح مالي، والاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة من خلال تحقيق خططها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو الاقتصادي والمجتمعي للدولة.
2- الإستثمار طويل الأجل الذي يتم الانتفاع به على المدى الطويل.
3- الإستثمار قصير الأجل الذي يتم الانتفاع به في فترة زمنية قصيرة ومحددة.

[35] : https://mawdoo3.com/

4- الإستثمار الأجنبي وهو الاستثمار بالعملات الأجنبية والشركات العالمية داخل دولة ما لرفع مستوى معيشتها وتحقيق النمو الاقتصادي لها.

5- الإستثمار المحلي الذي يعتمد تطبيقه داخل الدولة نفسها من قبل المستثمر المحلي.

6- الإستثمار الاجتماعي الذي يساهم بشكل كبير في تحسين وضع اجتماعي أو أنه يعود بالنتفع على المجتمع بشكل عام.

7- الإستثمار التطوري الذي يساعد على تطوير مجال معين من الأعمال.

خامسا - محددات الإستثمار:

للاستثمار الكثير من المميزات التي تعود على الفرد والدولة بشكل عام، ولكنه يعيقه بعض المحددات التي تعرقل سيره بشكل سليم، ومنها التأثر بالظروف السياسية والأمنية للدولة التي قد تعيق سيره بنجاح، كما يتأثر بطبيعة السياسات الاقتصادية في المنطقة التي يتم الاستثمار فيها، وأحيانًا يتعرض للمخاطرة حيث لا يوفر الاستقرار المالي بشكل دائم، ويمكن أن يعيقه الطموح الغير متوازن أو الشغف الغير موزون الذي قد يعرضه للفشل ويعرضه لنسب مخاطرة كبيرة مما يؤدي إلى خسارة رأس المال.[36]

1 - سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار، وبهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، حيث كلما انخفض سعر الفائدة (كلفة استخدام رأس المال) كلما شجع ذلك على عملية الاقتراض وبالتالي على زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

لهذا يلاحظ أن الدول المتقدمة تميل دائما في سياساتها المالية إلى تخفيض سعر الفائدة والعمل على تخفيضه باستمرار خاصة في أوقات الركود الاقتصادي، من أجل تشجيع الاستثمار، وما لذلك من أثر فعال في زيادة الاستخدام والإنتاج، كوسيلة للخروج من الأزمة. والعكس صحيح في حالة التضخم الاقتصادي.

2 - الكفاية الحدية للرأسمال

ويقصد هنا بالكفاية الحدية للرأسمال، هو الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر، أو العائد على رأس المال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائما وأبدا على أساس العائد الذي تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.

وفي هذا الصدد، يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين حجم رأس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأسمال، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الأموال المستثمرة، كلما انخفض العائد على الوحدة النقدية المستثمرة.

3 - طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال:

[36] https://e3arabi.com/

مما لا شك فيه، أنه عندما يقوم أي مستثمر ذات سلوك عقلاني باستثمار ما لديه من مال خاص أو مقترض، لا بد عليه أن يضع في الاعتبار العاملين التاليين:

- العائد المتوقع – الكفاية الحدية لرأس المال.
- سعر الفائدة – كلفة استخدام رأس المال.

وعليه في هذه الحالة، الموازنة بين هذين العاملين، فإذا كانت الكفاية الحدية الرأسمال العائد المتوقع أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فإن ذلك سوف يساعد على الاستثمار والعكس صحيح.

إذا افترضنا أن الكفاية الحدية للرأسمال كانت أكبر من سعر الفائدة، إلى أي حد يستمر المستثمر بالاقتراض، أو هل أن عملية الاقتراض أو طلب الأموال من أجل الاستثمار سوف تستمر ما لا نهاية ؟

إن الجواب على ذلك بطبيعة الحال بالنفي، حيث أن المستثمر يستمر باقتراض الأموال ما دامت الكفاية الحدية للرأسمال أكبر من سعر الفائدة ويستمر هكذا ولكن إلى حد معين، لأن ذلك الاستمرار سوف يؤدي إلى تناقص الكفاية الحدية سبب انطباق قانون الغلة المتناقص– أو هذا يعني أن المستثمر وهو يقوم بعملية الاقتراض لا بد أن يصل إلى وحدة نقدية مقترضة يتساوى عندها العائد الكفاية الحدية مع تكلفة اقتراضها (سعر الفائدة) وهذه الوحدة تسمى عادة بالوحدة الحدية ، حيث تكون جميع الوحدات المقترضة قبل الوحدة الحدية تحقق عائد، وعند هذا المستوى الإجمالي من الاقتراض يكون المستثمر قد حقق أكبر عائد ممكن، أما إذا استمر بالاقتراض ما بعد الوحدة الحدية ، فإنه سوف يحقق خسارة عن كل وحدة مقترضه، نظرا لأن العائد سوف يكون أقل من سعر الفائدة.

4 – التقدم العلمي و التكنولوجي :

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي، أحد العوامل المحددة للاستثمار، حيث أن ظهور الآلات والمكائن الجديدة ذات الطاقات الإنتاجية العالية، تدفع المنتج – كونه يعيش في ظل سوق منافسة – دائما لاستبدال ما لديه من مكائن قديمة بمكائن جديدة، إذا ما أراد البقاء في السوق، وهذا الاتجاه يتطلب استثمارات كبيرة.

5 – درجة المخاطرة

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار هي درجة المخاطرة، إذ أن كل عملية استثمار، لا بد وأن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، وكما قلنا بأن هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع، وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار

. وعلى هذا الأساس يلاحظ، أنه على الرغم من القوانين المشجعة للاستثمار وإصدار التشريعات والضمانات في الدول النامية، إلا أنه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية ظلت قليلة، نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة فيها.

6 – **مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي:**

يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد، إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، كلما كان ذلك عاملا مشجعة للاستثمار والعكس صحيح.

7 **عوامل أخرى:**

من العوامل الأخرى المحددة للاستثمار، هو مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع، وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة، كلما كان ذلك مشجعة للاستثمار.

سادسا – أهم المجالات الخاصة بالاستثمار:

يمكنك الإستثمار في العديد من المجالات وفقًا للقطاع الذي تريد الاستثمار فيه، مثل القطاع العقاري، أو القطاع السياحي، أو القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي، وغيرها وفقًا للدافع الذي تريد الاستثمار من أجله، وهل تريد العائد بشكل سريع وقصير الأجل أم العائد على المدى الطويل والمستقر نوعًا ما.

مجالات الإستثمار:

يقصد بمجال الإستثمار نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الإستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الإستثمار.

فإذا ما قلنا بأن مستثمر ما يوظف أمواله في الإستثمارات المحلية, بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في الإالمالية,الأجنبية فإّن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الإستثمار.أما لو قلنا بأنّ المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية, فإنّ تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الإستثمار.

و عموما, وكما تختلف مجالات الإستثمار, تختلف أيضا أدوات الإستثمار المتوفرة في كلّ مجال, وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لإختيار ما يناسبه منها.

و يمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة, ولكن من أهم هذه التبويبات المتعارف عليها نوعان هما:

أ– المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار

ب– المعيار النوعي لمجالات الإستثمار.

المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تبوب الإستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية و استثمارات خارجية أو أجنبية.

أ– الإستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي, بغض النظر عن أداة الإستثمار المستخدمة مثل: العقارات, الأوراق المالية و الذهب, والمشروعات التجارية.

ب– الإستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

تشمل مجالات الإستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية, مهما كانت أدوات

الاستثمار المستخدمة. و تتم الإستثمارات الخارجية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر.

مزايا الإستثمارات الخارجية و عيوبها:

مزاياها:

-توفر للمستثمر مرونة كبيرة في اختيار أدوات الإستثمار.

-تهيئ له مبدأ توزيع المخاطر بشكل أفضل.

-تتميز بوجود أسواق متنوعة و متطورة.

-تتوفر في هذه الأسواق قنوات إيصال فعّالة و نشيطة.

-تتوفر الخبرات المتخصصة من المحللين و الوسطاء الماليين.

عيوبها:

-ارتفاع درجة المخاطرة و المتعلقة بالظروف السياسية.

-قد يكون لها تأثير على الإنتماء الوطني للمستثمر لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدلا من استثمارها في الوطن.

-احتمال ازدواجية الضرائب.

-مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد و التي تنشأ عن تقلب أسعار الصرف العملة الأجنبية

المحور السادس – الإنتاج:[37]

بدأت تظهر ملامح إدارة الإنتاج منذ حدوث الثورة الصناعية في بريطانيا أواخر القرن الثامن عشر، إذ كان قبل هذا التاريخ يتم تصنيع السلع والخدمات في ورشٍ صغيرةٍ يهيمن فيها العمل اليدوي، وقد أدى حدوث الثورة الصناعية إلى تغيير جذري في تصنيع السلع والمنتجات مما سهل من أداء تلك الوظائف وقد واكب ذلك حدوث تغييرات في أساليب وطرق التخطيط والتنظيم في إدارة الأعمال، وفي أوائل القرن التاسع عشر قام البريطاني جارلس باباج بتطوير أفكار آدم سميث إذ اعتقد بأن التكلفة الكلية للسلعة المنتجة قد تكون أقل في حال استخدام العمال ذوي المهارات المختلفة.

أولا – تعريف الإنتاج:[38]

يُعرف الإنتاج بالإنجليزيّة Production :بأنّه صناعةُ شيءٍ من شيءٍ آخر، ويعتمدُ على استخدامِ مجموعةٍ من الأدوات والوسائل والآلات من أجل الوصولِ إلى تحقيقِ الهدف الرئيسيّ منه.

ويُعرفُ الإنتاج أيضا بأنّه الخطوةُ المُهمّة في سلسلةٍ تحتوي على مجموعةٍ من العمليّات التي تُساهمُ في الحصولِ على سلعةٍ أو خدمةٍ مُعيّنة يتمُّ تقديمها إلى الجمهورِ المُستفيد.

[37] **أحمد محمد الشياب ,عنان محمد أبو حمور** مفاهيم إدارية معاصرة **2014**– صفحة 36

[38] https://sotor.com/

ومن التّعريفات الأُخرى للإنتاج أنّه كلّ عمليّة لها مُدخلاتٌ، ومُخرجات، وموارد تعملُ على تطبيقِ مجموعةٍ من الخطوات التي تُساهمُ في تحويلِ المواد الخام إلى مُنتجاتٍ يَستفيدُ منها الأفراد في المجتمع

ثانيا – نشأة مفهوم الإنتاج:

يُعتبرُ الفيلسوف وعالمُ الاقتصاد المشهور آدم سميث أول من استخدم كلمة إنتاج للإشارةِ العمليّات الإنتاجيّة في عام 1776م، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشرُ في أغلبِ القطاعات الصناعيّة، وفي عام 1900م ربط العالم والمُفكّر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التّخطيط بصفتها الوسيلة المُباشرة للقيام بالأعمال الخاصّة في الإنتاج، وفي عام 1915م تمّ الرّبط بين الإنتاج والمخزون بصفتِهِ مِنَ الوسائل التي تُساهمُ في المُحافظةِ على المُنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكلٍ صحيح، وبين عامي 1931م – 1935م تمَّ العملُ على تفعيل دور الرّقابة على جودةِ الإنتاج، ممّا ساهم في تعزيزِ مفهوم الإنتاجِ بشكلٍ كبير، وهكذا أصبح للإنتاجِ دورٌ مهمٌ في العديدِ من أنواع المُنشآت الصناعيّة والخدميّة.

ثالثا – عمليّات الإنتاج:

حتّى يتمَّ تطبيقُ الإنتاج بطريقةٍ صحيحة يجبُ أن يرتبطَ بمجموعةٍ من العمليّات المُهمّة، وهي:

العملية الإنتاجيّة: هي العمليّةُ الأولى من عمليّات الإنتاج، والتي تعتمدُ على استخدامِ كافّة الوسائل التي تُساعدُ على تطبيقِه بطريقةٍ صحيحة، وتشملُ على الأيديّ العاملة، والقيمة الماليّة المُخصّصة للإنتاج، والوسائل الإنتاجيّة سواءً المُرتبطة بالعُمال، أو الآلات الصناعيّة، والتي تُساهمُ في الحصولِ على المُنتجِ النهائيّ.

العمليّة التجاريّة: هي الاعتمادُ على دور المُنشأة التجاريّ في عرضِ المواد المُنتجة سواءً أكانت سلعاً يتمُّ توريديها إلى التُجّار، أو تُباع في الفروع الخاصّة بالمُنشأة، أو خدماتٍ يتمُّ تقديمها من خلال المُنشأة وفروعها، وتُساهمُ العمليّةُ التجاريّة في بيعِ إنتاج المُنشأة إلى الأفراد المُستهدفين منه.

العمليّة النقديّة: هي التي تُساهمُ في تحديدِ القيمة الماليّة لتكلفةِ الإنتاج والعمليّات التشغيليّة المُستخدمة، ومن ثم معرفة قيمة بيع المُنتجات. تُساعدُ هذه العمليّة القسم الماليّ في المُنشأة في مُتابعةِ نتائج تحقيق الأرباح أو الخسارة من العمليّة الإنتاجيّة.

العمليّة التسويقيّة: هي استخدامُ كافّة الوسائل المُتاحة، والتي تُساهمُ في تسويقِ المُنتجات التي تمَّ الحصول عليها من الإنتاج، وكلّما كانت العمليّةُ التسويقيّة قادرةً على جذبِ الزّبائن والمُستهلكيّن إلى المُنشأة، ساهم ذلك في نجاحِ دور الإنتاج في الوصولِ إلى تحقيقِ الرّبح المطلوب.

أهميّة الإنتاج: يتميّزُ الإنتاجُ بأهميّةٍ كبيرة سواءً على مُستوى الأفراد في المجتمع أو الشّركات التي تعتمدُ على المُنتجات والخدمات، وتتمثّلُ هذه الأهميّةُ في النّقاط الآتية:

تطوير العديد من المجالات الحياتيّة العامّة؛ ممّا يُؤدّي إلى زيادةِ مُعدّلات الرفاهيّة عند الأفراد عن طريق إنتاج العديد من المُنتجات والخدمات التي تُساعدُ على توفير مجموعةٍ من الأشياء المفيدة، مثل أجهزة الحاسوب، والهواتف المحمولة. المُساهمة في ظهورِ التطوّر الصناعيّ العالميّ الذي أدّى إلى نموِّ العديد من أنواع الصّناعات، وخصوصاً المُستحدَثة منها.

توفير الدّعم المُناسب للتّنمية الاقتصاديّة عن طريق تزويد النّاتج المحليّ الإجماليّ بمجموعةٍ من الموارد التي تُساعدُ على تنميته.

المُساعدة في دعمِ العديد من القطاعات المهنيّة والزراعيّة التي كانت تعتمدُ في السّابق على مهارات الأيدي العاملة فقط، والتي أصبحتْ مع مرور الوقت تَستخدمُ الأجهزة والآلات في تعزيزِ سير العمل الخاصّ بها. العملُ على تطوير التّجارة والتي كانت في الماضي تعتمدُ على وسائلَ تقليديّة، وساعد الإنتاجُ في جعلها أكثر نموّاً من خلال الاستعانة بوسائل النّقل البحريّة والجويّة التجاريّة. نموذج الإنتاج نموذج الإنتاج هو عبارةٌ عن الاستراتيجيّة أو الخطّة التي يتمُّ تطبيقها في مؤسسةٍ إنتاجيّة من أجل المُساهمة في العمل على تحقيقِ الإنتاج، ويشملُ كل نموذجٍ إنتاجيّ على مجموعةٍ من المراحل، وهي:

دراسة وفهم طبيعة المُنتجات من خلال معرفة طلبات المُستهلكين، أو عن طريق تحديد الخيارات المُتاحة أمام المُورّدين الذين يتحكّمون في الطّبيعة الخاصّة بالإنتاج. المُقارنة بين المُتغيّرات المُتنوّعة للإنتاج، والتي تُساهمُ في استخدامِ أحدها من أجل المباشرة في تنفيذِ العمليّة الإنتاجيّة. بناء النّظام الإنتاجيّ من خلال الاعتمادِ على الاختيار النهائيّ لنموذج الإنتاج، والذي يتطلّبُ وجود فهمٍ مُسبق في ضرورةِ التّركيز على نوعيّةِ المواد التي تمَّ إنتاجها. قابليّة تعديل النّموذج: وهي القدرةُ على تطبيق أيّ تغييرٍ أو مجموعةٍ من التغيّرات التي تُساهمُ في إعادةِ صياغة نموذج الإنتاج، حتى يتوافق مع أيّ تطوّراتٍ حديثة في العمليّة الإنتاجيّة، وقد تشملُ هذه التطوّرات ظهور أفكارٍ جديدة للإنتاج، أو استخدام مجموعةٍ من الأدوات والأجهزة الحديثة. الخلاصة يعتبرُ الإنتاج من أكثر النّشاطات التي تُساهمُ في دعمِ الاقتصاد المحليّ للدّول؛ إذ يشملُ الحصول على العديدِ من أنواع المُنتجات، مثل الزراعيّة، والصناعيّة، والخدميّة. كما أنْ مفهومَ الإنتاج يعتبرُ من المفاهيم الاقتصاديّة والإداريّة القديمة، والذي يُؤدّي إلى ابتكارِ منافعَ مُفيدة للنّاس، ويحتاجُ تطبيقُ الإنتاج في مُنشأةٍ ما إلى وجودِ مجموعةٍ من العمليّات الإنتاجيّة، والتي تُساهمُ في تحقيقِ النّتائج المطلوبة من الإنتاج بطريقةٍ مُناسبة، ويُساعدُ ذلك في التّعزيزِ من أهميّة الإنتاج في بيئةِ العمل، ويعتمدُ البدءُ في تنفيذِ الإنتاجِ على وجود نموذجٍ تمَّ إعدادهُ مسبقاً، ممّا يُساهمُ في الوصولِ إلى النّتائج المطلوبة بأفضلِ الطُّرق وأكثرها نجاحاً. المراجع

رابعا – عوامل الإنتاج :

الأرض: تعني كلمة الأرض في العمليّة الإنتاجيّة المكان الذي يحصل فيه الإنسان على المنفعة، مثل: الأراضي الصالحة للزراعة؛ فبالزراعة ينتج الإنسان المحاصيل الزراعيّة، وكذلك الأنهار، والبحار، والمحيطات، والغابات، والمعادن، لذلك هي مجموعة الموارد والثروات الطبيعيّة الموجودة على الأرض أي هي المنبع والمصدر للسلع التي ينتجها كافّة، والأرض من النعم التي أنعم الله بها علينا، حيث لم يكن هناك جهد بشريّ في خلقها.

العمل: يتمثّل العمل بالأشخاص والمجهود الذي يقومون به لإنتاج المنتج، ولهذا فإنّ العمل عمليّة يتشارك بها العاملون عضلياً وذهنياً داخل بيئة الإنتاج للحصول على منفعة، وتقاضي أجر أو دخل ينفقونه على حياتهم الشخصية، ولذلك يُسمّى العاملون في العمل أو المؤسّسة بالموارد البشريّة، وتُعنى وحدة الموارد البشريّة بالاهتمام بالعاملين من حيث ظروفهم العمليّة، وتحسين خبراتهم وكل شيء يخصّهم. يختلف العاملون في

العملية الإنتاجية من حيث النشاط الإنتاجيّ؛ فهناك العامل الذي يقوم بالعمل الذهنيّ، مثل: المدرس، والطبيب، والمحامي، ويعتمد الإنتاج هنا على الخبرة العلميّة والعمليّة، وهناك العاملون الذين يقومون بالعمل اليدويّ، وهو الاعتماد على العضلات، مثل: المُزارع، والبنّاء، والنجار، والحدّاد، وغيرها من المهن الأخرى. رأس المال يتمثّل رأس المال بالأموال المنقولة وغير المنقولة؛ فهي العناصر التي تساعد الإنسان في العملية الإنتاجيّة، مثل: النقود، والآلات، والمعدات، والطّرق، والجسور، ووسائل النقل، والمباني، ويمكن تقسيم

هو الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات.

العمل من أهم عناصر الإنتاج حيث لا إنتاج بلا عمل، وعندما نتكلم عن العمل لا نتكلم عن عنصر عادي بل عنصر إنساني يعامل معاملة خاصة للأسباب الآتية:

1. إدارة عنصر العمل لا تتعلق بمورد عادي بل عنصر إنساني ويجب مراعاة الجانب الإنساني من حيث تحديد الأجر ووضع الضوابط لعمل الأحداث والنساء.
2. العمل يتحدد عنه اجر والذي يحدد مستوى المعيشة.

خصائص العمل

1. العمل نشاط واعٍ: فالإنسان يعي ما يعمل، علي عكس الحيوان الذي يعمل بغريزته، فالإنسان وحده هو الذي يعي الطبيعة ويستوعبها ويحولها.
2. العمل نشاط إرادي:يقوم به الإنسان عن إرادة مختارة وتقدير لموقفه من خلال أجره (الحساب الاقتصادى)،وهل يقابل ما يبذل فيه من جهد بعكس العمليات اللاإرادية من تنفس ودورة دموية...الخ
3. العمل يسبب ألم:حيث الألم هو التكلفة التي يتحملها العامل نتيجة لعمله حيث أن العمل يتضمن نوع من القهر علي العمل بما يفرضه عليه من التزامات وأعباء بدنية وذهنية وخضوعه لنظام محدد وصارم.
4. العمل مصدر للمتعة والسعادة:رغم ما سببه العمل من ألم وقهر نري العامل سعيد بإنجاز عمله وتحقيقه لذاته.
5. العمل له غاية:وهي خلق المنافع بالإسهام في العملية الإنتاجية، فإذا كان الألم يمثل تكلفة العمل فان إنتاج السلع والخدمات يمثل العائد من العمل.

وإذا كان العمل لا يهدف في النهاية إلى الإنتاج فانه لا يعتبر عملا من الناحية الاقتصادية.

أنواع العمل:

العمل ليس عنصر متجانس بل يختلف من مهنة إلى أخرى، كذلك يختلف داخل المهنة الواحدة. وينقسم إلى:

1. أعمال يدوية: تعتمد على الجهد العضلي إلى حد كبير.
2. أعمال ذهنية: تعتمد على المعرفة والخبرة الفكرية.

في الحقيقة لا نجد عمل يدوي يخلو من الجانب الذهني ولا يوجد عمل ذهني يخلو من الجانب العضلي. وهناك تقسيمات أخرى إلى أعمال تنفيذية وأعمال إشرافية.

التخصص وتقسيم العمل

- أولا:التخصص وهو أن يتخصص الإنسان في مهنة واحدة لإنتاج سلعة أو خدمة، إما نجار أو زارع أو صانع أو غير ذلك، وقد يقوم بإنتاج نوع واحد من السلع ويحصل على بقية احتياجاته من التبادل والمقايضة.

أهمية التخصص:

1. زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال خلق مزايا جديدة لدى الأفراد
2. زيادة القدرة على الابتكار والاختراع.
3. زيادة الخبرة العميقة لدى الأفراد.

- ثانيا :تقسيم العمل :يقصد به أن ينقسم إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من المراحل لكل مرحلة جزئية عامل، أي أن تقسيم العمل يتم داخل المهنة الواحدة بقصد إنتاج سلعة واحدة أو خدمة واحدة، ولقد ارتبط تقسيم العمل بإدخال الآلة في عمليات الإنتاج.

حيث أن تقسيم العملية الإنتاجية إلى عمليات جزئية سهل استخدام الآلة لتقوم بها بدلا من أن يقوم بها الحرفي.

مزايا تقسيم العمل:

1. زيادة المهارة في أداء الأعمال، وذلك لتبسيط الأعمال المطلوبة.
2. تنظيم العمل بشكل أكفاء من حيث التوقيت والتتابع والإشراف.
3. توفير الوقت وتقليل الفاقد أثناء انتقال العامل من عملية إلى أخرى.
4. تسهيل استخدام الآلة نتيجة لتقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة عمليات جزئية.
5. كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

- المبالغة في تقسيم العمل لها عيوب وخاصة من الناحية النفسية

1. الملل من تكرار نفس العمل الواحد لمرات عدة.
2. يفقد العامل إحساسه بالمتعة في العمل نتيجة عمله لأنه يقوم بعملية جزئية فقط على عكس العامل الحرفي الذي يقوم بإنتاج السلعة كلها.

الطبيعة – الأرض[39]

الإنسان لا يخلق المادة، المادة لا تستحدث ولا تفني ويقتصر دور الإنسان علي خلق المنافع ولذلك فهو يحتاج إلى الطبيعة من اجل الإنتاج وخلق المنافع.

يقصد بالطبيعة كل الموارد والقوي التي يجدها الإنسان دون جهد من جانبه

وهي تشمل (الأرض – المناجم – الغابات – ومساقط المياه – ومصايد الأسماك ..... الخ

ويلاحظ علي الطبيعة «الأرض

[39]القاموس الاقتصادي – بغداد 1977 .حسن النجفي

الأول: إنها هبة من الله دون جهد إنساني ولذلك فهي عنصر كرم ومصدر تفاؤل.
الثاني: إنها محدودة الكمية وما تفرضه من قيود على الإنسان (الاختياروالتضحية)وبالتالي فهي مصدر للتشاؤم
الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي: يتحدد النشاط الاقتصادي لأي جماعة علي عنصر الطبيعة إلى حد كبير حيث نجد أن الموقع والمناخ يؤثران على نوع النشاط الاقتصادى إلى حد كبير:

- وجود المناجم حيث تقام حرفة التعدين.
- وجود الأرض الخصبة تقوم حرفة الزراعة.

ليس معني ما سبق أن هناك حتمية جغرافية أو إن الإنسان أصبح عبدا للطبيعة فالواقع أن قيود الموقع والمكان أصبحت اليوم محدودة بفضل التجارة الدولية, التي أسهمت بدور كبير في تخفيف حدة الموقع وأثره علي النشاط الاقتصادي.

خصائص الطبيعة

1. ندرة الموارد جعل استخدامها لهدف واحد والتضحية بالأهداف الأخرى – تكلفة الفرص الضائعة.
2. تخضع الموارد للملكية «خضوعها للحقوق القانونية»، تلك السلطة التي تسمح باختيار هدف والتضحية ببقية الأهداف.
3. هبة من الله، ومع ذلك لا يمكن استغلالها إلا بواسطة الإنسان، فالمناجم لا تعطي ما بداخلها إلا بعد تشييد ممرات وأنفاق.والأرض الزراعية تحتاج إلى كثير من الإعداد والعمل قبل أن تصبح صالحة للزراعة.(تكاد أن تكون الطبيعة مصنوعة
4. غير قابلة للهلاك «المادة لا تفني» ولكن تتعرض للإهدار

مثل ما يحدث من تلويث مياه الأنهار أو البحار ومشاكل التصحر والجفاف، وهذا ما يجعل الطبيعة أقل صلاحية للإنسان وحاجاته، وهذا يرجع إلى أن الموارد الحرة متاحة للجميع، فتتعرض للإهدار، لذلك علي الحكومات أن تضع القيود لحماية تلك الموارد الحرة، رغم إن الموارد غير قابلة للهلاك ولكنها يمكن أن تتحول إلى صورة أخرى أقل صلاحية للإنسان. فكرة الحق– الملكية

- الحق سلطة قانونية تمكن صاحبها من التصرف في المورد، وبدون هذا الحق يمكن للمورد أن يتعرض للإهدار وعدم الاستقرار.
- حيث أن المورد يمكن أن يستغل في أكثر من هدف لذلك يجب أن تكون هناك اختيار في استغلال المورد وطالما هناك اختيار فلابد أن تكون هناك سلطة تسمح بالاختيار وهي المالك.
- وهكذا طالما هناك موارد نادرة يقتضي ذلك وجود فكرة الحقوق العينية
- والملكية فكرة قديمة حيث كانت هناك الملكية الشائعة في القبيلة من خلال الجماعات البدائية، * أما اليوم فهناك الملكية الحديثة، وليس من الضروري أن تكون الملكية خاصة بل هناك الملكية العامة.

ومعظم الدول اليوم تأخذ بصورة الملكية العامة للعديد من الموارد الطبيعية ذات النفع العام أو التي لها بعد إستراتيجي كما في الثروات المعدنية في باطن الأرض أو الغابات .... الخ.

رغم أن الهواء من الموارد الحرة ولا يثير مشكلة إلا أننا نجده أحيانا مورد نادر لما قد يلحق بالهواء من تلوث وإهدار ولذلك يجب أن يخضع لنوع من الملكية العامة لضمان الحماية.

رأس المال :

في البداية كان الإنسان يستخدم جهده البشرى للحصول على احتياجاته من الطبيعة مباشرة ولكن مع التطور البشرى اكتشف انه لو استخدم هذا الجهد لإنتاج آلات وأدوات تساعده على الإشباع سوف يستغل إمكانياته بشكل أفضل كأن يصنع سهما يصطاد به الحيوان. وهنا تأكد للإنسان بأنه إذا أستخدم جهدا لإنتاج غير مباشر (أى لا يشبع حاجاته مباشرة) سوف يتزايد إنتاجه وهذا ما يسمى براس المال.

رأس المال :مجموعة غير متجانسة من الآلات والمعدات والأجهزة المصنوعة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخلق مزيد من السلع والخدمات.

إذن فرأس المال هو مجموعة غير متجانسة من الآلات والمعدات والتي تساعد في عملية الإنتاج وتزيد من حجمه.بدلا من أن يقوم الإنسان بإنتاج سلع وخدمات مباشرة يقوم بإنتاج سلع وسيطة وآلات.

ويستمد راس المال قيمته من خلال قدرته على زيادة الإنتاج في المستقبل ولذلك يمكن أن نقول أن راس المال يدخل فكرة الزمن في النشاط الاقتصادى كما أدخلت الطبيعة فكرة المكان في النشاط الاقتصادى أيضا.

خصائص رأس المال

1. رأس المال من صنع الإنسان وهو غير دائم ويستهلك (بينما الطبيعة في الأصل دائمة.(
2. صورة من صور الإنتاج غير المباشر. حيث انه يعنى عدم توجيه بعض الموارد للإشباع المباشر، بل لإنتاج آلات وأدوات تساعده على زيادة الإنتاج في المستقبل.
3. يتوافر رأس المال لدى الدول المتقدمة بعكس الدول المتخلفة حيث يرتبط تقدم الدول بحجم رأس المال المتوافر لديها، ولذلك فالتنمية الاقتصادية تتطلب إلى حد كبير مزيدا من رأس المال، وأيضا هناك أمور أخرى تتطلبها التنمية الاقتصادية كمدى تطور العنصر البشرى وأيضا النظم الإدارية والقانونية.
4. يتطلب رأس المال دائما الحماية حيث انه غير دائم (مشكلة استهلاك رأس المال.رأس المال من صنع الإنسان وغير دائم (أى انه يستهلك)،ونجاح أي نظام اقتصادى يعتمد على قدرته على تعويض استهلاك راس المال بنوعيه وهذا التعويض يمثل أكبر المشكلات الصناعية في العالم.

تذكر جيدا الطبيعة لا يمكن استهلاكها بشكلها المباشر، أي يجب أن يتدخل الإنسان لتصبح صالحة للاستهلاك (أى يجب بذل الجهد من اجل استخدام كل من الطبيعة وراس المال)، وهكذا نجد أن الفارق بين الطبيعة ورأس المال دقيق جدا. ومن هنا قام بعض الاقتصاديين تقسيم عناصر الإنتاج إلى قسمين:

- الأول وهو العمل
- الثاني وهو رأس المال. باعتبار أن الطبيعة تكاد أن تكون مصنوعة

أنواع رأس المال[40]

- أولا: رأس المال الثابت الأصول الإنتاجية

وهي الآلات والمعدات، وهذه يمكن استخدامها لمرات عديدة دون أن تفقد خصائصه الأساسية ولكن تتعرض للاستهلاك وهو نوعان:

1. استهلاك مادي: أي يصيبها التلف أو التآكل بمرور الوقت وبالطبع يمكن إعادتها إلى حالتها الأولى.

و لكل آلة أو أداة عمر محدود ولذلك علي أى نظام اقتصادي أن يعمل علي تعويض هذا الاستهلاك.

1. الثاني: استهلاك اقتصادي

وهو يحدث لسببين:

1. ظهور آلات جديدة تقوم بالإنتاج بشكل أفضل «نتيجة التقدم الفني«
2. تغير أذواق المستهلكين حيث يقل الطلب على السلعة.

وعند الاستهلاك الاقتصادي لا يمكن إعادة رأس المال كما كان رغم صلاحية الآلات من الناحية المادية.

- ثانيا: رأس المال المتداول «رأس المال الجاري.«

ويقصد به السلع الوسيطة، وهي تستخدم مرة واحدة وتختفي في شكل السلعة المنتجة كالمواد الأولية المواد البسيطة والوقود.

خامسا – دالة الإنتاج

1 – تعريف دالة الإنتاج :

يمكن تعريف دالة الإنتاج بأنها العلاقة الكمية الموجودة بين خدمات عوامل الإنتاج التي يستخدمها المشروع وبين المنتجات التي ينتجها هذا المشروع من السلع والخدمات خلال فترة محددة وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الإنتاج بخلاف خدمات عناصر الإنتاج كالطلب – الضرائب ....الخ.

ويعبر جبريا عن دالة الإنتاج هذه على النحو التالي :- ص = د (س1 ، س2، ....س ن

حيث ص هي المتغير التابع الذي يعبر عن المنتجات من السلع والخدمات وتكون س 1 إلى س ن هي المتغير المستقل الذي يعبر عن خدمات عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج هذه المنتجات من السلع والخدمات خلال فترة محددة

2 – أثر المدة على دالة الإنتاج :

دالة الإنتاج هي دالة متزايدة على الأقل في مدى معين والواقع أن المدى الذي تصبح فيه الدالة متزايدة يتوقف على الظروف المسببة لذلك فهل يرجع السبب في ذلك إلى تغير أحد المدخلات أم كل المدخلات وفي الحقيقة فإن هذا الأمر يتوقف على طول الفترة الزمنية التي تؤثر في هذه العملية وذلك على النحو التالي :

أ – دالة الإنتاج في الأجل القصي جداً :

[40] https://ar.wikipedia.org/wiki

يقصد بالأجل القصير جداً تلك الفترة الزمنية التي تبلغ من القصر حدا لا يستطيع المشروع أن يغير أيا من عناصر الإنتاج كما أنه لا يستطيع أن يغير الفن الانتاجي السائد وفي هذه الحالة تكون دالة الإنتاج ثابتة بمعنى أن عناصر الإنتاج لا تتغير " المدخلات" ويترتب على ذلك عدم حدوث تغيير في المنتجات من السلع والخدمات التي ينتجها المشروع المخرجات

ب – دالة الإنتاج في الأجل القصير :

يقصد بالأجل القصير تلك الفترة الزمنية التي يستطيع المشروع خلالها أن يغير واحد فقط من عناصر الإنتاج ولا تكون كافية لتغير كل عناصر الإنتاج كما أنه لا يستطيع أن يغير مستوى الفن الإنتاجي السائد وعلى ذلك يمكن تقسيم خدمات عوامل الإنتاج من حيث قابليتها للتغير خلال الأجل القصير إلى قسمين:

الأول : خدمات عناصر الإنتاج المتغيرة : هي تلك الخدمات التي يمكن تغييرها خلال الأجل القصير سواء بالزيادة ام بالنقصان والمثال على ذلك خدمة العمل

الثاني : خدمات عناصر الإنتاج الثابتة : هي تلك الخدمات التي لا يمكن تغيرها خلال الأجل القصير سواء بالزيادة أم بالنقصان والمثال على ذلك الالات والمباني

وفي الأجل القصير يحاول المشروع الإنتاجي أن يقوم بمزج خدمات الإنتاجية الثابتة والمتغيرة بهدف الوصول إلى النسبة المثلى للإنتاج.

ج– دالة الإنتاج في الأجل الطويل :

يقصد بالأجل الطويل تلك الفترة الزمنية التي يكون المشروع فيها قادرا على تغير حجم جميع عناصر الإنتاج لديه في ذات الوقت ولكنه لا يستطيع أن يقوم بتغير مستوى الفن الإنتاجي السائد.

د– دالة الإنتاج في الأجل الطويل جدا :

يقصد بالأجل الطويل جداً تلك الفترة الزمنية التي يستطيع المشروع خلالها ليس فقط تغير كل خدمات عناصر الإنتاج ولكن يستطيع أيضاً أن يغير من مستوى الفن الإنتاجي السائد الأمر الذي يؤدي إلى تغير حجم الناتج النهائي للمشروع وبالتالي تكون دالة الإنتاج أكثر مرونة في الأجل الطويل جداً.

المحور السابع – الإستهلاك :

أولا – مفهوم الاستهلاك:

يعرّف على أنّه «النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات خلال فترة معينة وهي في العادة سنة تقويمية، ويشمل استهلاك الدولة للبضائع الاستهلاكية كالملبس والمأكل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن.

ويعرف أيضًا بأنه:"الفعل المتحقق من قبل الفرد في شراء أو استخدام أو الانتفاع من منتج أو خدمة متضمنة عدد من العمليات الذهنية والاجتماعية التي تقود إلى تحقيق ذلك الفعل.

ويعرف أيضًا بأنه "ذلك الفعل الشخصي الذي يقوم في جوهره على الانتفاع والاستخدام الاقتصادي للسلع والخدمات ومتضمنة عدد من العمليات المترتبة على تحقيق القرار لذلك الفعل.

ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية. وللاستهلاك علاقة عضوية بـ الإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل. وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات .

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة مجددات الاستهلاك، وتوازن المستهلك، كما يعتبر الاستهلاك مفهوماً منافساً للادخار؛ حيث يعتبر الأخير تأجيلاً للاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى الاقتصاد الكلي هو تنازل الجيل الحالي عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة؛ وذلك لأن الدخل يمكن تقسيمه إلى استهلاك إضافة إلى ادخار ولا بد من تحقيق موازنة معقولة بين الاثنين تؤدي إلى الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب .

يعادل استهلاك دولة ما حوالي 80% من الدخل الإجمالي. ويتضمن استهلاك الحكومة نفقات الدفاع

.أما الاستهلاك الشخصي فهو نقود تصرفها العائلات على ما تحتاج من سلع وخدمات، ويرتبط المبلغ الذي تصرفه هذه العائلات بشكل رئيسي بالدخل المتاح أو الدخل بعد الحسم الضريبي، وهو المبلغ المتبقي من الدخل بعد دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى، ومن العوامل الأخرى التي تؤثّر على الاستهلاك الشخصي تكلفة الإيداعات المصرفية ومعدّل التضخُّم المالي اللذان يؤثران في نزعة الناس للتوفير.

الاستهلاك في التكنولوجيا

- استهلاك الوقود في السيارة : كم لتر من البنزين تستهلكه السيارة للسير 100 كيلومتر؟ تعمل شركات السيارات على تحسين كفاءة محرك السيارة بحيث تخفض الاستهلاك من البنزين. ويساعد خفض استهلاك السيارة للبنزين على تخفيض كمية ما تصدره من ثاني أكسيد الكربون الذي يتسبب في الانحباس الحراري . كما أن الاستهلاك المنخفض للبنزين يخفض من تكلفة صاحب السيارة في انفاق المال.
- استهلاك الفحم في محطة توليد طاقة كهربائية : تستهلك المحطة من مخزون الفحم لديها لانتاج الكهرباء، لذلك تحافظ على شراء كمية من الفحم يعلى فترات حتى يكون لديها مخزونا كافيا يعوض الاستهلاك . وإلا لتوقف عملها عند استهلاكها لكل المخزون لديها من الفحم.
- الهاتف المحمول : يستهلك الشحنة الكهربائية مع الوقت حتى يفرغ المركم .عندئذ لا بد من إعادة شحن المركم من جديد بالكهرباء لكي يعمل.
- استهلاك البطارية يتم مرة واحدة، أما المركم فيمكن اعادو شحنه واستهلاكه من جديد.

ثانيا – خصائص الاستهلاك :

العلاقات الاجتماعية في الدول العربية مهمة جدا وتوجه الاستهلاك، المواطن يقلد الآخر في طريقة معيشته وهنالك ما يعرف بالغيرة وهي محاولة نسخ استهلاك الغير أي الأغنى في العيش.

الحسد الإيجابي مفيد ويساعد على التقدم، أما الحسد السلبي فمدمر ولا يعطي النتائج المطلوبة. ما هي الوقائع الوطنية والدولية التي سمحت للاستهلاك بأن يتطور ويزدهر ويقرب المسافات؟ إن توافر وسائل الاقتراض للاستهلاك مهم جدا من المحال التجارية وخاصة من المصارف مباشرة أو عبر بطاقات الائتمان. اشتر اليوم وادفع غدا مع جوائز وحوافز ونقاط، فمن يستطيع الصمود أمام جاذبية السلع والخدمات المدهشة؟ الادخار في أمريكا انخفض مثلا لأن الاقتراض أصبح أسهل ولا حاجة للمواطن للتوفير في المصارف. الأمريكيون ينفقون ثلث الدخل على استهلاك السلع المعمرة ومعظم الفارق على غير المعمرة من غذاء وملابس وغيرها. أصبحت الحياة أطول وأفضل ليس فقط للأمريكيين وإنما لمعظم البشر، كما أن الخدمات الطبية والتعليمية أصبحت متوافرة أكثر بفضل الاهتمام الداخلي والنشاطات الدولية غير الحكومية.

تغيرت معالم الحياة وطرق الاستهلاك وأصبحت الأجيال كلها خاصة الشباب واعية لمصالحها. أذواق المواطن متغيرة بسرعة وبالتالي الاستهلاك أسرع ومتنوع أكثر. نوعية الحياة وطرق الترفيه تغيرت كثيرا وتتأثر بما يعرض عليها بل توجه أحيانا هذه التغيرات.

تتأثر الأجيال كثيرا ببعضها البعض وتؤثر على تطور الأسواق، بحيث يعجز المواطن أحيانا عن مقارنة السعر والنوعية ويشتري ما يراه.

أصبح المواطن اليوم أوعى تجاه النوعية ومنها صلاحية السلعة الغذائية خاصة. تداخلت المصالح الاستهلاكية بالأخلاق إذ لم يعد مقبولا الغش بل يعاقب في القوانين. جميع الدول وضعت أجهزة لمراقبة نوعية الغذاء والأدوية وكافة السلع والخدمات. ترابط الاستهلاك بالأخلاق أصبح أقوى من أي وقت مضى.

دخل الاهتمام بالبيئة في صلب المجتمعات الاستهلاكية، لم يعد كافيا تعزيز الوضعية الاستهلاكية بل تجب معرفة ما يحصل ببقايا هذه السلع أو عندما تصبح غير صالحة. كيف يتم التخلص منها وما هي الآليات التي تسمح بمعالجة النفايات أو السلع المهترئة.

كيف يتم التصرف مثلا بالسيارات المنتهية الاستعمال؟ هل تحرق وكيف يتم التخلص منها؟ كذلك الأمر بالنسبة للغذاء المنتهي الصلاحية أو بقايا الاستهلاك المنزلي والمؤسساتي؟ تداخل الاستهلاك بالبيئة جعل المواطن واعيا أكثر لنظافة البيئة ونوعية الحياة. فالمجتمعات التي لا تهتم بالبيئة تتكاثر فيها الأمراض كما تتدنى فيها نوعية الحياة.

كما أن المنافسة القوية وتحرير الأسعار في الأسواق الأساسية جعل من طائرة بهذا الحجم غير مربحة[41].

ثالثا – اهداف الاستهلاك :

من أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وما الذي يجعل هذا ضروريا للتنمية المستدامة؟

[41] https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion

أهمية الاستهلاك والإنتاج المستدامين

بحلول عام 2050، سيصل عدد سكان العالم إلى 9.5 ملايير نسمة، وسيكون 70 في المائة منهم يعيشون في مناطق حضرية تستخدم الموارد بكثافة. وسيدخل ثلاثة ملايير من المستهلكين من الطبقة الوسطى إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2040. وبالرغم من أن خط الفقر المحدد في 1.25 دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم عام 2010 أقل من نصف معدل عام 1990، لا يزال 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع .[2]ومن أجل الاستجابة لهذه التحديات في إطار القدرة الاستيعابية لمنظومة الأرض، بات اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة أمرا حتميا، لأنها تحفظ من خلال كفاءة استخدام الموارد أساس التنمية في المستقبل.

وما انفك المجتمع الدولي يوجه هذه الرسالة باستمرار منذ عام 2002. وتسلم كل من خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 في عام 2012 "المستقبل الذي نصبو إليه" بأن "القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها.

واليوم، يمثل إدراج هذا الهدف 12 ضمن أهداف التنمية المستدامة المقترحة إقرارا بالدور الأساسي والشامل للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التنمية المستدامة. وتتجه غايات أخرى في 12 من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة نحو تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

ووصف فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، الذي فوضه الأمين العام للأمم المتحدة عام 2013، الاستهلاك والإنتاج المستدامين باعتبارهما أحد المجالات الأربعة الرئيسية التي لا بد من إحراز تقدم فيها من أجل تحقيق رؤيتهم لما بعد عام 2015 وهي: "إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله... ووضع اللبنات الأساسية للرخاء المستدام للجميع .[4]"ويدرك الفريق الرفيع المستوى أن تحويل الاقتصادات من أجل إيجاد الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع يتطلب تحولا سريعا نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وقد خلص الفريق إلى أن أنماط الاستهلاك والإنتاج في العالم ينبغي أن تُدار بطريقة أكثر استدامة وإنصافا، وأنه لا يمكننا أن نحد من الفقر بشكل لا رجعة فيه إلا من خلال تعبئة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا.

والواقع أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يعالجان، بطبيعتهما الشاملة لقطاعات متعددة، الروابط المشتركة ويعتمدان نهجا كليا يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وذلك على نحو متوازن ومتكامل. وتمثل أنشطة الاستهلاك والإنتاج أساس الاقتصاد العالمي، ولكن الأنماط الحالية تؤدي بشكل سريع إلى استنفاد رأس المال الطبيعي وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي وتقويض قدرة البلدان على الوفاء باحتياجاتها بشكل مستدام. وينطوي التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على زيادة الكفاءة والإنتاجية على طول سلاسل الإمداد ودورة حياة المنتجات، الآن وعلى المدى الطويل.

التنمية المستدامة هي كلا من الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية والآثار البيئية مثل إدارة النفايات ، وإطلاق الملوثات، ولا سيما المواد الكيميائية. ويُشرك هذا الهدف جميع الجهات الفاعلة من أجل الإسهام في التنمية

المستدامة، بما في ذلك القطاع الخاص. ويبرز الهدف أيضا أهمية توفير المعلومات للمستهلكين وتثقيفهم بشأن التنمية وأنماط الحياة المستدامة. كما يحدد الهدف دور القطاع العام من خلال ممارسات الشراء العمومي المستدامة ، فضلا عن التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظام الغذائي والقطاع السياحي . ويشدد الهدف كذلك على الحاجة إلى وضع سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين ، في حين يُقدم التمويل وبناء القدرات باعتبارهما وسائل للتنفيذ، بما في ذلك من خلال معالجة إعانات الوقود الأحفوري.

ويوجد كل من الاستهلاك والإنتاج في صلب الاقتصاد العالمي. ولكن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة الحالية تؤدي إلى إزالة الغابات، وندرة المياه، وهدر الأغذية، وارتفاع انبعاثات الكربون، وتُسبب في تدهور النظم الإيكولوجية. وسيخلق تحقيق الهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين أوجه تآزر وسيدعم تحقيق أهداف أخرى متعلقة بالغذاء، والمياه والطاقة، وسيساهم كذلك في التخفيف من آثار تغير المناخ.

رابعا – العوامل المؤثرة على الاستهلاك:

يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل، سنحاول فيما يلي الإشارة إلى بعض منها:

1-الأسعار:

من المتعارف عليه أن هناك علاقة عكسية بين الأسعار ومعدلات الاستهلاك؛ فكلما ارتفعت الأسعار قلت معدلات الاستهلاك والعكس.

2- الدخل:

عامل الدخل، ومقدار ما يتقضاه المرء شهريًا أحد أهم العوامل التي تؤثر في معدلات الاستهلاك؛ فبشكل عام يمكن القول إن ارتفاع الدخل يتناسب

طرديًا مع ارتفاع معدلات الاستهلاك.

3- تغير أسعار السلع:

إذا كان بعض الناس يستهلكون سلعة معينة وبقدر معين وتم رفع سعر هذه السلعة أو ذاك المنتج فإن المتوقع أن ينخفض معدل الطلب عليها، إذا كان

يمكن الاستعاضة عن هذه السلعة وإذا كانت قدرة هؤلاء المستهلكين الشرائية لا تحتمل هذه الزيادة، والعكس كذلك صحيح.

4- أذواق المستهلكين:

هذا العامل، رغم أهميته، لا يمكن قياسه بشكل مباشر، لكن أثره يظهر في معدلات الاستهلاك؛ فتغير أذواق المستهلكين تجاه سلعة من السلع سيرفع

من معدلات استهلاكها أو سيؤدي إلى انخفاضها، وذلك وفقًا للاتجاه العام الذي تسير في هذا الأذواق استحسانًا ورفضًا.

5- التفاؤل بالدخل:

هذه أحد الآثار النفسية لتفاؤل الناس بارتفاع دخلهم في المستقبل؛ فإذا توقع شخص ما أن مستوى دخله سيرتفع في المستقبل فإن رغبته في الادخار
ستنحسر في الوقت الراهن، وسيكون أكثر استهلاكًا وأقل ادخارًا، والعكس كذلك صحيح.
بطبيعة الحال، ليست هذه العوامل وحدها هي التي تؤثر في معدلات الاستهلاك وإنما هذه بعض العوامل وربما أهمها، وهي نفسها العوامل التي يجب
أن يتم أخذها في الاعتبار عند القيام بأي عملية متعلقة بتخطيط الاستهلاك.

- **أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين:**

إن لكل شيء ننتجه إما أثرا إيجابيا أو سلبيا على الاقتصاد والبيئة والتنمية الاجتماعية. ولذلك فإن تحقيق أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة يُثمر مكاسب من حيث الكفاءة والإنتاجية، ويكفل أن تبقى الأنشطة البشرية في إطار القدرة الاستيعابية للكوكب، مع احترام حقوق الأجيال المقبلة.

ويعني الاستهلاك والإنتاج المستدامان إنجاز المزيد بطريقة أفضل وتكلفة أقل. وهو يتعلق "باستخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة، التي تلبي الاحتياجات الأساسية وتحقق جودة حياة أفضل مع التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلا عن انبعاثات النفايات والملوثات على مدى دورة حياة الخدمة أو المنتج، حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.

ويشمل الاستهلاك والإنتاج المستدامان تحقيق الهدف المتمثل في إحداث فصل منهجي بين النمو الاقتصادي من جهة وتنامي استخدام الموارد والتدهور البيئي من جهة أخرى، وذلك بغية إنجاز "المزيد بتكلفة أقل". وسيتحقق ذلك الفصل من خلال خفض كثافة استخدام الأنشطة الاقتصادية الحالية للطاقة/المواد والحد من الانبعاثات والنفايات الناتجة عن الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص من النفايات. وسيتم، باستخدام النهج القائم على دورة الحياة بوصفه أداة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، اتخاذ إجراءات للتأثير على كل من العرض والطلب على المنتجات المستدامة، وتجنب تحويل العبء عبر مختلف مراحل دورة حياة المنتجات.

الأسباب الرئيسية للنزعة الاستهلاكية:

1. الأسباب السياسية

عندما لا يعوض النظام السياسي لبلد ما الاحتياجات الأساسية لسكانه ولا يشجع الاستهلاك المسؤول ، تتولد الاضطرابات في اقتناء المنتجات.

2. الأسباب الاجتماعية

ينتج عندما يميل أعضاء المجتمع إلى الحصول على بعض الأصول التي تبرز المكانة أو الوضع الاجتماعي.
إذا كان بإمكان قطاع من السكان فقط الوصول إلى منتج معين ، عندما تسهل التدابير الاقتصادية اكتسابه لبقية السكان ، يكون استهلاكه مفرطًا.
ينشأ عدم توازن في توزيع الثروة ، بسبب عدم المساواة الاجتماعية بين المستهلكين ورجال الأعمال المنتجين للمنتج.

.3الأسباب الاقتصادية

غالبًا ما تشجع الأزمات المالية الناس على شراء المنتجات بكميات هائلة. الحاجة للتخزين أو الشعور بالندرة يجبر الناس على الشراء بكميات كبيرة.

هذا يخلق تكييفًا يعدل معايير الاستهلاك ويؤدي بالفرد إلى إجراء عمليات شراء مفرطة ، حتى لو لم يكن في حالة طوارئ.

.4الأسباب الثقافية

تسببت العولمة في تبني الناس للثقافات الأجنبية ، مما دفعهم إلى شراء المنتجات التي أصبحت اتجاهاً لفترة محدودة من الزمن.

بشكل عام ، للأزياء تاريخ انتهاء صلاحية وهذا يؤدي إلى التخلص من المواد المكتسبة لتحل محلها اتجاهات جديدة.

نتيجة لذلك ، يتم إنشاء هوية مزيفة في الشخص الذي يرتكب التقليد.

.5الإعلان

كانت الإعلانات مسؤولة عن تعديل تفكير الناس ، ودفعهم إلى استهلاك المنتجات التي لا يحتاجونها.

ما كان في الماضي عناصر مكملة أو فاخرة ، أصبح ضرورة بالنسبة للكثيرين ، بفضل تأثير الإعلان هذا.

الأثر البيئي للنزعة الاستهلاكية

الاستخدام والتخلص

لقد تبنى مجتمع اليوم سلوكًا لا يُعطى فيه أهمية لاستخدام الموارد.

يمكن للناس شراء البضائع دون الحاجة إليها ، مما سيؤدي لاحقًا إلى التخلص منها وزيادة مستويات تراكم القمامة في مقالب القمامة أو مقالب القمامة.

جودة منخفضة

لزيادة الأرقام في الشؤون المالية للشركات ، فإنها تميل إلى خفض جودة المنتجات ، مما يقلل التكاليف ويزيد من سهولة الشراء.

من خلال التهرب من بعض الضوابط ، يمكن أن تكون أكثر ضررًا بالبيئة.

استهلاك المصدر

العوامل غير الداخلية المؤثرة في الاستهلاك:

1- مستوى الأسعار:

يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المهمة جداً في التأثير على حجم الاستهلاك، وإذا أخذنا الأمر ببساطة و بصفة مبدئية فإن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه. هذا من الناحية المنطقية، و لكن التحليل الاقتصادي يرى غير ذلك أيضاً، فلو ارتفعت الأسعار دون ارتفاع الدخول النقدية للأفراد ينخفض الدخل الحقيقي فينخفض الاستهلاك، أما لو ارتفعت الأسعار بنسبة معينة وارتفعت الدخول بنفس النسبة فإن الدخول

الحقيقية لن تتغير و بالتالي يبقى الاستهلاك كما هو و لا يتغير. هذا ونشير هنا إلى ما يعرف بخداع النقود Money Illousion والذي يحدث عندما ينظر الأفراد إلى ارتفاع دخولهم النقدية دون النظر إلى ارتفاع الأسعار فيزيدون من استهلاكهم تحت تأثير وهم النقود رغم أن دخلهم الحقيقي لم يرتفع.

لقد قام كل من "برانسون" Branson و"كليفوريك"Klevorick بدراسة توصلا منها إلى أن خداع النقود يتعلق بدالة الاستهلاك. وقد استخدما بيانات احصائية للفترة (1955-1965) وكانت النتيجة التي توصلا إليها أن مستوى الأسعار يلعب دوراً هاماً في تحديد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والذي يزيد كلما زاد الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين، أي أن الأسر تأخذ في عين الاعتبار بقيمة الزيادة النقدية فقط وفي دراسة مشابهة لكل من "جوستر"Juster و"واشتل" Wachtel عن تأثيرات التضخم المتوقع وغير المتوقع على الاستهلاك، اتضح أن التضخم سواء كان متوقع أو غير متوقع له تأثير سلبي على الاستهلاك (حيث يزيد الاستهلاك الحالي لتوقع ارتفاع في الأسعار) وإن كان الأثر السلبي للتضخم الغير متوقع أكبر.

2- توقعات الأسعار:

كما نعلم، تعتبر التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها على الاستهلاك. فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون مناستهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي للمستقبل فينخفض الاستهلاك. هذا بالنسبة لتوقعات الأسعار، أما بالنسبة لتوقعات تغير الدخل، فإن توقع الأفراد ارتفاع دخولهم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والعكس بالعكس.

3- التقليد والمحاكاة:

يعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الهامة والتي تؤثر في أنماط الاستهلاك، حيث يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية. وقد يلجأ البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتاد استخدامها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك. كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً على نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة والتي لم يعتادوا شراءها من قبل. ويدخل ضمن هذا العامل كل ما من شأنه التأثير على ذوق المستهلك من دعاية وإعلان وغيرها.

4- النظرة إلى الادخار:

إن نظرة المجتمع للادخار ووعيهم لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك وبالتالي الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية . فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر و يستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة. أما إذا كان أفراد المجتمع لا

يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

5- العوامل الاجتماعية:

هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر على حجم الاستهلاك. فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب وحتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة ، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط حيث يزيد الادخار في سن الشباب ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم تتناقص. وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

6- الأذواق: تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل. ويعزى ذلك إلى اختلاف الميول الادخارية والتي ترجع بدورها إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية وخلافه. هذا إضافة إلى التغيرات المستمرة والتي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على طرق الدعاية والإعلان وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من فترة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الميول والأذواق لدى المستهلكين فإنه من الأهمية أن نشتق دالة استهلاك كلية للاقتصاد. تعتمد هذه الدالة على مجموعة محددة من ميول المستهلك. فإذا تغيرت الميول فجأة نحو الادخار فإن دالة الاستهلاك الكلي سوف تتغير، ولكن لا يعني ذلك أن ميول الأفراد الاقتصادية تتغير سريعاً بمرور الزمن حيث أن أنماط الاستهلاك تتميز غالباص بشيء من الاستقرار النسبي.

7- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفض نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها. أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه. فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

8- الثروة:

إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالأرث مثلاً من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع لاستهلاكها من قبل، ثم بعد فترة يعتاد على نمط استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته. وتنقسم الثروة إلى أصول سائلة و رصيد من السلع المعمرة، وعلى ذلك فإن زيادة ما يمتلكه المجتمع من مصادر الثروة المتمثلة في الأصول المالية السائلة أو عوائد الاستثمارات أو الأوراق المالية قصيرة الأجل(تتمتع بالسيولة) من شأنه زيادة شعوره بالأمان فيزيد الاستهلاك. أما عندما تتمثل مصادر الثروة في

السلع المعمرة من أثاث وتحف وسيارات وغير ذلك فإن ذلك يعني خروج ملاكها من سوق هذه السلع كمشترين وبالتالي ينخفض الاستهلاك لهذه السلع لفترة من الزمن.

9- سعر الفائدة:

أكدت النظرية الكلاسيكية كما سبق وأوضحنا أن سعر الفائدة هو العامل الأساسي المحرك للادخار، في حين شكك الاقتصاديون بعدهم في ذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية. فزيادة سعر الفائدة قد تشجع على الادخار وتعوق الاستهلاك، ولكنها أيضاً قد تؤثر عكسياً. فقد يجد الفرد نفسه عند مستويات الفائدة المرتفعة محققاً لعائد أكبر من مدخراته فيتمكن من ادخار جزء أقل ومستمتعاً باستهلاك جزء أكبر من الدخل. لذا تشير بعض الدراسات التطبيقية إلى أن العلاقة بين الاستهلاك وسعر الفائدة هي علاقة غير واضحة، بينما يجد البعض الآخر أنها علاقة قوية نسبياً.

10- الضرائب:

تؤثر السياسة الضريبية للدولة على الاستهلاك ومن ثم على الادخار ، حيث تعتبر الضرائب استخدام غير إنفاقي للدخل فيشار إليها بالادخار الحكومي(أو الادخار العام)، حيث أن زيادة الضرائب تعمل على تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب.

المحور الثامن – الادخار:

أولا – معنى الادخار:

الادخار هو توفير جزء من المال لاستخدامه لاحقاً، إذ إنّ للمال أهميّة كبرى لا سيما في توفير الحاجات اليوميّة، لذا من المهم تخصيص مبلغ صغير للقيام بادخاره واقتطاعه من الدخل الكلي للفرد أو العائلة. **ثانيا – أهمية الادخار:**

للادخار أهميّة كبيرة، تكمن فيما يأتي:

مواجهة تكاليف أي ظروف طارئة، كإصلاح السيارة، أو جهاز الكمبيوتر، وغيرها الكثير.

تأمين المستقبل، إذ إنّ الشخص لا يمكنه معرفة ما يخبّئه له المستقبل غالباً. تغطية النفقات الأساسيّة في حال فقدان الوظيفة أو مصدر الدخل.

الشعور براحه عند التقاعد، نظراً لتوفّر مبلغ مالي قادر على تغطية التكاليف اليوميّة. توفير المال لشراء منزل الأحلام.

ادخار المال لإنفاقه على التخلّص من التوتّر، والمتعة من خلال العطلات والإجازات.

الادخار لتوفير أفضل تعليم للأطفال في المستقبل.

ثالثا – طرق الادخار

فيما يأتي بعض الطرق التي تساعد على الادخار بشكل صحيح ومناسب:

ضبط الميزانيّة تعتبر أولى خطوات الادخار هي القيام بدراسة الميزانيّة، وتحديد الدخل الكلي، بالإضافة للتكاليف والنفقات الكليّة، كالفواتير، وتكاليف البقالة، وغيرها من النفقات، ثم محاولة تخفيض قيمة هذه النفقات، لإيجاد كميّة من المال الفائض وادخاره.

التغيير في العادات اليوميّة إن القيام بتغييرات بسيطة على مستوى العادات اليوميّة، قد يكون له أثر كبير في المساعدة على التوفير وادخار المال، ومن بعض هذه العادات:

تقليل عدد المرات التي يتم فيها تناول الطعام في الخارج. ترشيد استهلاك الماء، والكهرباء، والطاقة. الشراء في فترات الحسومات.

تجربة بدائل أرخص ثمناً في بعض الحاجيات.

التوفير في التنقلات يمكن ادخار المال وتوفيره في استخدام وسائل النقل العامّة، عوضاً عن المركبة الشخصيّة، كما يمكن استعمال الدراجة الهوائيّة أو المشي لقضاء المشاوير الخفيفة.

التوفير في تكاليف العناية بالذات توفير تكاليف العناية بالذات يقصد بها ما يقوم به الطرفان كطلاء الأظافر، وإزالة الشعر بالشمع أو الواكس للنساء، أو القيام بتصفيف الشعر للرجال، يمكن القيام به في المنزل، عوضاً عن الذهاب لمراكز التجميل.

رابعا – معوقات الادخار:[42]

يُعد ادّخار الأموال عملية تتطلب التزاماً مستمراً بالخطط الموضوعة لتحقيق الأهداف التي يتطلع إليها الأفراد، لكن هناك مجموعة من الأمور تعيق الادخار، ولذلك حددت شركات متخصصة في الاستشارات المالية أبرز خمسة منها كما يلي:

1- غياب الميزانية

لا يمكن أن يحقق الفرد خطوات ملموسة لادخار الأموال ما لم يعتمد على ميزانية مالية تقارن له بين الدخل والنفقات، وتمكنه من معرفة وضعه المالي ومراقبة النفقات، إلى جانب كيفية زيادة حجم المدخرات، فضلاً عن وضع خطة للمصروفات تلائم مستوى الدخل، ورؤية واضحة للتوقعات على المدى القريب والبعيد استناداً إلى الوضع المالي، ولذلك فإن عدم وضع ميزانية واضحة يعيق عملية الادخار.

2- عدم تحديد الأهداف

إن عدم وجود أهداف مالية قصيرة وبعيدة المدى تشجع ثقافة الادخار لدى الأفراد يُعد من أهم المعوقات التي تقف أمام هذه الجهود، كما أن تحديد الأهداف يسهم في تكوين رؤية واضحة لحجم الأموال التي يراد حفظها خلال فترة معينة، مع تعزيز ثقافة الالتزام بالميزانية والخطط الموضوعة لتحقيق هذه الأهداف، ومراقبة التقدم الذي أحرزه الفرد.

3 – أموال طارئة

[42] https://www.emaratalyoum.com/business/local/2018-10-27

بمجرّد أن ينخرط شخص ما في برنامج إدخاري فإنه يتراجع عن ذلك أمام أول ضائقة مالية طارئة تواجهه، وبالتالي من الضروري إيجاد صندوق مالي مخصص لحالات الطوارئ، إذ إنه يساعد على حل مشكلات غير متوقعة قد تعيق خطط الادخار، فالأزمات الطارئة لها دور كبير في فقدان السيطرة على الخطط المالية، ولذلك ينبغي أن يكون صندوق الطوارئ كافياً لتغطية النفقات لأشهر عدة.

4 – الإفراط في الإنفاق

الخطوة الأولى لتحقيق وفورات مالية والادخار، هي إنفاق أقل مما تكسبه، ومن دون ذلك لا يمكن فعل شيء، حيث إن هناك مبالغ صغيرة تضيع يومياً دون رقابة وتصبح في نهاية المطاف كبيرة، إضافة إلى الإنفاق البذخي القائم على الترفيه والاستهلاك. كما أن اتباع سياسة الإنفاق أولاً، وحفظ ما تبقى من الأموال في مرحلة لاحقة، أمر لا يجدي نفعاً، إذ إنه من الضروري تحديد المبلغ الذي ترغب في توفيره شهرياً.

5– تراكم الديون

ترهق دفعات القروض والرسوم المرتبطة الميزانية المالية للأفراد، ولذلك فإن وجود خطط سداد محكمة والالتزام بالدفعات دون تأخير أمر ضروري لإنجاح أي خطة مالية وزيادة حجم المدخرات، فعدم القدرة على معرفة المبلغ الإجمالي للديون، ودفع الحد الأدنى فقط من المستحقات الشهرية يزيد من تراكم الديون.

المحور التاسع – التوزيع:

يعتبر التوزيع من وظائف التسويق الرئيسية،ويهدف إلى توصيل السلع بعد الانتهاء من إنتاجها إلى المستهلك سواء كان المستهلك الأخير أو المستهلك الصناعي،ويطلق على الطرق التي تسلكها المنتجات مسالك أو قنوات التوزيع،لذا في هذا المبحث سنحاول أن نتناول بعض المفاهيم العامة الخاصة بالتوزيع والقنوات التوزيعية من خلال النقاط التالية:

–ماهية التوزيع

–القنوات التوزيعية ومكانتها في نظام التوزيع

–نظم التوزيع.

أولا – ماهية التوزيع:

يمثل التوزيع واحد من أهم المواضيع المرتبطة بالتسويق، ورافدا مهما في قناعة المستهلك فموضوع التوزيع يحتل مكانة بارزة في موضوع التسويق سواء كان التوزيع دوليا أو محليا لهذا سوف نحاول التعرض إلى ماهية هذا العنصر من خلال:

–أ– مفهوم التوزيع و أهميته:

سوف نحاول التعرض إلى مفهوم التوزيع من خلال إبراز وجهات نظر المشاركون في نشاط التوزيع،وكذا إبراز أهميته في المؤسسة الاقتصادية، ومختلف الوظائف التي لابد أن يقوم بها.

.ب–.تعريف التوزيع

نظراً لأهمية التوزيع في النشاط التسويقي،و اعتباره عنصراً من عناصر المزيج التسويقي فقد تعددت تعاريفه لدى

رجال الاقتصاد و الباحثين، فقد عرف كوتلر":"KOTLER"التوزيع على أنه مورد خارجي يدخل المؤسسة ضمن المدخلات الأخرى من التصنيع و البحث و غيرها وهو مورد خارجي بصورة اعتيادية يستغرق بناءه عدة سنوات و ليس من السهل تغييره،و يمثل مجموعة من السياسات التي تؤلف النظام الأساسي الذي يتم عليه بناء مجموعة واسعة من العلاقات طويلة الأجل"، [1] ص24 كما أعطت الغرفة التجارية الدولية سنة 1949 التعريف التالي:« التوزيع هو المرحلة التي تلي مرحلة إنتاج السلع والحاجيات انطلاقاً من وقت وضعها في السوق إلى تسلمها من طرف المستهلك النهائي،ويشمل ذلك مختلف النشاطات والأعمال التي تؤمن للمشترين توفير البضائع و الخدمات »، [2] ص63 و يؤكد هذا التعريف الكاتب "J.Justeau" بقوله : « التوزيع هو المرحلة التي تتبع عملية إنتاج السلع والخدمات قصد إيصالها إلى المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي ، حيث يشمل مختلف النشاطات التي تضمن وصول السلعة أو الخدمة إلى المستهلك في المكان و الزمان المناسبين»، كما يعرف على أنه المرحلة التي تتبع مرحلة إنتاج السلع ،انطلاقاً من وقت تسويقها إلى غاية أخذها من طرف المنتج أو المستعمل النهائي تشمل مختلف النشاطات و العمليات التي تضمن توفير بضائع أو خدمات للمشترين سواء كانوا محولين أو مستهلكين ،و ذلك بتسهيل الاختيار ،الاقتناء والاستعمال أي أن التوزيع يتمثل في وضع السلع والخدمات تحت تصرف المستهلكين في ظروف عادية.

مما تقدم يمكن القول بأن النشاط التوزيعي هو النشاط الذي يساعد على انسياب السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستعمل بكفاءة ، فاعلية ،بالكمية المناسبة ، الوقت الملائم ومن خلال قنوات التوزيع،لذلك يعتبر التوزيع نظاماً معقد يتطلب استثمارات مالية كبيرة،وعلى المؤسسة الاقتصادية أن تحدد الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يلعبه التوزيع الفعال في نجاح خططها التسويقية.

-2.وجهة نظر المشاركون في نشاط التوزيع

المشاركون في نشاط التوزيع هم المستهلكون الإدارة(عند المنتج أو عند الموزع) والمجتمع ،وكل منهم يتأثر بنشاط التوزيع ويؤثر فيه أيضاً، ووجهة نظر هؤلاء يمكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في بناء نظامها التوزيعي لمنتجاتها.

..3.وجهة نظر المستهلكون

يطلب المستهلكون المنافع التالية من نشاط التوزيع و بصفة خاصة في محيط التجزئة:

-الراحة، حيث يتحقق ذلك عن طريق وجود المتاجر في المراكز التجارية وبالقرب من تجمعات السكان

-الخدمة، يستطيع المستهلك الاختيار بين التجار على أساس الخدمة التي يقدمها كل منهم والذي يدفع في مقابلها ثمن معين

-الوفورات ، يحاول بعض المنتجين أن يبيعوا مباشرة الى المستهلكين ،أي استبعاد الوسطاء من اجل توفير الأرباح التي يحصل عليها الوسطاء.

.4-وجهة نظر المنتجون

يختار المنتج قنوات التوزيع التي تسلكها السلعة في رحلتها من المنتج حتى المستهلك النهائي، فالمنتجون هم

الذين يخططون طريق التوزيع ويحددون نظمه.

..5-وجهة نظر الوسطاء

يعرّف الوسطاء تقليدياً داخل عملية التوزيع بأنه مشروعات أعمال تتخصص في تقديم خدمات معينة تتعلق بشراء و بيع السلع أثناء تدفقها من المنتج إلى المستهلك النهائي، [5] ص586 فحسب هذا التعريف وجهة نظر الوسطاء تتمثل في الدور الذي يلعبونه في عملية التوزيع و الخدمات التي يقدمونها.

.6-وجهة نظر المجتمع

ينظر المجتمع إلى نشاط التوزيع من زوايا ثلاثة هي:

-حماية المستهلك، حيث أنه بحكم أن تجار التجزئة هم الذين يتصلون مباشرة بالمستهلكين، هذا يضعهم في موقف يحتم التجاوب مع حاجات المستهلكين و التحدث باسمهم وبمصلحتهم.

-توسع تجار التجزئة، خاصة في الوقت الذي نعيش فيه،ومع تزايد الأنشطة التجارية.

-حماية الوسطاء، وهذا بسبب التعارض القائم بين مصالح كبار المنتجين وبين مصالح التجار الوسطاء.

ثانيا _ أهمية التوزيع في المؤسسة الاقتصادية:

ينوه الكثير من رجال التسويق بضرورة وضع إستراتجية توزيع في المؤسسة الاقتصادية حيث يتمسك بعض المديرين بطرق التوزيع التقليدية التي هي في الحقيقة لا تخدم مصلحة المؤسسة،خاصة ونحن في الوقت الحاضر الذي يتميز بشدة المنافسة بين المؤسسات،ولهذا ومن أجل البناء يجب أن ننظر إلى قنوات التوزيع كنظام متكامل،ثم نضع إستراتجية تضمن قيام نظام توزيع فعال يساعد المؤسسة الاقتصادية في تصريف منتجاتها بطريقة ناجعة ،ومن واقع إجماع الكثير من الكتاب والممارسين فإن أهمية التوزيع لا تقتصر على توصيل السلع أو تقديم الخدمات للمستهلكين أو المنتجين بها، بل الأمر يتعدى هذا بكثير ،فالتوزيع يساعد في:

-خلق المنفعة الشكلية للسلع المنتجة، وذلك عن طريق إبلاغ إدارة الإنتاج أو التصميم برغبات المستهلكين وآرائهم بشأن السلع المطلوبة سواء من حيث الشكل أو الوجود أو الاستخدامات وحتى في أساليب وطرق التغليف

-خلق الكثير من فرص التوظيف، حيث أن وجود نشاط تسويقي بالمؤسسة يتطلب تعين عمال في عدة مجالات مختلفة قد لا تقتصر فقط على تلك المجالات بإنجاز النشاط التسويقي ذاته،بل في أماكن أخرى داخل الإدارات كالتصميم و الإنتاج

-خلق العديد من المنافع الأخرى مثل المنفعة المكانية عن طريق النقل ،المنفعة الزمنية عن طريق التخزين ،والمنفعة الحيازية عن طريق توصيل السلع و تقديم الخدمات للمستهلك.

كما يعتبر التعرف أكثر على أهمية التوزيع من خلال مقارنته بعناصر المزيج التسويقي الأخرى ،إذ أن له دوراً تكاملياً ضمن المؤسسة الاقتصادية،فدور التوزيع ينطوي على تزويد هذه المؤسسة بالوسيلة التي تمكنها من تنفيذ إستراتيجياتها التسويقية من خلال تحديد كيفية الوصول إلى الأسواق المستهدفة،إضافة إلى أنه يربط المؤسسة الاقتصادية بالمستهلكين، كما يجب الإشارة إلى أن تصميم و إدارة النظام التوزيعي من المهمات الصعبة التي

تواجه إدارة المؤسسة الاقتصادية نظراً للطبيعة الميكانيكية لهيكل التوزيع وميله نحو التغير.

ثالثا – وظائف التوزيع:

قبل التعرض لوظائف التوزيع نشير إلى الأهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الوصول إليها عن طريق التوزيع ،حيث أنه ليس من السهل تحديد أهداف التوزيع بمعزل عن الأهداف العامة للمؤسسة ،أو الأهداف الأساسية للبرنامج التسويقي المقترح ،فنادراً ما تحدد المؤسسة أهدافاً توزيعية منفصلة عن بقية الأهداف الأخرى، ومع ذلك قد تكون هذه الأهداف واضحة و محددة في بعض المؤسسات القائمة التي تبحث عن أسواق جديدة لمنتجاتها.

ان التوزيع يشمل العديد من الوظائف ، ومن الأمثلة عنها ما يلي:

–تحديد سياسات و البرامج التوزيعية المناسبة لمختلف المؤسسات العامة والخاصة

–تحديد الأهداف العامة و الفرعية لمختلف الأقسام داخل إدارة التوزيع و الدوائر الأخرى

–تصميم و تنفيذ مختلف التجارب الميدانية إضافة إلى ملاحظة تحليل الأنماط السلوكية لعينات من المستهلكين في الأسواق المستهدفة

–تصميم وتنفيذ كافة الدراسات المرتبطة بالمستهلكين أو المنافسين والظروف الصناعية بشكل دوري ومنتظم

–تجميع وتحليل وتفسير البيانات التي يتم جمعها لمعالجة مشاكل توزيعية تعاني منها بعض الجهات أو الأقسام داخل المؤسسة وبطريقة تكاملية و بالتنسيق مع الأقسام الأخرى.

–إجراء اختبارات للأسواق الجديدة بهدف التعرف على مشاعر المستهلكين المحتملين حولها

–تعديل السلع الحالية وإلغاء السلع التي أصبحت غير أساسية وغير مقبولة من وجهة نظر المستهلك وبطريقة عملية ومتدرجة

–تحليل أسعار المنافسين مع تحديد و تطوير الطرق و السياسات المناسبة للتسعير المتوافقة مع أهداف المؤسسة من جهة ،ومع إمكانيات وتوقعات المستهلكين من جهة أخرى

–قياس مدى فعالية الإعلام بهدف إعادة التقييم لمحتوى البرامج الإعلامية

–البحث عن رجال البيع المؤهلين و العمل على اختيار وتصميم مختلف برامج الحوافز المناسبة لهم

–تحديد أنواع ومحتوى مختلف وسائل تنشيط المبيعات كالمسابقات والمعارض والندوات وغيرها.

أما كتلر "KOTLER"فقد حدد وظائف التوزيع فيما يلي: البحث والترويج الاتصال،المواءمة،المفاوضة التوزيع المادي، التمويل و تحمل المخاطر.

نلاحظ أن الوظائف الذي يقوم بها التوزيع جد مهمة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فبفضل ما يقدمه التوزيع يمكن أن يجعل هذه المؤسسات دائماً في الطليعة ،ويضمن لها الاستقرار في بيئة يمكن وصفها ببيئة المنافسة وعدم الاستقرار.

رابعا – أعضاء نظام التوزيع:

يعتقد البعض أن نظام التوزيع عبارة عن مؤسسات متتابعة ،يقوم بعملية نقل السلع من المنتجين إلى المستهلكين

و يعتبر هذا المفهوم ضيق،إن نظام التوزيع الذي نقصده والذي يمكن أن يقدم الكثير من الفوائد للمؤسسة الاقتصادية يشمل العديد من التدفقات بجانب تدفق المنتجات كتدفق المعلومات والمفاوضات والدفع والترويج والتأمين والتمويل ... إلخ،لذلك نعرف النظام على أنه نظام سلوكي واجتماعي مركب من التتابع المادّي والمعنوي ، تقوم به مجموعة من الأفراد والمؤسسات التي تساهم في تدفق السلع و الخدمات من مكان إنتاجها حتى استهلاكها بجانب العمليات المعنوية المساعدة،وتشمل أيضاً تدفق المعلومات والمفاوضات والمساومات والدفع و الترويج والتأمين والتمويل وغيرها من الخدمات التي تعتبر جزءاً من نظام تسويقي متكامل،كما يوجد بنظام التوزيع شبكة من الأفراد والمؤسسات المختلفة التي تقوم بكل وظائف التسويق المطلوبة لمدّ المستهلكين بالسلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم ويمكن الإشارة إلى الأعضاء الرئيسيين في نظام التوزيع على النحو التالي

1.–المؤسسة المساعدة : يقصد بالمؤسسات المساعدة في نظام التوزيع الأفراد والمؤسسات التي تقدم العديد من الخدمات التي تساعد على تيسير عملية التوزيع مثل خدمات التأمين والتمويل.

2–مؤسسات التوزيع المادّي: ويقصد بها المؤسسات التي تساعد في عمليات الانتقال المادّي للسلع مثل مؤسسات النقل التي تضيف المنفعة المكانية و مؤسسات التخزين التي تضيف المنفعة الزمنية.

3.–مؤسسات الوسطاء: يقصد بمؤسسات الوسطاء الأفراد والمؤسسات التي تكون طرفاً في عملية تبادل السلع والخدمات أو الذين يساهمون في عملية انتقال ملكية هذه السلع والخدمات ويمكن تقسيم هؤلاء إلى قسمين رئيسيين تبعاً لملكيتهم للسلع التي يتعاملون فيها:

–تجار(تجارة الجملة و التجزئة)

–الوكلاء و السماسرة.

.–أ–المؤسسات المرشدة :يقصد بالمؤسسات المرشدة في نظام التوزيع الأفراد والمؤسسات الذين يقومون بمدّ أي طرف في نظام التوزيع بما يحتاجه من معلومات وبيانات ترشد وتوجه نظام التوزيع وتساعد في عملية صنع قرارات التوزيع مثل وكالات الإعلان وبحوث التسويق.

إن نظام التوزيع ليس هيكلاً فقط لخلق سوق المبادلات، بل يتكون من مجموعة من البشر الذين يختلفون في اتجاهاتهم ،

وافعهم ورغباتهم ، لذلك يجب أن يدرس نظام التوزيع باعتباره نظاماً سلوكياً،فالهدف من وراء قيام نظام التوزيع هو تحقيق رضاء أعضائه وكذلك فإن هدف النظام هو تحقيق نوعاً من الرضا المشترك بين أعضاء قنوات التوزيع من المنتج حتى المستهلك النهائي، ولكي تتأكد المؤسسة الاقتصادية أن هدف نظامها التوزيعي قد تحقق يجب إتباع الخطوات التالية:

–تحديد الحاجات التسويقية لكل مجموعة من أعضاء نظام التوزيع من المنتجين والوكلاء وتجار الجملة وتجار التجزئة والمستهلكين سواء كانت أرباحاً متوقعة أو منفعة معينة يرجى الحصول عليها

–تحديد الرضا نتيجة حصول كل مجموعة على حاجاتها المتوقعة

–تقييم الرضا لدى أعضاء النظام ،لأنه لا يكفي أن نعرف حاجات أعضاء النظام ونحاول إشباعها من خلال

البرامج التسويقية ولكن يجب قياس مدى كفاءة وقدرة البرامج والنظام على إشباع حاجات أعضاءه حتى نضمن تعاونهم مع بعضهم.

خامسا – سياسات التوزيع : يجب على المكلفين بتحديد سياسات التوزيع في المؤسسة الاقتصادية أن يختاروا عدد الحلقات التي سوف تتكون منها القناة التوزيعية،فقد تكون حلقة واحدة أو تتعدد الحلقات، كما أن نظام توزيع المنتجات بصفة عامة يتكون من نظامين فرعيين هما:

–نظام التوزيع المباشر – نظام التوزيع غير المباشر

ومجال التفرقة بين النظامين الفرعيين يتمثل في استخدام أو عدم استخدام الوسطاء بين المنتج و المستهلك النهائي أو الصناعي،ومهما كان نوع النظام فالهدف من التوزيع سواء كان مباشر أو غير مباشر،واحداً وهو توفير السلعة أو الخدمة للمشتري المحتمل في المكان والوقت المناسبين وبالتكلفة المناسبة.

2.1––التوزيع المباشر : ويعني التوزيع المباشر قيام المنتج ببيع منتجاته مباشرة إلى المستهلك النهائي أو الصناعي دون الاستعانة بالوسطاء ويأخذ التوزيع المباشر عدة صور في التطبيق العملي

–التوزيع المباشر عن طريق البيع الشخصي الذي يقوم به مندوبي البيع لدى المؤسسة

–التوزيع المباشر عن طريق متاجر أو منافذ تابعة مباشرة للمؤسسة المنتجة

–التوزيع المباشر من خلال قيام المؤسسة بالبيع عن طريق الكتالوجات ،حيث تتولى توزيع هذه الكتالوجات على المستهلكين المحتملين وتشجعهم على الشراء من خلال الاختيار من بين السلع التي يشمل عليها الكتالوج ثم إرسال الطلب بالبريد ،وبعدها ترسل السلعة إليهم على العناوين المشار إليها

–التوزيع المباشر عن طريق الهاتف من خلال الاتصال مباشرة بالمؤسسة وتحديد النوع والكمية المطلوبة،ثم يتم إرسالها للمستهلك في الوقت والمكان المناسبين

–التوزيع المباشر الآلي من خلال نشر عدد من الماكينات في آماكن مختلفة بالقرب من المستهلكين أو داخل المدارس والجامعات ومحطات القطارات والحافلات والمستشفيات ومحطات الوقود ...إلخ،وتصلح هذه الطريقة لبعض السلع الاستهلاكية التي يعتبر حجمها مناسباً للماكينة مثل المشروبات الغازية والصحف ..إلخ.

–2التوزيع غير المباشر : عندما لا تتمكن المؤسسة الاقتصادية من توزيع منتجاتها بشكل مباشر على عملائها فإنها عادة ما تلجأ إلى الأسلوب البديل الذي يتمثل في التوزيع الغير المباشر ويقصد به وجود حلقة أو أكثر من الموزعين بين المنتج والمستهلك النهائي كما يوضح الشكل على سبيل المثال للسلع الاستهلاكية:

–قد يتبع المنتج طريق الوصول للمستهلك النهائي عن طريق تاجر التجزئة ،ويقوم المنتج في هذه الحالة بدور تاجر الجملة ،وهناك حالات تؤيد هذا الأسلوب ،ولعل أهمها عندما يكون حجم متاجر التجزئة كبير وله قدرة على تسويق سلعة المنتج بكفاءة عالية،مثال على ذلك كبر متاجر الأقسام ذات الفروع المتعددة،حالة أخرى عندما تستخدم السلعة بواسطة المستهلك ويتكرر شراؤها من وقت إلى لآخر (كقطع غيار السيارات مثلاً) ومهما كانت الظروف فلا بد أن يكون هناك ما يؤيد قيام المنتج بدور تاجر الجملة في هذه الحالة

–عندما يقرر المنتج التعامل مع تجار الجملة الذين بدورهم يتعاملون مع تجار التجزئة المتصلين مباشرة

بالمستهلك ويعتبر هذا من أقدم الأساليب المستخدمة ولذلك يسمى بالأسلوب التقليدي في التوزيع ،ومن أهم مزايا هذا الأسلوب تعامل المنتج مع عدد محدود من تجار الجملة وقيام هؤلاء التجار بكافة الأعمال كالنقل ،التخزين ،التوزيع ،التسليم وبعض الوظائف الأخرى كالإعلان والترويج أحياناً من قيام المنتج بها ،كما أن كثيراً من تجار الجملة لهم القدرة على التوزيع بدرجة كبيرة قد لا تتوفر لكثير من المنتجين

-في حالات معينة لا يستطيع المنتج التعامل مع تجار الجملة إلا عن طريق وكيل،ففي المزارع على سبيل المثال يتعدد المنتجين صغار الحجم ،حيث يجد كل منهم صعوبة في توصيل منتجاته مباشرة لتاجر الجملة (الكمية صغيرة وهناك صعوبة في نقلها بتكلفة مناسبة)،ولذلك يضطر للتعامل مع موزع كالسمسار أو الوكيل،ويقوم هؤلاء الوسطاء بتجميع الكميات الصغيرة ونقلها وتوصيلها إلى تجار الجملة ،ومنهم إلى تجار التجزئة فالمستهلك النهائي.

ما ذكرناه في الأعلى كان على المنتجات الاستهلاكية أمّا بالنسبة لتوزيع المنتجات الصناعية ينطبق نفس الأمر تقريباً:

-التوزيع المباشر من المنتج إلى المستخدم أو المشتري.

وظائف قنوات التوزيع

هناك خمسة أنواع من الوظائف تلعبها قنوات التوزيع وهي :

1. **الاتصالات التسويقية** :فأعضاء القناة عادة ما يمارسون أنشطة اتصالات تسويقية مثل الإعلان، والعلاقات العامة، وتنشيط المبيعات مثل العرض الجيد في نقطة الشراء، والبيع الشخصي، والتسويق المباشر.
2. **إدارة المخزون** :فأعضاء قنوات التوزيع وبالذات تجار الجملة يقدمون خدمات التخزين للمنتجين الذين يتعاملون معهم، لأنهم يشترون بكميات ضخمة ثم يقومون بتوزيعها على تجار التجزئة الذين يشترون بكميات أقل.
3. **التوزيع المادي** :وتشمل عمليات التحريك المادي للمنتجات مثل النقل والتخزين وهي تعتبر من أهم عناصر أو أنشطة التوزيع.
4. **المعلومات المرتدة عن السوق** :من منظور تسويق العلاقات فإن توفير معلومات مرتدة عن السوق والعملاء من خلال قنوات التوزيع يمكن أن يؤدي إلى أداء أفضل لهذه القناة وكذلك للشركة.
5. **المخاطر المالية** :تتحمل قنوات التوزيع المخاطر المالية التي قد تنشأ نتيجة منح الائتمان أو عدم قيام العملاء بسداد مستحقاتهم في مواعيدها. كما توجد أنواع أخرى من المخاطر المالية تتمثل في احتمال حدوث حرائق أو سرقات أو تقادم في المنتجات الموجودة لدى أعضاء قنوات التوزيع.

أنواع قنوات التوزيع

الخطوة الأولى في اختيار قناة التوزيع الملائمة هي تحديد أي من هذه القنوات يتلاءم مع أهداف البائع واحتياجات العملاء من هذا التوزيع[43].

وبشكل عام تميل منتجات الأعمال إلى التدفق من خلال قنوات توزيع أقصر من تلك القنوات المستخدمة في تدفق سلع المستهلك النهائي، وذلك بسبب التركز الجغرافي لمشترين العمال وأيضا انخفاض أعدادهم. أما المنظمات الخدمية فهي تستخدم عادة قنوات توزيع قصيرة. نظرا لأنهم يبيعون منتجات غير ملموسة، وتحتاج إلى الحفاظ على علاقات قوية مع عملائهم من خلال قنوات التوزيع. كما أن المنظمات غير الهادفة للربح تميل أيضا إلى استخدام قنوات توزيع مباشرة، وقصيرة، وبسيطة.

سادسا – وظائف قنوات التوزيع[44]:

-1البحث: جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها.

-2الترويج: وذلك بهدف تطوير الإدراك وبنائه والقبول بالشيء المعروض.

-3الاتصال: بهدف الوصول إلى العميل المحتمل وبناء علاقات تبادلية معه.

-4الربط والجمع: أي ملائمة شكل المنتج مع حاجات المستهلكين (تجميع، فرز.. الخ.

-5التفاوض: أي محاولة الوصول إلى اتفاق حول الأسعار وشروط أخرى بنقل الملكية.

-6التوزيع المادي: النقل والتخزين.

-7التمويل: بناء ميزانية لتحديد نفقات التوزيع وإدارتها بشكل سليم.

-8المخاطرة: تحمل المخاطر الناتجة عن القيام بجميع الوظائف التوزيعية السابقة.

سابعا – استراتيجيات التوزيع:

- أنواع استراتيجيات التوزيع

قبل تصميم استراتيجية التوزيع ، يتعين على الشركة أن تحدد بشكل عام ما يجب أن تحققه قناة التوزيع المقابلة. يمكن تلخيص هذه الاستراتيجية بهذه النقاط الرئيسية الثلاث.

-كيفية نقل المنتج من نقطة التصنيع إلى العميل النهائي.

-كيفية التحكم في التكاليف وتوفير الوقت أثناء تنفيذ استراتيجية التوزيع.

-كيفية بناء ميزة تنافسية من خلال التوزيع.

بالإضافة إلى ذلك ، يتم تحديد استراتيجيات التوزيع أيضًا بناءً على مستوى الاختراق الذي تريد الشركة تحقيقه. قد تحتاج بعض المنتجات "الممتازة" إلى توزيع انتقائي ، بينما قد تحتاج المنتجات الأخرى التي تعتبر منتجات جماعية إلى توزيع مكثف.

[43] **https://www.tadwiina.com**

[44] **https://web.facebook.com/alsha.medo/posts**

ستكون الاستراتيجيات لكلا النوعين مختلفة. لذلك ، فإن توزيع الشركة ديناميكي بطبيعته ويساهم بشكل كبير في الميزة التنافسية للشركة.

إذا قررت الشركة المصنعة اعتماد إستراتيجية توزيع حصرية أو انتقائية ، فيجب عليها اختيار موزعين ذوي سمعة طيبة وذوي خبرة في توزيع منتجات مماثلة ومعروفين للجمهور المستهدف.

توزيع مكثف

ومن المعروف أيضا باسم التوزيع الشامل. إنها استراتيجية توزيع لمنتجات الاستهلاك الشامل منخفضة التكلفة ، حيث يتم توفير المنتج للعميل بجميع الطرق الممكنة. الهدف هو اختراق أكبر قدر ممكن من السوق.

يتم استخدام قنوات توزيع مختلفة للعميل للعثور على المنتج في كل مكان ممكن للشراء ، مثل المتاجر العامة والمتاجر الصحية ومخازن الخصم ومراكز التسوق وما إلى ذلك.

في بعض الأحيان ، يواجه المنتج الاستهلاكي الشامل مشاكل تمايز ويصبح من الصعب الاحتفاظ بالعميل للمنتج المذكور.

هنا لن تواجه مشكلة الاحتفاظ بالعلامة التجارية ، حيث لا يتعين على العميل أن يكون على علم بهذا المنتج. توافر المنتج سوف يلبي حاجة العميل.

التوزيع الانتقائي

إنه نوع من استراتيجية التوزيع التي تقع وتعمل بين التوزيع المكثف والحصري.

يتضمن استخدام أكثر من موزع واحد ، ولكن أقل من جميع الوسطاء والموزعين الذين يحملون منتجات استهلاكية للشركة ، بناءً على مجموعة محددة من قواعد الشركة.

يتم تحديد عدد قليل من المنافذ في مواقع محددة لتوزيع المنتج. يسمح القيام بذلك للمصنعين باختيار سعر يتعامل مع سوق استهلاكية معينة.

لذلك ، فإنه يوفر تجربة تسوق أكثر تخصيصًا ، مما يحد من عدد المواقع في منطقة معينة.

يتم توزيع معظم العلامات التجارية للأثاث والتلفزيونات والأجهزة بهذه الطريقة ، حيث يرغب المستهلكون في مقارنة الأسعار ويريد المصنعون توزيعًا جغرافيًا كبيرًا. مزايا التوزيع الانتقائي هي:

-تغطية جيدة للسوق.

-سيطرة أكبر.

-انخفاض التكاليف مقارنة بالتوزيع المكثف.

توزيع حصري:

لديها منافذ تقتصر على منفذ واحد. قد يعني هذا العلامات التجارية الفاخرة الحصرية ذات الأسعار المرتفعة والمجموعة الخاصة والمتاحة فقط في المواقع أو المتاجر الخاصة.

تساعد هذه الإستراتيجية في الحفاظ على صورة العلامة التجارية وحصرية المنتج.

استراتيجية التوزيع الحصرية هي تلك التي تمنح فيها الشركة الحقوق الحصرية لمنتجاتها أو خدماتها إلى موزع أو بائع تجزئة في منطقة محلية فقط. الخصائص الأكثر شيوعًا هي:

-ماركة فريدة.

-حقوق الأراضي الحصرية.

لذلك ، لا يحق للموزع الواحد تسويق هذا المنتج إلا في منطقته المحددة. مبرر منح الحقوق الحصرية للموزع هو:

-تشجيع الترويج للمنتج بشكل أفضل.

-تقديم خدمة عملاء أفضل.

في بعض الحالات ، قد يتم تعيين موزع لبلد بأكمله. لن يكون هناك أي شخص آخر غير ذلك الموزع لتشغيل تلك الشركة.

التوزيع غير المباشر

التوزيع غير المباشر هو عندما يصل المنتج إلى العميل النهائي من خلال العديد من القنوات الوسيطة.

على سبيل المثال: ينتقل المنتج من الشركة المصنعة إلى الميناء ، ثم إلى الموزع ، ثم إلى تجار التجزئة وأخيراً إلى العميل. لذلك ، فإن سلسلة التوزيع طويلة جدًا.

التوزيع المباشر

التوزيع المباشر هو عندما ترسل الشركة المنتج مباشرة إلى العميل النهائي أو عندما يكون طول قناة التوزيع أقصر بكثير.

الأعمال التجارية التي تبيع على بوابة التجارة الإلكترونية أو التي تبيع من خلال التجزئة الحديثة هي شكل من أشكال التوزيع المباشر.

استراتيجية الدفع :

قرار رئيسي آخر على المستوى الاستراتيجي هو استخدام استراتيجية الدفع أو السحب.

في إستراتيجية الدفع ، يستخدم البائع الإعلانات والحوافز بشكل مكثف للموزعين ، مع توقع أنهم سيخزنون المنتج أو العلامة التجارية ، وأن المستهلكين سيشترونها عندما يرونها في المتاجر.

من ناحية أخرى ، في إستراتيجية السحب ، يقوم البائع بالترويج للمنتج مباشرة إلى المستهلكين ، على أمل أن يضغطوا على تجار التجزئة لتخزين المنتج أو العلامة التجارية ، وطلبه من خلال قناة التوزيع.

اختيار استراتيجية الدفع أو السحب له آثار مهمة على الإعلان والترويج.

في استراتيجية الدفع ، سيتألف المزيج الترويجي من الإعلانات الصناعية ومكالمات المبيعات. عادةً ما تكون الوسائط الإعلانية المعتمدة هي المجلات والمعارض والمعارض التجارية.

من شأن استراتيجية السحب أن تستخدم على نطاق أوسع للإعلان والترويج للمستهلكين ، مع مراعاة وسائل الإعلام مثل الصحف والمجلات والتلفزيون والراديو.

المحور العاشر – البطالة :

أولا – تعريف البطالة:[45]

يُطلق مصطلح البطالة على حالة الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يُمارسونها، ولم يتمكّنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعّالة في المجتمع، حيث إنّهم يسعون للحصول على وظيفة باستمرار،ويرتبط مصطلح البطالة بالقدرة على ممارسة العمل، مع ضرورة سعي الشخص لإيجاد فرصة للعمل، ويُمكن تعريف الشخص العاطل عن العمل بحسب منظمة العمل الدوليّة بأنّه كلّ من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى، إذ لا يُمكن استخدام مصطلح البطالة للدلالة على الأشخاص العاطلين عن العمل فقط لأنهم لا يعملون، فقد يكونون أطفالاً، أو كباراً في السنّ، أو مرضى، أو عاجزين، أو متقاعدين.

تُعرف البطالة سياسيّاً بأنّها التوقف عن العمل أو عدم توافر الإمكانيات لدى الدولة لتشغيل الأيدي العاملة، ويعود السبب في ذلك إلى الوضع الاقتصادي ضمن مهنة معينة أو مؤسسة، وبعض السياسات الحكوميّة التي لا تتدخّل في تأمين العمل، وتباطؤ النشاط الاقتصاديّ، وغيرها، أمّا التعريف القانونيّ للبطالة فيُختصر بأنّه انعدام العمل أو المورد الشخصيّ الكافي لإعالة النفس والعائلة.

ترجع كلمة البِطالة في اللغة العربية بكسر الباء إلى الفعل بَطَلَ أو بَطُلَ، أما البَطالة بفتح الباء فهي مصدر بَطَلَ، وفي الحالتين فإنّها تعني التعطّل عن العمل والقعود عنه، أو عدم توافر العمل للراغبين فيه والقادرين عليه، أو الحالة التي لا يوجد فيها وظائف يبحث عنها الناس، ويُقال يوم بَطالة أيّ يوم عطلة.

ظهر مصطلح البطالة لأوّل مرّة تاريخيّاً منذ بدايات القرن السابع عشر الميلاديّ، حيثُ كان يُقصد به التعطّل بشكل مؤقّت عن العمل، وقد اتّخذ المصطلح صيغته الجماعيّة منذ عام 1782م، أمّا التعريف الحديث للبطالة فقد ظهرَ في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي، حيثُ أضيفَ على تعريف المصطلح؛ الأشخاص الذين لا يعملون ولكنّهم يبحثون بشكل مستمر عن عمل، وقد أجريَ أوّل تعداد للبطالة في عام 1937م.

ثانيا – معدل البطالة:

يُعرف معدل البطالة بأنّه النسبة المئويّة للأشخاص العاطلين عن العمل، ولحساب معدّل البطالة لا بدّ من معرفة عدد الأشخاص في القوى العاملة، حيثُ تشمل القوى العاملة الأشخاص الذينَ يمتلكونَ وظيفة، مع ضرورة معرفة مقدار العمل مدفوع الأجر الذي يحتاجه شخص ما حتّى يُعتبر أنّ لديه وظيفة، بالإضافة

[45] حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد – تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة– 2019–ص72.

للأشخاص العاطلين عن العمل، إذ ترتبط البطالة بالأشخاص الذينَ لديهم الرغبة أو القدرة أو المؤهلات للقيام بوظيفة مدفوعة الأجر، وهم يندرجون تحت مسمّى القوى العاملة، ولحساب معدّل البطالة رياضيّاً يُمكن اعتماد المعادلة التالية: (عدد الأشخاص العاطلين على العمل/عدد القوى العاملة)*100%.

تشمل أنواع الأشخاص العاطلين عن العمل الأشخاص في سنّ العمل الذين لا يملكون وظيفةً مدفوعة الأجر أو وظيفةً لحسابهم الخاص، والأشخاص الذين كانوا متاحين للعمل بأجر أو للعمل الحر، والمبتدئين في سوق العمل وهؤلاء هم الذين لديهم حصة مستقبليّة في سوق العمل حتى وإن كانوا لا يبحثون عن وظيفة، والأشخاص المنخرطون في التدريب على المهارات أو خطط التدريب ضمن برامج المختلفة ليكون لديهم عرض عمل يبدأ خلال فترة لاحقة من التدريب ولا تزيد عن ثلاثة أشهر، والأشخاص الذين تقدّموا للهجرة بقصد العمل في الخارج. يُعدّ معدّل البطالة أكثر المقاييس شهرةً في سوق العمل، إذ تكمن أهميّته في عرضه للقوى العاملة المؤهلة للعمل، ولكونه مؤشّراً يدلّ على كفاءة وفعالية الاقتصاد في الدولة، ويصف مدى جودة أداء سوق العمل، حيث يعكس قدرة أو عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية للأشخاص المؤهلين للعمل أو الذين يرغبون في الحصول على وظيفة.

ثالثا – أنواع البطالة: [46]

هناك عدّة أنواع للبطالة، وهيَ كما يأتي:

البطالة الاحتكاكية: تحدث البطالة الاحتكاكية عندما تكون كميّة العمالة المطلوبة غير مساوية لكمية العمالة المتاحة، وتكمن المشكلة في عدم وصول الأشخاص الباحثين عن العمل وأصحاب العمل الباحثين عن عمّال لبعضهم البعض.

البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تنتج عن عدم توافق المؤهلات التي يمتلكها العمّال مع تلكَ التي يطلبها أصحاب العمل، على الرغم من أنّ الوظائف المتاحة أحياناً تكون مساويةً لعدد الأشخاص العاطلين عن العمل، ومن أسباب البطالة الهيكليّة التغيّر التكنولوجيّ، وإقبال عدد قليل أو كبير على تعلّم واكتساب مهارة معيّنة.

البطالة الدورية: يُقصد بها البطالة التي تحدث عد تجاوز المستوى الطبيعيّ للعمالة، حيثُ يختلف المستوى الطبيعيّ للعمالة بحسب تغيّر الظروف، مثل التضخمّ الديموغرافيّ الذي يحدث عند قدوم الوافدين الجدد وإضافتهم إلى القوى العاملة في الدولة.

البطالة الناقصة: تحدث عندما يرغب الموظفّون بالعمل لساعات أطول، وترتفع نسبة هذه البطالة في المؤسسات التي يعمل أغلب موظفيها بدوام جزئيّ.

---

[46] **حسين عبد المطلب الأسرج** دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة فى الدول العربية 2018 ،ص 26.

البطالة الخفية: هيَ البطالة التي تغفل عن احتساب بعض الأشخاص العاطلين عن العمل في إحصاءات سوق العمل الرسميّة، مثل الأشخاص الذينَ بحثوا عن وظيفة لوقتٍ طويلٍ حتّى فقدوا الأمل لكنّ رغبتهم في العمل لا تزال موجودة.

البطالة الموسمية: يُقصد بها البطالة التي تتعلّق ببعض الوظائف المتربطة ببعض المواسم، والتي يُصبح أصحابها عاطلين عن العمل في غير مواسمها.

رابعا – نتائج البطالة :

تنعكس البطالة المرتفعة والثابتة بشكل سلبي على عدّة أصعدة في الدولة، فمن الناحية الاقتصاديّة تؤثّر البطالة بشكلٍ سلبيٍّ على النمو الاقتصاديّ للدولة على المدى الطويل، حيثُ إنّها تهدر الموارد، ولها آثار سلبيّة على الفرد في المجتمع، حيثُ يُصبح الأفراد غير قادرين على تسديد التزاماتهم الماليّة، فينتج عن ذلكَ تعرّضهم للضغط النفسيّ، والإصابة بالأمراض، والتشرّد، وارتفاع نسبة الفقر، وفقدان رأس المال البشريّ، ويحدث ذلك عندما يقبل الأفراد العمل دون مستوى مهاراتهم للحصول على الأموال، وعلى الصعيد الاجتماعيّ والسياسيّ فإنّ ارتفاع معدلات البطالة قد يؤدّي إلى الاضطرابات المدنيّة والصراعات.

خامسا – **حلول لمشكلة البطالة:**

يُمكن اتّباع عدد من الاستراتيجّات التي تُقدّم حلولاً لمشكلة البطالة، منها اللجوء لسياسات جانب الطلب والتي تحدّ من البطالة الناتجة عن الركود أي تلكَ التي ينقصها الطلب، أو اتّباع سياسات جانب العرض والتي تُقلّل البطالة الهيكليّة، ومن السياسات الأخرى التي تحدّ من البطالة السياسة النقديّة التي تدعو إلى خفض أسعار الفائدة لتعزيز الطلب الكليّ، والسياسة الماليّة التي تهدف لخفض الضرائب لتعزيز الطلب الكليّ.

يُمكن حلّ مشكلة البطالة عن طريق رفع مستوى التعليم والمهارات ومتطلبات الوظائف من خلال تدريب القوى العاملة، ممّا يُساعد على كسر الجمود المهنيّ وبالتالي الحدّ من البطالة الهيكليّة، وتشجيع الشركات على الاستثمار في المناطق المنكوبة، وخفض الحدّ الأدنى للأجور، وجعل أسواق العمل أكثر مرونةً من خلال التخلّص من القوانين التي تُصعّب توظيف العمّال وتُساعد على فصلهم.

اهتمام الدولة بفئة الشباب عن طريق إيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم، ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم.

الاستغناء عن العمالة الوافدة القادمة من الدول النامية، وتوظيف العمالة المحلية بدلاً منها.

تطوير التعليم في الدول إلى مستوياتٍ تناسب احتياجات ومتطلبات السوق المتطورة والمتلاحقة لتواكب متطلبات العصر.

حلّ مشكلة الانفجار السكانيّ عن طريق توعية السكان بتنظيم النسل.

تشجيع وتسهيل الاستثمار داخل الدولة الذي سيساعد على إيجاد فرص عملٍ جديدةٍ.

تخفيض رواتب وأجور بعض الموظفين ذوو الرواتب العالية التي لا تناسب جهودهم، ممّا يؤدّي توفير هذا الجزء من الراتب واستثماره في مجالٍ وقطاعٍ آخر يساعد في الحد من البطالة.

دعم وتشجيع التعاون مع القطاع الخاص ليساهم هو الآخر في حلّ مشكلة البطالة، وليساهم في توفير فرص عمل للشباب وتطوير مهاراتهم.

المحور الحادي عشر – التضخم الاقتصادي:

هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لايوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. تضخم الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
3. ارتفاع التكاليف.
4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي، كما أنّه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح، ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها "التضخم" هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

1. تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.
2. تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.
3. تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.
4. التضخم النقدي: أي الإفراط في إصدار العملة النقدية.
5. تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم في الائتمان.

يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

كما يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما. ومن هنا يمكن ملاحظة أن:

1. المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة. ويتم استخدام رقم قياسي موحد لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين.

2. التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً. ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات

من أبرز سمات ظاهرة التضخم:

- أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من ناحية أخرى.
- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ"انخفاض القوة الشرائية".

تاريخ التضخم :

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي)، (بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، أرتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها أرتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار).

ثم كانت تحليلات الاقتصادي "كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل "كينز" إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

أنواع التضخم :[47]

[47] عادل رزق – ادارة الازمات المالية العالمية – 2010 · ص 143.

التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار.وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر) فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار.

مستوى الأسعار قد يرتفع بشكل طبيعي إلى 10%.

التضخم المكبوت : وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.

التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا بين عامي 1921 و1923 م إبان فترة حكم جمهورية فايمار، وفي هنغاريا عام 1945 م، بعد الحرب العالمية الثانية .

مستوى الأسعار قد يتجاوز الارتفاع 50% في الشهر الواحد(كل شهر) أو أكثر من 100% خلال العام.

أسباب نشوء التضخم :

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1. **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور(العمر، 1416 هـ: 40).

1. **تضخم ناشئ عن الطلب:** ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

2 **تضخم حاصل من تغييرات** كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد أو تغيرات في الطلب النقدي حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم أنخفاض الطلب.

3 **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى،** تمارس من قبل قوى خارجية، كما حصل للعراق وكوبا من قِبل أمريكا ونتيجة لذلك يَنعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة (البازعي، 1997 م: 91).

4 **زيادة الفوائد النقدية:** ورجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم كما بين ذلك جوهان فيليب بتمان

في كتابه كارثة الفوائد. وهذا ليس غريبا فالاقتصادي كينز عبر عن ذلك بقوله في كتابه: (يزداد الأزدهار الاقتصادي في الدولة كلما أقتربت قيمة الفائدة من الصفر).

ثالثا – آثار التضخم :

انخفاض القوة الشرائية

يسبب التضخم الاقتصادي انخفاض القوة الشرائية للعملة، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في جميع القطاعات الاقتصادية، ويتطلب التضخم ارتفاع أسعار السلعات والخدمات، مثل تلك التي تشكّل المقياس الأكثر شيوعاً لتغيرات الأسعار مثل مؤشر أسعار المستهلك (بالإنجليزية(Consumer price index :، والمعروف اختصاراً بـ (CPI)، وعندما ترتفع الأسعار الخاصة بالسلع غير التقديرية والتي يستحيل استبدالها؛ كالغذاء والوقود، فإنه يمكن لها أن تؤثر على التضخم، ولهذا السبب يستثني الاقتصاديون الغذاء والوقود للنظر إلى للتضخم الجوهري أو الأساسي.

التأثير على المدينين [48]

يؤثّر التضخم الاقتصادي بشكل إيجابي على المدينين، وذلك لتوفيره فرصة سداد الديون بأموال أقل قيمة؛ فعلى سبيل المثال في حال كان الفرد مديناً بمبلغ 100,000 دولار بفائدة 5%، وارتفاع التضخم إلى 20% كل عام، فبالتالي سيتم دفع 15% من الدين كل عام، وفي حال استمرار التضخم فإن الفرد سيتمكن من الحصول على الحد الأدنى للأجور والذي يقدر بنحو 100 دولار في الساعة، وامتلاك القدرة على سداد دينه.

التأثير على شراء البضائع

يؤثر تضخم الأسعار على قدرة المستهلكين على دفع ثمن البضائع، فحسب المفهوم الأساسي: في حال ثبات أجر الموظف وارتفاع تكلفة السلعة، فإنه لن يستطيع تحمل النفقات العالية، بينما في حال حدوث التضخم في الأجور فإن الناس سيكونون قادرين على شراء المزيد من المنتجات.

التأثير سلباً على الاقتصاد

تؤثر القيمة المرتفعة، أو السلبية، أو غير المؤكدة للتضخم سلباً على الاقتصاد، وذلك من عدة نواحي أهمها: التسبب في حالة من عدم الاستقرار في السوق، بالإضافة إلى منع الشركات من اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة، كما قد يسبب البطالة، ويعزز من اكتناز الناس للبضائع والسلع الضرورية، وقد تؤدي هذه الممارسة إلى زيادة في الأسعار وعدم حدوث توازن في التجارة الدولية، والتأثير على أسعار صرف العملات الأجنبية.

العلاقة بين التضخم و سعر الصرف:

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف

[48] البسام، خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999 م.

بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

العلاقة بين التضخم و ارتفاع الأسعار:

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه – بالنسبة لكل سلعة على حدة – يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض.. وإذا حدث أفراط في الطلب – فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذً يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار.

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات – أو الجزء الأكبر منها – يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

العلاقة بين التضخم والكساد

شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الاقتصادي.ولما كانت المصارف أهم أدوات
تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعندما اجتاحت العالم
حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة مزيدا من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدى العالم
الاقتصادي (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريفا لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات ومن ثم الإنتاج وفي الطلب الفعال.

كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل مستوى الدخل القومي، ويميل الناس إلى الأكتناز، ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل، وما إلى هنالك. أما تعريفات الاقتصاديين المعاصرين لتلك الظاهرة فأهمها التعريف الذي جاء فيه: (إن مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى).

إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم باتخاذ السياسات المالية والنقدية التالية:

أ-السياسة المالية

أولاً: تضع وزارة المالية السياسة المالية (fiscal policy) للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض (surplus) في الموازنة (Budget) ويؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

ثانياً:تبيع وزارة المالية الدين العام إلى الجمهور وبالتالي تسحب النقد المتوفر في السوق ليحد ذلك من النقد المعروض.

ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

رابعا: خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق (البازعي، 1997 م: 188).

ب- السياسة النقدية

تتولى المصارف المركزية في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولاً: الأدوات الكمية:[49]

1. زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى المصرف المركزي وفي هذه الحالة يقوم المصرف المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الانتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

2. دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

3. زيادة نسبة الاحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الانتمائية لدى المصارف.

ثانياً: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الانتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ثالثاً: معدلات الفائدة:

[49] البازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الأول – 1997 م، ص 82.

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي.

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول انّ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل:

معدل التضخم[50]

تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (10) مليون دينار، وعندما أرادت تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب (15) مليون دينار .

هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال، وزيادة الطلب هذه تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثرت القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. ففي ألمانيا كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية ويعود السبب إلى أن معدل التضخم في ألمانيا كان أقل منه في أمريكا.

العرض والطلب

[50] الأمين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد . الجزء الثاني . الاقتصاد الكلي . دار المعرفة . الكويت . 1983، ص 71.

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج، وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية، يتم اختيارها، ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

معدل إعادة التضخم :

يطلق معدل اعادة التضخم على معدل الفائدة الذي يجنيه البنك المركزي في مقابل ادائه للمقابل النقدي للحوالات أو السندات التي تقدمها موسسات القرض أو البنوك التجارية وكذا الخزينة وذلك قبل أن يحين موعد ادائها

مؤشرات التضخم:

يوجد العديد من أنواع لمؤشرات التضخم منها: مؤشر أسعار المستهلك ومتوسط أسعار الجملة ومؤشر أسعار المنتجين.

المحور الثاني عشر – الاقتصاد الأخضر ، الاقتصاد التدويري، اقتصاد المعرفة، اقتصاد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1 – الاقتصاد الأخضر : عرَّف **الاقتصاد الأخضر) (Green Economy** بالانجليزية :بأنه اقتصاد يهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئية وإلى تحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي. وهو يرتبط بشكل وثيق بالاقتصاد الإيكولوجي، لكنه يتمتع بتركيز أقوى من الناحية السياسية. يناقش تقرير الاقتصاد الأخضر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2011: «لكي يكون الاقتصاد أخضر، لا ينبغي أن يكون فعالًا فحسب، بل أن يكون عادلًا أيضًا. إذ تعني هذه العدالة الاعتراف بأبعاد المساواة من الناحية المالية على المستوى العالمي والمحلي، وخاصة في ضمان التحول العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون يتّسم بالكفاءة بالنسبة لاستخدام الموارد والشمولية الاجتماعية

ومن السمات التي تميّزه عن النُّظم الاقتصادية السابقة، وضعه تقييمًا مباشرًا لرأس المال الطبيعي وخدمات النظام البيئي، باعتباره ذو قيمة اقتصادية (انظر إلى اقتصاديات النظم البيئية والتنوع البيئي ومصرف رأس المال الطبيعي) إلى جانب تمتّعه بنظام محاسبة بيئية كاملة التكلفة حيث يتم من خلاله تتبُّع التكاليف الخارجية التي تُعمّم على المجتمع عبر الأنظمة البيئية بشكل موثوق.[4]

برزت الممارسات المتعلقة بالملصقات الخضراء كمعايير ملائمة لمستهلكي البيئة والتنمية المستدامة. إذ بدأت العديد من الصناعات في اعتماد هذه المعايير كطرق قابلة للتطبيق بهدف تعزيز ممارساتها في مجال تخضير البيئة في الاقتصاد المُعولَم[51].

[51] https://ar.wikipedia.org/wiki

- **الاقتصاد الدائري :** يشار إليه في كثير من الأحيان باسم «دائرية») هو نظام اقتصادي يهدف إلى القضاء على الهدر والاستخدام المستمر للموارد. تستخدم الأنظمة الدائرية إعادة الاستخدام والمشاركة والإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع وإعادة التدوير لإنشاء نظام حلقة مغلقة، مما يقلل استخدام مدخلات الموارد إلى الحد الأدنى ويخفّض انبعاثات النفايات والتلوث وانبعاثات الكربون. يهدف الاقتصاد الدائري إلى الحفاظ على استخدام المنتجات والمعدات والبنية التحتية لفترة أطول، وبالتالي تحسين إنتاجية هذه الموارد. يجب أن تصبح جميع "النفايات" «غذاءً» لعملية أخرى: إما منتجًا ثانويًا أو موردًا مسترجعًا لعملية صناعية أخرى، أو كموارد متجددة للطبيعة، على سبيل المثال السماد. هذا النهج التجديدي يتناقض مع الاقتصاد الخطي التقليدي، الذي لديه نموذج «خذ، تصنع، تخلص» من الإنتاج

يقترح مؤيدو الاقتصاد الدائري أن وجود عالم مستدام لا يعني انخفاضًا في نوعية الحياة للمستهلكين، ويمكن تحقيقه دون خسارة الإيرادات أو التكاليف الإضافية للمصنعين. الحجة هي أن نماذج الأعمال الدائرية يمكن أن تكون مربحة مثل النماذج الخطية، ما يسمح لنا بالاستمرار في الاستمتاع بمنتجات وخدمات مماثلة .

بشكل بديهي، يبدو أن الاقتصاد الدائري أكثر استدامة من النظام الاقتصادي الخطي الحالي. فهو يعتمد تقليل الموارد المستخدمة، والنفايات الناتجة عن التسرب، يحفظ الموارد ويساعد على تقليل التلوث البيئي. رغم ذلك، يجادل البعض بأن هذه الافتراضات مبسطة؛ أنها تتجاهل تعقيد النظم الحالية والمفاضلات المحتملة. على سبيل المثال، يبدو أن البعد الاجتماعي للاستدامة لا يُعالج إلا بشكل هامشي في العديد من المنشورات حول الاقتصاد الدائري. هناك حالات قد تتطلب استراتيجيات مختلفة أو إضافية، مثل شراء معدات جديدة وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة. من خلال مراجعة الأدبيات، يمكن لفريق من الباحثين من كامبريدج و TU Delftأن يظهر أن هناك على الأقل ثمانية أنواع مختلفة من العلاقات بين الاستدامة والاقتصاد الدائري[52].

- **اقتصاد المعرفة :**

- بدأ القرن الحادي والعشرين بتغيرات جذرية هامة تطرح العديد من التحديات والفرص، فضلاً عن تعاظم أهمية المعرفة(والتي تعتبر التكنولوجيا أحد عناصرها) في الاقتصاد حتى اصبحت سمة اقتصاد القرن الحادي والعشرين هي الاقتصاد المبني على المعرفة Knowledge-Based Economic وهذا يعني أن مجتمعات الغد ستكون قائمة على المعرفة وهيمنتها، ويعتبر التعليم أهم مصادر تعزيز التنافس الدولي، خاصة في مجتمع المعلومات باعتبار أن التعليم هو مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية حقيقية لرأس المال البشري الذي هو محور العملية التعليمية بما يعني أن

52

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A

مجتمع واقتصاد المعرفة مرتبط بمفهوم مجتمع التعليم الذي يتيح كل شيء فيه فرصا للفرد، ليتعلم كي يعرف ويتعلم كي يعمل ويتعلم كي يعيش مع الأخرين ويتعلم كي يحقق ذاته.

- هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم. ورأس المال فيما قبل، كانت الأرض والعمالة والذكاءوالمعلومات. وصار هي المعرفة الفنية والإبداع الاقتصاد الجديد أصبحت الأصول المهمة في والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس برامج الكمبيوتر للذكاء المتجسد في أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن 7 ٪ من الناتج المحلي الأمم المتحدة المال أو المواد أو العمالة. وتقدر الاتحاد الاجمالي العالمي وتنمو بمعدل 10 ٪ سنويا. وجدير بالذكر أن 50 ٪ من نمو الإنتاجية في هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأوروبي.

- The Age في الفصل الثاني عشر من كتاب *اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة* وقد استخدم مصطلح وكثيرا ما تستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة. بيتر دراكر لـ of Discontinuity لاقتصاد المعرفة منها مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمى وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات.

- هي المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادي. المعرفة إن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة.وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تلعب المعرفة دورا أقل، وحيث يكون النمو مدفوعا بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد، المبني على المعرفة. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال.

- ويرى الأستاذ سعد خضير عباس الرهيمي أن علم الاقتصاد المعرفي هو : "هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها . فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة[53]

المحور الثالث عشر – أدبيات اقصادية[54]

[53] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9

[54] معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية: عربي–إنجليزي–إفرنسي :books.google.dz › book

أهم المصطلحات الاقتصادية

(1)أصل كلمة اقتصاد :يعود أصل هذه الكلمة إلى اليونانية، حيث ظهرت أولى الكتابات عن الاقتصاد عام 400 ق.م تقريبًا، ضمن الكتاب الذي ألفه المؤرخ اليوناني الشهير – Xenophon زينوفون، تحت عنوان Oeconomicus، والتي تعني إدارة البيت، وهي أصل كلمة Economics المُستعملة حاليًا.

(2)علم الاقتصاد : Economics يهتم بدراسة سلوك الفرد في سعيه لأشباع إحتياجاته ورغباته المُتجددة والمُتزايدة والمُتنوعة من فترة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر، في ظل الإمكانيات والموارد المُتاحة والمحدودة والنادرة، وما يستتبع ذلك من عمليات إنتاجية لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع تلك الإحتياجات، بما يتضمنه من تخصيص الموارد الإنتاجية المُتاحة والمحدودة بين الاستعمالات البديلة.

(3)الاقتصاد الجزئي/الوحدي :Microeconomics يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كلًا على حدة (فرد واحد أو شركة واحدة)، حيث يركّز على سلوك المستهلك أو المنتج الفرد ويدرس كيف يضع قراراً اقتصادياً خاصّاً به، ومن خلاله يمكننا تحديد العلاقة بين البائع والمشتري، وتحديد كميّة العرض والطلب.

(4)الاقتصاد الكلي/التجميعي :Macroeconomics يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية مجتمعة معًا في صورة مجاميع كلية، وبالتالي يدرس كيفية عمل الاقتصاد القومي ككل. وهو يلامس مواضيع عدّة منها الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والأرقام القياسية للأسعار وذلك بهدف فهم الاقتصاد المحلي والعالمي بشكل أفضل.

(5)النظام الاقتصادي :Economic System النظام الذي يحكم سيْر الحياة الاقتصادية في دولة ما في زمان بعينِه. وقد عرف التاريخ الحديث نوعين رئيسيين من النظم الاقتصادية، وهما النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي، وفيما بينهما وجدت نظم اقتصادية مختلفة تقترب من أيهما أو تبتعد حسب الأيدولوجية التي تعتنقها الدولة.

(6)النمو الاقتصادي :Economic growth تغيير إيجابي ذو طابع كمي، في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة، باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، حيث تستثمر الدولة مواردها بتوجيهها لإنشاء مشروعات جديدة أو لتحسين مشروعات قائمة، لرفع مستوي معيشة أفرادها.

(7)التنمية الاقتصادية :Economic Development عبارة عن تغيير إيجابي ولكن بطابع كيفي، حيث يحتاج تحقيقها زيادة النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو يكون مرتبط بإحداث تغيرات نحو الأفضل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مع التنسيق فيما بينها وأبرزها التعليم والصحة والتوظيف.

(8)التخلف الاقتصادي :Underdevelopment هو خلل يصيب الاقتصاد القومي للدولة، يؤدي للفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكانها، مثل: عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وعدم الاستفادة الكاملة من الانتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية، وتزايد حجم المديونية الخارجية، أو عجز الأجهزة الإدارية.

(9)الاقتصاد التحتي : Underground Economy ويعرف أيضاً بالسوق السوداءBlack Market ، أو السوق الخفيةInvisible Market ، وهو تعبير يستخدم في الغالب لوصف ممارسة الأنشطة التجارية خارج الاقتصاد الرسمي، والاتجار بالسلع غير القانونية، بغرض تحقيق أرباح كبيرة وسريعة، أو بيع البضائع بسعر أعلى لندرة البضائع المعروضة بعد تخرينها سرًا.

(10)إجمالي الناتج المحلي : GDP Gross Domestic Product هو القيمة النقدية لكافة البضائع المصنعة والخدمات المقدمة ضمن إطار حدود الدولة باستخدام عناصر الإنتاج المتواجدة محليًا على مدى فترة زمنية معينة. و مع أنه يحسب عادة سنويا، إلا أنه يمكن احتسابه أيضاً كل ثلاثة أشهر.

(11)إجمالي الناتج القومي :GNP Gross National Product إجمالي الناتج الوطني أو القومي، يأخذ بعين الاعتبار إجمالي ما تنتجه الدولة خلال فترة زمنية محددة من السلع والخدمات ضمن حدودها أو خارجها. أي أن هذا المقياس يحتسب صافي كافة العائدات بغض النظر عما إذا كانت وسائل الانتاج داخل أو خارج الدولة

(12)الموارد الاقتصادية :Economic Resources وهي عناصر الإنتاجFactors of production ، المكونة من الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، والتي تمثل رصيد الثروة القومية في دولة ما، والضرورية لتكوين أي سلعة أو لتقديم أي خدمة.

(13)الناتج المحلي الاسمي/النقدي :Nominal GDP مجموع القيم للسلع والخدمات المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المحلية، مقدرة بالأسعار السوقية الجارية أو الحالية.

(14)الناتج المحلي الحقيقي :Real GDP مجموع القيم للسلع والخدمات، المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المحلية، مقدرة على أساس أسعار سنة معينة كسنة أساس.

(15)إجمالي الدخل القومي : Gross National Income GNI مجموع عوائد عناصر الانتاج الوطنية، المستخدمة في الإنتاج سواء داخل الدولة أو خارجها، خلال فترة زمنية محددة.

(16)إجمالي الدخل المحلي :GDI Gross Domestic Income مجموع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة داخل الدولة، سواء مملوكة محلياً أو من الأجانب، خلال فترة زمنية محددة.

(17)الدخل الشخصي :Personal Income المقبوضات، وكافة المبالغ النقدية التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج، قبل خصم ضرائب الدخل الشخصية المباشرة، بغض النظر عن ما اذا كانت مقابل مشاركة في العملية الإنتاجية أم لا.

(18)الدخل الشخصي المتاح :Personal Disposable Income مجموع الدخول التي يتسلمها الأفراد بعد خصم ضرائب الدخل الشخصية المباشرة، فهو بمثابة الدخل الممكن التصرف فيه فعلًا.

(19)الإنفاق القومي :National Spending الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة (أفراد – هيئات – منشأت)، للحصول على السلع والخدمات النهائية، لأغراض إستهلاكها أو إقتنائها أو تصديرها، خلال فترة زمنية معينة.

(20)الإنفاق الإستهلاكي :Consumer Spending الإنفاق على شراء السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات من قبل الأفراد أو العائلات، وهو يشكل الجزء الأكبر من الطلب الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي.

(21)الإنفاق الإستثماري :Investment Spending الإنفاق على شراء السلع الرأسمالية، والتغير في قيمة المخزون من المواد الأولية والمنتجات تامة وغير تامة الصنع.

(22)الإنفاق الحكومي :Government Spending الإنفاق الجاري المتمثل في دفع الأجور والمرتبات لموظفي الدولة، والخدمات الصحية والتعليمية، والإنفاق على المباني الحكومية والسكنية الجديدة، ودعم البنية التحتية.

(23)ميزان المدفوعات : Balance of Payment سجل سنوي للمعاملات الاقتصادية لدولة ما، يوضح مدى التزاماتها وحقوقها لدى بقية المتعاملين معها في الدول الأخرى، حيث يضم خلاصة للعمليات المالية التي تتم خلال فترة معينة من الزمن، من إجمالي الأموال الداخلة للدولة ناقصًا الأموال الخارجة منها خلال فترة زمنية محددة.

(24)الميزان التجاري :Balance of Trade الفرق بين قيمة واردات دولة ما وبين قيمة صادراتها خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت الواردات تتجاوز الصادرات تصبح الدولة في حالة عجز تجاري، أما إذا كان العكس هو الصحيح فتصبح في حالة فائض تجاري.

(25)الموازنة العامة للدولة : Public Budget البرنامج أو الخطة السنوية للدولة عن سنة مالية مقبلة، فهي بيان تقديري، يقدم نظرة توقعية تتضمن الإيرادات العامة المقدرة المنتظر تحصيلها، والنفقات العامة المقدرة المرخص بالصرف في حدودها خلال سنة مالية مقبلة، من أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، وتخضع لإجازة من السلطة المختصة.

(26)عجز الموازنة العامة للدولة :Budget Deficit يحدث جراء تقصير الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة، وتسعى الدول جاهدة للتغلب على العجز في موازنتها بعدة طرق، كتغطية العجز من الاحتياطي العام للدولة، أو عن طريق فرض الرسوم والضرائب، أو الاقتراض.

(27)التصنيف الائتماني :Credit Rating يعبر عن الجدارة الائتمانية، وهي درجة التقييم الذي تمنحه وتقرره وكالات التصنيف الائتماني العالمية، المتخصصة في أمور الملاءة الائتمانية، ومن أشهرها ستاندرد آند بورز، وفيتش، وموديز؛ للحكم على مدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

(28)التضخم :Inflation الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات لدولة ما، مع الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية للعملة الوطنية لها، بما يعد مناقضًا لثبات الأسعار، ويمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى تقلص القدرة الشرائية للأموال الخاصة بالأفراد.

(29)الدورة الاقتصادية :Economic Cycle تقلبات اقتصادية، تعبر عن الفترة الزمنية لتطور حالة إقتصاد بلد ما من جيدة إلى هشة إلى متدهورة ثم إعادة الكرة مجددًا، فالاقتصاد لا يتحرك على خط مستقيم، ولكنه يتحرك بين حالات الانتعاش ثم الرواج، تعقبها حالات التباطؤ والانكماش، ثم الكساد والركود. فتعرف ذروة الدورة الاقتصادية بتعبير رواج، بينما يعرف الحضيض بتعبير الركود أو الكساد.

(30)الرواج الاقتصادي :Economic Boom يطلق عليه الفورة الاقتصادية، حيث يحدث انتعاش إقتصادي، فينخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، كنتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة مستويات الدخل.

(31)الركود الاقتصادي :Economic Stagnation مصطلح يعبر عن هبوط وتراجع كبير وملحوظ في النشاط والنمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين، وعادة مايكون نابعاً من أن الإنتاج يفوق الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار.

(32)الكساد الاقتصادي :Economic Depression فترة مطولة من الركود الحاد، المصحوب بتراجع وانكماش النشاط الاقتصادي للدولة، وضعف بجميع القطاعات، فتكون النتائج أشد قسوة والآثار الناجمة شديدة.

(33)الكساد العظيم :The Great Depression أزمة اقتصادية طاحنة، بدأت عام 1929م بالولايات المتحدة، واستمرت لعقد من الزمن، وتعتبر أكبر وأهم فترة تدهور اقتصادي عرفها التاريخ الحديث، حيث أدت الى إفلاس البنوك، وإغلاق المصانع، وأصبحت عائلات بكاملها تنام فى أكواخ من الكرتون، وتبحث عن قوُتها فى مخازن القمامة، كما أجبرت الأمهات على استخدام أكياس الطحين والأرز والبطاطس كملابس للأطفال.

(34)الفقاعة الاقتصادية : Economic Bubble ظاهرة ارتفاع الأسعار لمستويات لا يمكن تحملها لتتحطم فجأة، حيث تتزايد المضاربة الجنونية على سلعة ما، حتى يصل سعرها لمستوي خيالي، كانتفاخ الفقاعة، حتى تبلغ مرحلة الانفجار، بحدوث هبوط حاد ومفاجئ في السعر. ويستخدم لوصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواج كبير، دون الاستناد لقاعدة إنتاجية متينة، ودائمة ومتواصلة. وكان من أشهرها: فقاعة الدوت كوم، وهوس التوليب.

(35)السياسة النقدية :Monetary Policy عبارة عن الأدوات والاجراءات والأنظمة التي يستخدمها البنك المركزي في دولة ما للتأثير على السيولة النقدية وتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة.

(36)الوهم النقدي :Money Illusion يحدث عندما يتم أهمال الأثر التشويشي للتضخم والفقاعات السعرية، ظنًّاً بأن اقتصاد أو سلعة أو عملة ما تساوي أكثر مما تستحق فعليًا، وأن الأسعار لا بد وأن ترتفع أكثر وأكثر، دون أخذ القدرة الشرائية الحقيقية في الاعتبار، ويعتبر من أهم مسببات أزمة الكساد العظيم، وأزمة الرهن العقاري كأصل لأزمة الاقتصاد العالمي عام 2008.

(37)المقايضة :Barter نظام الصرف والتبادل التجاري بدأ استخدامه في عصر ما قبل استخدام النقود، حيث كان النظام يعتمد على مبادلة سلعة بسلعة أخرى وكل شيء بمثيله، وما لا تحتاجه يمكنك مقايضته بما يتساوى مع قيمته.

(38)اقتصاد طبيعي :Natural Economy نوع من الأنظمة الاقتصادية، لا يتم فيه استعمال النقود لنقل الموارد بين الأفراد، بل يتم استعمال المقايضة وتبادل السلع والخدمات بين الطرفين.

(39)هليكوبتر الأموال :Helicopter Money مصطلح مجازي، استوحاه الاقتصادي ميلتون فريدمان عام 1969، كدلالة على أن المصارف المركزية يمكنها دائمًا زيادة عرض النقود، وتخليص الاقتصاد من مصيدة الانكماش، عبر اتباع فكرة التوزيع العشوائية للمال المجاني بين المستهلكين، في محاولة لتحفيز زيادة الصرف، وبالتالي تحفيز التضخم، كطباعة أموال جديدة، وضخها في الاقتصاد.

(40)برنامج التقشف :Austerity برنامج حكومي ذو طابع اقتصادي، يستخدم كعلاج لأزمة اقتصادية تمر بها دولة ما، فيستوجب بعض التضحيات،حيث يستهدف الحد من الإسراف في شراء السلع الاستهلاكية، وتشجيع الادخار والتوفير، ومضاعفة الانتاج، بهدف عودة البلاد إلى دورة اقتصادية طبيعية.

(41)الخصخصة :Privatization نقل ملكية المؤسسات والشركات (القطاع العام) التي تملكها الدولة إلى مستثمرين في القطاع الخاص بحيث يكونون الجهة المسؤولة عن تسيير أمورها وإدارتها. وعكسها في المعنى العمعمة.

(42)تعويم العملة :Flotation of Currency ترك سعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب فى السوق النقدية، أي جعل سعر صرفها مُحرر بشكل كامل، بحيث لا تتدخل الحكومة أو المصرف المركزي في تحديده بشكل مباشر.

(43)سعر الصرف :Exchange Rate المعدل الذي يجري على أساسه تبديل عملة ما بأخرى، وقد يكون سعر الصرف حر، يتغير بتغير ظروف العرض والطلب، أو ثابت حين أتباع قاعدة التغطية بالذهب، أو حين التحكم في طلب وعرض العملة.

(44)غسيل/تبيض الأموال :Money Laundering جريمة اقتصادية، تعمل على إزالة الشبهات عن أموال جاءت بواسطة أساليب ملتوية غير قانونية، من مصادر غير مشروعة، كتجارة بيع السلاح أو المخدرات أو الرشوة أو الإرهاب، بإدخالها وتوظيفها في مشروعات رسمية أو مشروعة؛ لإخفاء المصدر الحقيقي لها، لتكتسب سمعة وحصانة الأموال النظيفة، وتضليل الجهات الأمنية والرقابية والقضائية.

(45)اقتصاد رأسمالي :Capitalist Economy صاغ مبادئه آدم سميث بكتابه ثروة الأمم عام 1776، ويقوم على المذهب الفردي الحر، حيث الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، فيتمتع فيه الأفراد والشركات بحرية المبادرة وحرية تبادل السلع والخدمات وتنقلها دون عوائق، مع عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وترك السوق يضبط نفسه بنفسه، حيث يخضع لتفاعلات العرض والطلب داخل السوق.

(46)اقتصاد شيوعي :Communist Economy نظام اقتصادي ينظر إلى عناصر الإنتاج بإعتبارها ملكية عامة، وحق أصيل لأفراد المجتمع والطبقة العاملة فيه، لذا يجب أن توزع عليهم بالتساوي دون تفرقة. وهو مفهوم أكثر شمولية من الاشتراكية.

(47)اقتصاد اشتراكي :Socialist Economy يسمى كذلك بالاقتصاد المخطط، صاغ مبادئه كارل ماركس في كتابه رأس المال عام 1867، ويقوم على المذهب الجماعي، ويتسم بالتخطيط الإلزامي الشامل للنشاط الاقتصادي، حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج، فيستند على الملكية العامة، والتقييد الاقتصادي، واختفاء حافز الربح الشخصي ليحل بدلًا منه حافز المصلحة العامة.

(48)اقتصاد السوق الإجتماعي : Social Market Economy يجمع بين اقتصاد السوق الحر والاشتراكي، مع تلافي مساوئ المنافسة الشرسة، والاحتكار، فتتدخل الحكومة على هامش مجرى الاقتصاد، حيث يتبنى اقتصاد السوق الحر، لكنه يرفض الشكل الرأسمالي المطلق، كما يرفض أيضًا الفكر الاشتراكي.

(49)اقتصاد مختلط :Mixed Economy قائم على مزيج مشترك من المذهبين الفردي والجماعي، فيجمع ما بين الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق، فنجد فيه الملكية العامة والملكية الخاصة، والمشروع الخاص والمشروع العام في آن واحد. ويرى البعض أنه صيغة تدريجية تساعد على التحول من النظام الرأسمالي إلى اشتراكي وبالعكس.

(50)اقتصاد مخطط مركزيًا :Planned Economy هو نظام تسيطر فيه الدولة على سياسة الاقتصاد الكلي والنشاط التجاري، حيث تسيطر على عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى تخطيط مركز حول ما ينتج، وكيفية الإنتاج، ولكنها تسمح بحرية القرارات الاقتصادية فيما يتعلق بالتوظيف والاستهلاك على مستوى معين. يمكن اعتبار الاتحاد السوفييتي السابق أبرز مثال على الاقتصاد المخطط.

(51)اقتصاد الحرب : War Economy مجموعة من إجراءات الطوارئ التي تتخذها الدولة لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال فترة الحرب، حيث يتم إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربي. وتتضمن هذه التدابير زيادة معدلات الضرائب، وطرح برامج تخصيص الموارد وترشيد الاستهلاك، أو التجنيد لأغراض مدنية.

(52)اقتصاد رقمي : Digital Economy الاقتصاد المعتمد أساسًا على تكنولوجيا المعلومات، عبر ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائط الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي.

(53)العملة :Currency الشكل القانوني للنقود المتداولة محليًا بدولة ما، كوحدة تسهل التبادل التجاري، فتأتي كلمة عملة من كلمة تعامل. وتتكون من النقود المعدنيةCoins ، وأوراق النقد

(54)النقود المصرفية :Bank Money لها معنى أوسع من العملة، حيث تشتمل على الودائع المصرفية Bank Depositsلدى البنوك، فضلًا عن النقود المعدنية وأوراق النقد. وإصدار هذه الأموال محصورة بالمصارف التجارية التي تُصدر عملة على شكل قروض.

(55)النقود الرقمية :Digital Money نقود افتراضية، لا تخضع لسيطرة أي سلطة مركزية أو حكومة، ويمكن التعامل بها وتخزينها إلكترونيا باستخدام وسائل معينة عبر الإنترنت، ويمكن بعد ذلك إرسالها إلى أو تلقيها من قبل أي شخص لديه الوسيلة المناسبة لذلك، وأشهرها الـ

(56)تكنولوجيا الخدمات المالية :FinTech قطاع الشركات المالية التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية، كخدمات التمويل الجماعي، والإقتراض، والدفع الإلكتروني، والتطبيقات الذكية للمعاملات المالية.

(57)النقود البلاستيكية :Plastic Money شبيهة بالنقود الورقية، ولكن تختلف في نوعية المواد المصنعة منها، فهي مصنوعة بشكل أساسي من مادة البوليمر، وتتميز بسهولة الاستعمال في آلات الصراف الآلي، وأكثر أمانًا ضد خطر التزييف لصعوبة تزويرها، ويمكن وضعها بسهولة في المَحافظ، وكانت كندا وأستراليا من أوائل الدول التي استخدمت هذا النوع من العملات، وتعتزم بريطانيا اللحاق بهذا الركب.

(58)بورصة الأوراق المالية : Securities Exchange مكان تجرى فيه عمليات تداول الأوراق المالية، فهي بمثابة سوق مخصص للتوفيق بين عروض البيع وطلبات الشراء في الأوراق المالية، وذلك خلال أوقات محددة، وبواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين باتباع الإجراءات الخاصة، وفق المعايير والنظم المُتعارف عليها.

(59)بورصة نيويورك : NYSE أكبر بورصة للأسهم في العالم من حيث القيمة السوقية لرأسمال الشركات المُقيدة فيها، وعادة ما يُشار إليها بـ وول ستريت، وهو اسم الشارع الكائنة فيه.

(60)مؤشر داو جونز الصناعي : DJIA مؤشر مالي يقيس أداء سوق الأسهم الأمريكي، يضم أسهم أكبر 30 شركة صناعية أمريكية مدرجة في بورصة نيويورك وبورصة ناسداك، ويعد أقدم المؤشرات المالية التي أنشئت لقياس أداء الأسواق المالية.

(61)صندوق النقد الدولي :International Monetary Fund يختص بتقديم القروض والمساعدات المالية إلى الدول الأعضاء؛ لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها، وبذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف.

(62)البنك الدولي :World Bank بنك يضم أعضاء صندوق النقد الدولي، ويهدف إلى المساعدة في تنمية الدول الأعضاء من خلال منح القروض، حينما لا يتوفر رأس المال الخاص.

(63)منظمة التجارة العالمية : WTO هي منظمة دولية، تأسست 1995، تعنى بتطبيق قواعد التجارة العالمية بين الأمم، وتتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان تدفق وانسياب التجارة بسهولة وحرية ويسر، حيث تختص بالقوانين التجارية الدولية.

(64)مؤشر بيج ماك :Big Mac Index مؤشر ابتكرته مجلة ذا إيكونوميست عام 1986، كطريقة طريفة وعملية لقياس تَعادُل القدرة الشرائية وأداء العملات فيما إذا كانت دون أو فوق قيمتها العادلة، وذلك من خلال

مقارنة أسعار ساندويتش برجر بيج ماك (التي تباع في مطاعم ماكدونالدز) في عدد من دول العالم. تم طرح مؤشر الفلافل في دول الشرق الأوسط كبديل لهذا المؤشر.

(65)تَعادُل القدرة الشرائية :Purchasing Power Parity القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها من خلال كمية محددة من النقود، أي تعبر عن قيمة عملة ما من حيث قدرة الوحدة الواحدة منها على شراء السلع والخدمات، وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف بين عملتي دولتين في حالة توازن عندما تكون القوة الشرائية لعملتي هاتين الدولتين متساوية عند نفس سعر الصرف.

(66)بورصة ناسداك : Nasdaq تاني أكبر بورصة للأسهم في الولايات الأمريكية، وثاني أكبر بورصة للأسهم في العالم بعد بورصة نيويورك من حيث القيمة السوقية لرأسمال الشركات المُقيدة فيها.

(67) النمو ، التنمية ، التنمية المستدامة:

النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية :[55]

ماالمقصود بالنظرية : هي نتيجه يتوصل اليها الباحث عند دراسة قضيه ما في مجال معين .

اما النظريه الاقتصاديه : فهي نتيجه يتوصل اليها الباحث الاقتصادي من خلال دراسة قضيه او مشكلة ما في المجال الاقتصادي وقد تكون هذة النتيجه صحيحه او خطأ حسب انطباقها مع الواقع الفعلي .

لذلك فان كل علم من العلوم يهدف الى وضع مجموعه من النظريات التي تفسر الظواهر التي يتناولها هذا العلم .

هدف النظريه الاقتصاديه :- هو تفسير او معرفة سبب حدوث الظاهره الاقتصاديه , والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل , لمواجهة الاثار التي ربما تحدث من تطور تلك الظاهره والتحكم بها .

السياسات الاقتصاديه :

هي اجراءات تتخذها الحكومه في المجال الاقتصادي لتحقيق هدف اواكثر , قد تكون فعاله (ناجحه) او فاشله ،في تحقيق اهدافها .

العلاقه بين السياسات الاقتصاديه والنظريه الاقتصاديه :

السياسات الاقتصاديه تنبع او تؤخذ من نظريه اقتصاديه ثبت نجاحها او فاعليتها وصحتها على ارض الواقع .

[55] أ.د. محمد أحمد الأفندي النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الاقتصادية – الجزء الاول ,مركز الكتاب الاكاديمي2020 · ص142.

اما النظريه الاقتصاديه فانها تشتق احيانا من سياسات اقتصاديه طبقت فعلا بغض النظر عن نجاحها او فشلها وتقسم النظريه الاقتصاديه الى قسمين :

اولا : الاقتصاد الجزئي

وهو يهتم بمسائل الافراد أوالمشاريع , ويكون تركيزة واهتمامه في الاسعار , والمشكله الاساسيه التي يسعى لمعالجتها هي تحديد الاسعار والكميات بقوى (العرض والطلب) , لذا فان نظريته هي نظرية الطلب ونظريه العرض ونظرية السعر في الاسواق المختلفه .

وهو يحاول تحديد ماالذي يجعل الفرد يشتري احدى السلع دون الاخرى (كونه مستهلكا), وما الذي يدفع الفرد ايضا لانتاج هذة السلعه دون غيرها (كونه منتجا).

وان النقطه الاساسيه في هذا القسم من الاقتصاد هو الوحده الاقتصاديه (فرد او مشروع)

فمثلا زراعة ماده معينه (مثل زراعه الذره) او صناعه سلعه معين (مثل صناعه القطن) هذا من اختصاص الاقتصاد الجزئي .

ثانيا – الاقتصاد الكلي :

وهذا يهتم بكليات التحليل الاقتصادي , ويعالج مشاكل الاقتصاد الوطني او القومي ككل , ويتضمن دراسة الدخل القومي ،و الناتج القومي ،والأنفاق القومي، والمستوى العام للاسعار،والتجارة الخارجية ،والتضخم، ويصف الدورات الاقتصاديه , ويحلل الاجراءات الماليه و النقديه المختلفه كوسائل لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي , ويفسر التضخم والبطاله ويحلل اثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي .

هو يهتم بالمتغيرات الكليه , وموضوعه الاساس هو تحديد مستوى الدخل وتغيراته .

خاتمة :

تناول علم الاقتصاد دراسة السلوك الإنسان الاقتصادي و سلوك المجتمع بهدف معالجة المشكلة الاقتصادية من خلال تحليل و تفسير لمختلف الظواهر الاقتصادية.

يعنى علم الاقتصاد بدراسة كيفية الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و المحدودة لأجل تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة و المتزايدة باستمرار. كما يهدف إلى توجيه الأفراد نحو أفضل البدائل من أجل التنسيق بين الإمكانات و المتطلبات.

يعمل علم الاقتصاد على إيجاد القواعد و الوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى أقصى رفاهية.

إن من أهم متطلبات التحول والاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، ومع زيادة وعي المؤسسات الاقتصادية بالأهمية الإستراتيجية لرأس المال البشري، ممثلا أساسا في الثروة الفكرية والمهارات والأفكار الإبداعية الكامنة في كفاءاتها البشرية باعتبارها موردا استراتيجيا، إلى جانب ما تملكه من علاقات وهياكل وقواعد وإجراءات.

قائمة المراجع :

أولا – المراجع باللغة العربية

1 - توفيق عبد الرحمان حسن ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، عمان ، الأردن ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 17.

2 - خالد الوزني ، **مبادئ الاقتصاد الكلّيّ** ، دار وائل، عمان، 2004، ص49.

3- المهدي ناصر ، مطبوعة علمية بعنوان **" مدخل لعلم الاقتصاد "**موجهة لطلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، ص5.

4- توفيق عبد الرحمان حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

5- أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني ، **مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق** ، ط2 ، عمان ، الأردن ، دار وائل للنشر ، 1997 ، ص14.

6 - أحمد حسن الرفاعي، خالد واصف الوزني ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

7 - محمد حامد عبد الله ، **اقتصاديات الموارد** ، ط1 ، الرياض ، جامعة الملك سعود، 1991 ، ص 07.

8 - طلعت الدمرداش ابراهيم ، **الموارد الاقتصادية**، ط1 ، الزقازيق ، مصر ، مكتبة القدس ، 2007 ، ص 29,

9 - أمل حمد علي العليان ، **الأمن المائي العربي مطلب اقتصادي سياسي** ، ط1 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، دار العلوم للطباعة و النشر ، 1996، ص 34.

10 - أمال اسماعيل شاور ، **الموارد الاقتصادية** ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص22.

11 - عبد الوهاب الأمين ، **مبادىء الاقتصاد الكلي** ، ط1 ، عمان ، الأردن، الحامد للنشر و التوزيع ، 2002 ، ص38.

13 - كامل بكري ، محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، **الموارد و اقتصادياتها**، بيروت ، لبنان، دار النهضة العربية ، ص 41.

14 - كامل بكري ، محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 47.

15 - محمد يسرى ابراهيم دعبس ، **الموارد الاقتصادية ، ماهيتها ، أنواعها اقتصادياتها** ، الإسكندرية ، مصر ، دار المعارف ، 1996 ، ص41.

16- محمدي فوزي أبو السعود ، **مقدمة في اقتصاديات الموارد و البيئة** ، الاسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2006 ، ص 33.

17- أساسيَّات **علم الاقتصاد**، محمود يونس، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندرية، 1985م، ص 39.

18- أحمد سحنون دباس، **المشكلة الاقتصاديَّة بين التَّوصيف والحل، من منظور اقتصاديّ إسلاميّ**،الأردن ، 2008 ص8.

19 - معتز عبد الله مسالمة، مشروع تخرج لمرحلة الماجيستير، قسم **الاقتصاد والمصارف الإسلاميَّة**، جامعة اليرموك، الأردن، ص22.

20 - إسماعيل عبد الرَّحمن ، **مفاهيم ونظم اقتصاديَّة**، دار وائل، عمان – الأردن ، 2005 ص32.

21 - السَّيِّد مُحَمَّد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئيّ** ، الدَّار الجامعيَّة، الإسكندرية، ط1، 2004م، ص30.

22 -عبد الجبَّار السبهاني ، **المشكلة الاقتصاديَّة بين الاقتصاد الإسلاميّ، والاقتصاد الوضعيّ، أوجه الاختلاف، وأوجه الاتِّفاق، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام** ، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة، ط1، 2005، ص 251.

23- هايل عبد المولى طشطوش، **المشكلة الاقتصاديَّة بين التَّوصيف والحل، من منظور اقتصاديٍّ إسلاميّ** ، بحث مقدَّم لمنتدى الاقتصاد الإسلاميّ بدبي، 2015، ص6.

24 - سالم توفيق النجفي ، **أساسيات علم الاقتصاد ,الدار الدولية للاستثمارات** ,الطبعة الأولى ,القاهرة , مصر,2000 .

25 - عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد**,الدار الجامعية,الطبعة الأولى دار الفكر العربي ,الاسكندرية ، مصر,1997 .
[1]https://mawdoo3.com/ : تاريخ الاطلاع 08-02-2021
26 - **د .محمد أحمد الأفندي** مقدمة في اقتصاد الوقف الاسلام مركز الكتاب الاكاديمي. رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2019 /12 /6560) الافندي الدكتور **محمد أحمد الافندي**، ص 272
27 - **حازم الصيرفي** .محمد الصيرفي، حازم. التسويق الصناعي. تأليف / د. حازم محمد الصيرفي. قسم النشر الإسكندرية : مؤسسة حاورس الدولية 2019 ، ص 448 .
28 - د/ عبد المطلب عبد الحميد - اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامى فى الصيرفة الإسلامية - الدار الجامعية - البخارى. مسلم. أبو يعلى الموصلى التميمى. د /**أشرف محمد دوابة** - الاستثمار في الإسلام- 2014م – ص 166.
29 -أحمد محمد الشياب ,عنان محمد أبو حمور مفاهيم إدارية معاصرة **2014**- صفحة 36
30 - القاموس الاقتصادي - بغداد 1977 .حسن النجفي
31 - حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد - تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة- 2019-ص72.
32 - حسين عبد المطلب الأسرج دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة فى الدول العربية 2018 ·ص 26.
33 - عادل رزق - ادارة الازمات المالية العالمية - 2010 · ص 143.
34 - البسام، خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999.
35 - البازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الأول – 1997 م، ص 82.
36 - الأمين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصاد - الجزء الثاني - الاقتصاد الكلي - دار المعرفة - الكويت - 1983، ص 71.
37 - معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية: عربي-إنجليزي-إفرنسي :books.google.dz › book
38 - أ.د. محمد أحمد الأفندي النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الاقتصادية - الجزء الاول ,مركز الكتاب الاكاديمي2020 · ص142.

ثانيا – المصادر الإلكترونية :

https://ar.triangleinnovationhub.com/methods-economic-analysis.
https://sotor.com/
[1] القاموس الاقتصادي - بغداد 1977 .حسن النجفي
https://ar.wikipedia.org/wiki
https://lusailnews.net/knowledgegate/opinion
https://www.emaratalyoum.com/business/local/2018-10-27
https://www.tadwiina.com
https://web.facebook.com/alsha.medo/posts
رابط الموضوع https://www.alukah.net/sharia/0/106072/#ixzz6vySTvGnM
https://bohoht.blogspot.com/2014/10/blog-post_18.html
http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&depid=3&lcid=47205
https://mawdoo3.com/تاريخ الاطلاع 08-02-2021
https://www.business4lions.com/2020/10/Market-definition-and-market-types.html
https://mawdoo3.com/
https://www.tadwiina.com

https://e3arabi.com/